

## المملكة المغربية

## المجلة الرسمية للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023-2024 : دورة أكتوبر 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة السئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 134 ليوم الثلاثاء 7 جمادى الأولى 1445 هـ  
(21 نوفمبر 2023م)..... 13252

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر (مودع  
بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من لدن السيد رئيس  
الحكومة):2- مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم  
الاجتماعي (مودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من لدن  
السيد رئيس الحكومة):3- مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق  
الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي  
عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات  
والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص  
غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (محال على مجلس المستشارين  
من مجلس النواب).

## فهرست

دورة أكتوبر 2023

صفحة

محضر الجلسة رقم 131 ليوم الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1445 هـ  
(14 نوفمبر 2023م)..... 13174  
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.محضر الجلسة رقم 132 ليوم الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1445 هـ  
(14 نوفمبر 2023م)..... 13209  
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير  
وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال  
1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية  
الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.محضر الجلسة رقم 133 ليوم الثلاثاء 7 جمادى الأولى 1445 هـ  
(21 نوفمبر 2023م)..... 13217

## محضر الجلسة رقم 131

التاريخ: الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1445 هـ (14 نوفمبر 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وثلاثون دقيقة، ابتداء الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

### المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون الحاضرون معنا.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

والقطاعات المبرمجة اليوم هي:

- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل

والكفاءات؛

- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع

البرلمان.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة اليوم في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

لكم الكلمة السيد الأمين.

### المستشار السيد عبد الرحمان وafa، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة بتاريخ 8 نونبر 2023 بالأسبقية لدى

مكتب المجلس، مشروع القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر؛

- مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

وتوصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 7 نونبر إلى 14 نونبر 2023 بما يلي:

- 25 سؤالا شفهييا؛

- 37 سؤالا كتابيا؛

- 26 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بثلاثة طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 14 نونبر 2023، حول:

- احترام الحريات النقابية من طرف المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي-مدينة العيون نموذجاً- تقدم به منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد أعربت الحكومة عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب؛

- الطلب الثاني تقدم به المستشار السيد خالد السطحي حول التدابير الاستعجالية للحكومة لوقف نزيف الاحتقان بقطاع التعليم وتمكين التلاميذ من حقهم في التمدرس، وقد أعربت الحكومة عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب؛

- أما الطلب الثالث، فيتعلق بمعاناة الأسر من صعوبة استفادة أطفالهم حديثي الولادة ممن يعانون من مضاعفات صحية من الخدمات الاستشفائية الضرورية، وتقدم به السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية، وقد أعربت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشر بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هاته الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات حول "البطالة"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع أحد أفراد الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات التي تعتم الحكومة اتخاذها لمواجهة الارتفاع ديال نسب البطالة في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

والسؤال الآني الثاني موضوعه "استراتيجية الحكومة في الرفع من العمل المأجور".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عدي ويحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي تقومون بها في الحكومة للرفع من العمل المأجور لمحاربة البطالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "ارتفاع معدل البطالة بين الشباب".

والكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

بداية، أترحم على فقيه فريق الاتحاد المغربي للشغل وفقيه منظمنا، المرحوم "سعيد الصفصافي" رئيس مصلحة بالفريق، والذي

غادرنا مثل هذا اليوم من الأسبوع الماضي.

رحمة الله عليه.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات العملية لارتفاع معدل البطالة وسط الشباب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

عن ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

والكلمة الآن للسيد الوزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

تفضلو إلى بغيتو تجيو للمنصة مرحبا بكم معنا في أشغال هذه الجلسة.

السيد يونس السكوري وبحسو وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا على طرحكم لهاذ الأسئلة المحورية المهمة.

فكما تعلمون، لقد صدر التقرير الأخير اللي تيعطي الإحصائيات ديال البطالة أو ديال التشغيل، ولازم على أننا ندققو فهاذ الأمور ولازم على أننا ناخذو هاذوك الأرقام بجدية، لأنها أرقام ملي تندخلو في التحليل ديالها غنلقاو واحد العدد ديال الديناميات اللي كتفسر الواقع ديال بلادنا فالمجال ديال التشغيل وفالمجال ديال البطالة في نفس الوقت.

الأسعار على المستوى الدولي وعانى من واحد العدد ديال الصدمات مؤخرا، إذن هذه هي الدينامية الأولى.

الدينامية الثانية اللي هي الفقدان ديال 686.000 منصب شغل، هاذ المرة مؤدى عنه، ولكن ماشي في المقاولات ولا في الشركات ولا، لاهذا ما يسمى بالشغل الذاتي، أو التشغيل الذاتي، الرقم اللي عندنا ديال السنة الماضية أو نعطيكم الرقم اللي عندنا ديال "كوفيد"، فوسط "كوفيد"، يعني في القمة ديال المشاكل اللي كان فيهم المغرب تم فقد 258.000 منصب شغل، هاذو ديما الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط، وهنا كنتكلمو على 686.000 منصب شغل.

مرة أخرى، هاذو ماشي مناصب شغل ديال واحد الناس خدامين في العمل اللائق، مصرح بهم، ملي كيسولوهم في الإحصاء اللي تيكون يقولو لهم واش أنت خدام ولا ماشي خدام؟ واش عندك واحد المدخول؟ كيقول لو أنا عندي واحد المدخول وكنشغل راسي، 686.000، فهذا رقم يدعو إلى التساؤل.

ملي كندخلو في التفاصيل كئلقاو على أنه التفسير الوحيد اللي كاين وهذا درنا واحد (benchmark) على المستوى الدولي فهذا المجال، هو أنه ملي تتكون واحد السنة اللي واحد الحكومة كتطلق فيها برامج اجتماعية، منهم (la RSU<sup>2</sup>)، السجل الاجتماعي الموحد، اللي خص الإنسان يتسجل فيه ويستافد الإنسان كذلك من التغطية الصحية، تعميم الحماية الاجتماعية بالنسبة للطبقات اللي ما كتأديش، فمعروف هاذ الشي في العالم كلو، كيكون واحد العدد ديال الناس اللي تيكونو تيصرحو قبل على أنه عندهم واحد المدخول، ولكن غير مهيكل، تيدوزو للشريحة اللي ما عندهاش مدخول باش كتستافد من هاذ الخدمات الاجتماعية كيفما وقع ملي بدا النظام ديال (RAME<sup>3</sup>) هاذي سنوات.

فغير باش تعرفو ماشي الناس فقدو الوظائف ديالهم ولا وقعت شي.. الخبر اللي مزيان كاين فهذا الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط، واخا ما تكلمناش عليه كثير، وهذه الفرصة باش نقول لكم هو التقدم غير المسبوق والتاريخي في الشغل المأجور، دزنا من 150.000 منصب شغل لدى المقاولات، يعني ناس بالأجرة، بالتغطية الصحية، بواحد الإمكانية باش يبنو واحد.. إلى 621.000 منصب شغل برسم هاذ الإحصاء هذا الأخير.

هاذو هوما مناصب الشغل اللي كيقلب عليهم المغرب، دزنا من 131.000 إلى 621.000، غير من السنة اللي فاتت لهاذ السنة، التفسير ديالنا هما بضع عوامل، العامل الأول هو النتائج المباشرة دالحوار الاجتماعي، لأن الحوار الاجتماعي كيفما تتعلقو درنا فيه الرفع من الحد الأدنى للأجور على مرحلتين.

فهاذ الشي جعل أن واحد العدد ديال الناس ما بقاوش تيقبلو

المندوبية العامة ديال الإحصاء، تنبغي نأكد عليها، هي مؤسسة محترمة، الأرقام اللي كتصدرها هي أرقام ناخذها بجدي وأرقام نعتبرها بشكل جدي في الحكومة، وتعامل معها على أساس أنها أعدت بمنهجية علمية، تخضع للتدقيق، وفي إطار المنهجية اللي متعارف عليها على المستوى الدولي.

الآن ملي تندخلو في التفاصيل، بالنسبة للبطلالة في المغرب والتحليل اللي درناه في المرصد ديال سوق الشغل اللي عندنا في الوزارة ديال الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، تبين على أنه كاين 3 ديال الديناميات اللي كتفسر الأرقام اللي تعطات.

للتذكير، احنا ملي جينا للحكومة كان واحد الخزان ديال العاطلين اللي تقريبا ديال مليون و400.000 وتيطلعو وتمهبطو على حسب الأداء، وهاذ السنة حسب ما جاء في التقرير ديال (HCP<sup>1</sup>) على أنه كاين ارتفاع بـ 297.000، إذن هاذ الارتفاع أو هاذ الانخفاضات اللي تتكون بغينا ندخلو في التفاصيل ديالها.

كاين ثلاثة ديال الديناميات اللي بغيت نقول لكم، وهي أرقام تتخرج للوجود لأول مرة، وهي أرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط، ماشي شي أرقام جبنها من شي بلاصة أخرى، غنحللها هي ونشوفو أشنو هي الطريقة لمعالجة الإشكال.

الدينامية الأولى، هي 231.000 منصب شغل تم فقده، وهي مناصب شغل غير مؤدى عنها، إذن هاذو ماشي واحد الناس كانو خدامين في شي شركات وعندهم التصريح فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعندهم هاذك الشغل اللي كلو كمنطحو ليه، اللي هو يعني تيعطي الكرامة للإنسان، لا، هاذو ناس كانوا تيعاونو عائلاتهم لاسيما في المجال القروي، ونتيجة الإشكاليات والتقلبات المناخية اللي كتعرفوها للأسف، ما بقاتش هاذك الشغل.

إذن واخا هو شغل غير مؤدى عنه، راه تيدخل في الاحتمال ديال نسبة البطالة، باش ملي يسمع الإنسان أنه دزنا من 11.4، إلى 13.5، راه ماشي لوزينات سدو والناس تشرود، ما شي هاذ الشي اللي وقع، اللي وقع هو أنه 231.000 جات من هاذ الدينامية هاذي.

في السابق كانت هاذ 231.000 ما كاتبانش بزاف، كانو كيكونو 10.000، 20.000، 30.000 راه عندنا حسب السنين، ولكن كانو واحد 2 القطاعات اللي كيقدرو يستقطبو هاذ الناس ويمتصو هذه البطالة اللي جاية من العالم القروي، وكنعادو نأكد من الشغل غير المؤدى عنه، واللي هما قطاعين، القطاع ديال التجارة، واحد النوع من التجارة على أية حال، والقطاع ديال الأشغال والبناء.

كيفما تتعرفو هاذ القطاعين عندهم بعض الصعوبات، القطاع ديال الأشغال والبناء، الصعوبة ديال الأساسية جات من الارتفاع ديال

<sup>2</sup> Registre Social Unifié

<sup>3</sup> Régime d'Assistance Médicale

<sup>1</sup> Haut-Commissariat au Plan

خصنا نتفاهمو، اليوم الحكومة خصها تكون واضحة، واش كايين ارتفاع ديال نسبة البطالة، نعم أم لا؟

والى كان الجواب نعم، شنو هي الإجراءات اللي قامت بها الحكومة لتقليص هاذ النسب؟

اليوم، السيد الوزير، أنتم كتحديثو على أنه 231.000 ألف منصب شغل غير مؤدى عنها، صحيح ولكن واش مدرللدخ؟ هاذ المناصب ديال الشغل اللي كانت كتشتغل حتى اللي كتباشر الأرض ديالها واللي تيعاون باه واللي تيعاون شي أحد من عائلتو راه يعني مناصب مدرة للدخل، ماشي بالمفهوم ديال الأجر، العلاقة ديال الشغل وفق ما كتأطرو مدونة الشغل، ولكن هاذو ماشي عبيد، هاذو ناس كتشتغل، إذن عندهم مصلحة، ما يدخلش للمنطق أنه شي حد خدام وما عندو حتى ربح فيه.

ثم ملي كنتحدثو على 297.000 منصب شغل تم فقدها، ماشي كاملة فالقطاع الفلاحي، كايين مقاولات اللي تسدات، السيد الوزير، كايين معامل اللي سرحات العمال ديالها، كايين إشكال حقيقي اليوم فالاستثمار، خص أجوبة حقيقية وواضحة تقدمها الحكومة على هاذ الوضع، لأنه هاذ الشي ما كيبشرش بالخير، ونتساءل فين هي مليون منصب شغل اللي وعدت بها الحكومة بشكل واضح بالأرقام؟

التصريح الحكومي تحدثت عن إحداث مليون منصب شغل، اليوم احنا، السيد الوزير، على مشارف نصف الولاية الحكومية فين هي هاذ مليون منصب شغل؟ أولا غيكون المأل ديالها بحال المأل ديال 2500 درهم اللي واعدتو بها الأستاذة واللي اليوم احنا كندشوفو النتائج ديالها فالمشهد التعليقي.

مؤسف، خص شوية ديال الوضوح، خص شوية ديال المسؤولية فالتعاطي مع الإشكالات الحقيقية، لأنه ملي كنتحدثو عن البطالة فنحن نتحدث عن مشكل بنيوي اللي عانى منو الشعب المغربي واللي الحكومة بشرت فيه بفتوحات كبيرة.

اليوم، أقصى ما أنجزته الحكومة في هذا الإطار هو برنامج "أوراش"، أقصى ما أنتجت الحكومة في هذا الإطار هو برنامج "أوراش" واللي واكبتو حملة كانت أقرب للتضليل اللي جعلت مجموعة الناس من الدخل المحدود في مناصب متواضعة ديال الشغل سمحو فالمناصب ديال الشغل ومشاو التحقو ببرنامج "أوراش" وتفاجؤو من بعد 6 أشهر وأحيانا 3 أشهر أنه ما بقى لا أوراش لا حتى حاجة، واللي كان تدير الحراسة فالغابة قالو لو اسمح لي أنا أنت ما يمكنش تدير الأرشيف فالمحاكم، واللي كان تدير شي خدمة أخرى قالو لولا، هاذيك حتى للموسم..

ولينا برنامج "أوراش" المحصلة ديالو هو صيغة جديدة من الإنعاش الوطني، اللي كانت كتديرو وزارة الداخلية، مع كامل الأسف، كرس الهشاشة في سوق الشغل، وكان برنامجا دون الطموحات اللي سوقات الحكومة.

يخدموبلا ما يكون مصرح بهم، وكان واحد الضغط باش الحقوق تعطى للناس، وكانت مراقبة كثيرة وغادي نعطيكم الأرقام بالمراقبة.

ثانيا، كايين العمل الكبير اللي داروه المقاولات ودرنا معهم فالتحسيس، باش بالمناسبة ديال هاذ الرفع من الحد الأدنى للأجور واحد العدد الناس اللي ما كانوا مصرح بهم تم التصريح بهم، هاذو 621.000 شغل ماشي كلها مناصب شغل خلقها الاقتصاد، فيها كذلك مناصب شغل التي لم تكن مصرحة كانت فالقطاع غير المهيكل وأصبحت في القطاع المهيكل.

ثالثا، بطبيعة الحال كايين واحد العدد والقطاعات اللي كتعرف واحد الدينامية، واللي الناس فهمو فبلادنا نتيجة الحوار الاجتماعي، نتيجة أنه كلشي بدا حاضي راسو، صعب دابا شي مقاول ولا شي مشغل ما يطبقش القانون، واخا مازال خصنا نبذلو مجهودات، ولكن راه صعب ميطبقش القانون، لأن حركنا جميع اللجان اللي كايين فالأقاليم اللي كيتأسسوها السادة العمال اللي كتدير المصالحة، حركنا التفتيشية ديال الشغل، وكذلك النقابات كتعامل، يعني كتصيفت فين ما كايين شي إشكالية اجتماعية كتصيفتها لنا، وكذلك الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب دارت واحد التحسيس كبير معنا فهاذ المجال.

إذن خصنا نقدرو نكونو فخورين بهاذ الرقم ديال 621.000 ألف اللي هو رقم تاريخي فالمغرب، راه ما عمرو ما كان هاذ الشي، يعني فكوفيد، السنة اللي تيعت "كوفيد" يلاه وصلنا لـ 320.000 ألف، إذن ملي كتجمعو هاذ الشي كامل للأسف كيحطينا واحد الرقم سلمي، ولكن ذاك الرقم السلمي 80% فيه عمل غير مأجور، وبطبيعة الحال نحن مسائلين باش نوجدو لكل وحدة من هاذ الديناميات أجوبة دقيقة وأنا مستعد نزيد معكم فالنقاش فهاذ الموضوع.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير.

وفي إطار التعقيب أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

لكم الكلمة السيد رئيس الفريق السبي أيدي، تفضل.

**المستشار السيد يوسف أيدي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

قدمولينا قراءة فالأرقام اللي جات فالقرار ديال المندوبية السامية للتخطيط أكثر من جواب على ما طلبناه من استراتيجية الحكومة في مواجهة هاذ الوضع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة للمتدخل الموالي، دائما في إطار التعقيب، من فريق الأصالة والمعاصرة.

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

تفضل شيخ.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم، السيد الوزير، على التوضيحات والمجهودات، ونؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على أن موضوع محاربة البطالة يبقى من الرهانات الأساسية لهذه الحكومة التي تبذل جهودا حثيثة للتعاطي مع هذه الظاهرة، تفعيلًا للبرنامج الحكومي وتنزيلا لمضامين النموذج التنموي الجديد، الذي يروم منح الفرص للجميع وتوفير الاستقلالية الذاتية وتعزيز الحماية للفئات الهشة والعناية بالشباب.

وتأتي هذه الجهود الحكومية في ظل ظروف دولية ووطنية صعبة، تميزت بالصدمات المتتالية التي شهدتها الاقتصاد المغربي في السنوات الأخيرة، بفعل تداعيات وباء كورونا وحرب أوكرانيا وتعاقب سنوات الجفاف إلى غير ذلك، والتي أصبح معها استيعاب تطور سوق الشغل وإقرار سياسات عمومية في مجال محاربة البطالة أكثر تعقيدا.

في هذا الإطار، تم تسجيل إفلاس أزيد من 12 ألف مقاول بالمغرب برسم سنة 2022، تمثل المقاولات الصغيرة جدا منها نسبة 99%، وهو رقم كبير يساهم في تزايد نسبة البطالة ويزيد من صعوبة محاربتها.

السيد الوزير المحترم،

بالرغم من كل ذلك، وبفضل جديتكم، حققت برامج التشغيل نتائج إيجابية، لاسيما برنامج "أوراش" الذي يهدف إلى خلق 250.000 فرصة شغل مباشرة من خلال أوراش عامة صغرى وكبرى، مرتبطة بإنجاز أشغال وأنشطة تندرج في إطار المنفعة العامة والتنمية المستدامة، كالمسالك القروية وترميم الآثار والمنشآت العمومية والتشجير وإعداد المساحات الخضراء ومحاربة التصحر وزحف الرمال والرقمنة والتنشيط الثقافي والرياضي.

ونؤكد بهذه المناسبة، ضرورة التعاطي مع إشكالية البطالة، من منطلق الحرص على توفير فرص شغل قارة للشباب، وذلك عبر الرفع

من نسبة النمو ودعم وتشجيع المقاولات المغربية.

السيد الوزير المحترم،

فيما يتعلق ببرنامج العمل المأجور، فإن نجاحه يقتضي بالضرورة اتخاذ تدابير تروم:

- أولا، تعزيز دور القطاع الخاص والاستفادة من الفرص التي يتيحها تزايد الاستثمارات الأجنبية ببلادنا؛

- ثانيا، النهوض بالاستثمار في الجهات والمناطق النائية، لاسيما التي تعاني من ضعف في البنيات التحتية والاستثمار؛

- ثالثا، تشجيع خلق مقاولات وتبعتها لضمان عدم تعرضها للإفلاس والاستفادة من الانتشار الذي تعرفه عقلية إنشاء المقاولات في السنوات الأخيرة، وتطور فكرة العمل الحر في أذهان شريحة كبيرة من الشباب بدل الوظيفة والعمل القار؛

- رابعا، تعزيز المؤهلات المهنية واكتساب التجربة لمساعدة الشباب على الاندماج في الحياة العملية؛

- خامسا، تشجيع التشغيل بالمقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة التأسيس، عبر إقرار تدابير تحفيزية لدى الجمعيات والمقاولات.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت المخصص للتعقيب.

أعطي الكلمة الآن لأحد أفراد فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة المحترمة لكم الكلمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

استمعت بإمعان للجواب ديالكم، اللي فصل شيئا ما واعطانا التحليل لهاذوك الأرقام ديال اللي بلا ما نعاودوهم، ولكن كياكد أنه هناك خلل ما.

الشغل لازم نذكرو دائما هو حق من الحقوق اللي هي الأساسية في ضمان واحد النسبية ديال كرامة الناس، وبالتالي ملي كنتكلمو على شغل غير مؤدى عنه، ما معنى هذا الشغل غير المؤدى عنه؟ أو في جميع الإحصائيات اللي عاودتو ذكروتها تبين أن هناك خلل ما، استيشر المغاربة خيرا ملي جات الحكومة وأعلنت لنا على أنها غادية لخمس

واحد الإشارة لهاد الناس، وكاينة عندنا قوانين، اليوم هاذ الفئة اليوم تم دسترة حقوقها بشكل صريح، ولم يعد أن هاذ الفئة ما هياش تتقلب على الإحسان، ولكن عندها حقوق، وهاذ الحقوق اليوم فيها.. كاينة كذلك سياسة واستراتيجية ملكية واضحة المعالم واللي اليوم تكرست أكثر وأكثر في سياق الدولة الاجتماعية.

اليوم الدولة الاجتماعية كنقلبو فيها على ظروف الناس اللي عندهم ظروف صعبة، الناس اللي عندهم الهشاشة، وهاذ الناس عندهم قمة الهشاشة.

إذن اليوم، السيد الوزير، كنعقول أنا كاين الأرقام أنا ما غاديش نسترسل لأن تفاجأت بأنكم ما شرتوش فتقلقت شوية، إذن اليوم أنا تنقول، السيد الوزير، ما هي -أنا بغيت رد يكون صريح- أشنوتيدار لهاد الناس؟ وكاين شي إشارة واضحة فهاذ الشي ديال التدابير والإجراءات اللي تديرها الوزارة ديالكم فيما يخص مقارنة الأشخاص في وضعية إعاقة؟

احنا تنطالبو اليوم مثلا فيما يخص التشغيل.. ديال التسقيف مثلا أن هاذ التسقيف فيما يخص التوظيف ولا يخص العمل خصنا نديرو واحد التمييز إيجابي لفائدة هاذ الفئة لأن تنعرفو المسار ديال الدراسة ديالو، يعني تيكون فيه عراقيل، صعوبات لا صحية ولا ديال كذلك البعد، إذن الإنسان ما تيوصل ياخذ داك الدبلوم إلا بمشقة الأنفس.

إذن هنا لا يعقل أنني غادي نصيرو بحالو بحال.. عندي إشارة وحدة هو أن القطاع العام في الأخر كان واحد التصريح ديالكم قلتو بأن القطاع العام يوظف أقل من القطاع الخاص.

وهنا تنوجه نداء للقطاع الخاص من أجل مزيد من التوظيف لهذه الفئة والتشغيل ديال هاذ الفئة مقابل امتيازات، واحنا في ضوء القانون المالي، واحنا تناقشو القانون المالي، لأن تكون امتيازات وتكون كذلك استثناءات ضريبية لفائدة هاذ المقاولات اللي تنعتبرها قمة المواطنة هو أنها تشغل هاذ الفئة اللي ما تتقلش ذكاء ولا إبداعا.

إذن اليوم خصنا نتقاربو شوية في هاذ الموضوع هذا، خصوصا تنقولو أننا في سياق دولة اجتماعية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وأعيد الكلمة مباشرة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيبات، في إطار الوقت المتبقي لكم.

ملايين ديال المناصب في أفق 2025.

ولكن للأسف، للأسف لحدود الساعة، كيتبين أن هناك هشاشة فهاذ البرامج، هشاشة هاذ البرامج لأنها ما كاينش بالفعل مناصب شغل حقيقية، كاين تراجع، وكاين.. ماذا يفسر.. كاين هاذ الغول ديال البطالة لازال يفتك في داخل البلاد.

وبالتالي هنا وصل الوقت وقد.. هاذ الإشارة ديال أن هاذ البرامج راه هشة أشار إليها الاتحاد المغربي للشغل في مناسبات عديدة، والآن راه وصل الوقت باش نديرو تقييم.

النموذج التنموي تيتكلم أنه إلى ما كانش تقييم حقيقي للسياسات العمومية راه ما يمكنش تكون عندنا تنفيذ وتنبع مسؤول ديال السياسات، وبالتالي ضروري أنه يكون تقييم، علاش غادي يكون تقييم؟

- أولا، باش نخرجو بسياسة واضحة، استراتيجية واضحة للشغل؛

- ثانيا، باش يكون عندنا مناخ ملائم ديال الأعمال؛

- ثالثا، باش نعطيو.. تكون مقارنة تشاركية لجميع الفاعلين باش تكون عندنا هاذ الاستراتيجية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة المستشارة المحترمة.

وأعطي الكلمة الآن لأحد المتدخلين، الأستاذة المستشارة من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تنشكركم على هاذ الجواب ديالكم واللي جا في صيغة عامة، مع العلم أنه طرحت سؤال عندو علاقة بواحد الفئة، واحد الشريحة هامة من المجتمع المغربي اللي فئة ديال الأشخاص في وضعية إعاقة واللي ما جاش كاع نهائيا في الرد ديالكم حتى إشارة لهاد الفئة، ربما أنا نتعتبرو بأنه غير سهوا، ولكن أنا تنبغي نثير الانتباه ديالكم بأن واحد الفئة عريضة من المجتمع المغربي كتعاني من ظروف صعبة في شتى المناحي، لأن هي باختلاف أنواعها وهاذ الإعاقات الجسمية والحركية وكلها، وعندهم مشاكل، المشاكل تتبدا من الدراسة وتتبدا من الانخراط اللي خصنا ننخرطو في المجتمع، والانخراط ديالهم يعني قمة الانخراط ديالهم هو أنه يتم التشغيل.

فلا يعقل، السيد الوزير، أن الجواب ديالكم اليوم ما تكونش فيه

## السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

نبدا بالتعقيب الأخير؛ فعلا في مجال الإعاقه كان هنالك مجهود ملي درنا "أوراش" في المرحلة ديالو الأولى لاحظنا على أنه للأسف الشديد ما كانش عدد كبير ديال الأشخاص في وضعية إعاقه، واخذينا القرار في 2023 باش نخصصو 20.000 من 100.000 منصب اللي كاينة في "أوراش" اللي صنفناها "أوراش ذات طابع وطني"، باش نحسنو واحد العدد ديال الفئات اللي بغينا نستهدفوهم، وعلى رأسهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، واحنا غادين في هذا المجال.

الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات دارت واحد المجهود السنة الماضية، كيبقى غير كافي، تقريبا واحد 1000 ديال الأشخاص في حالة إعاقه اللي تم الإدماج ديالهم، 500 مقابلة اللي تتسى ديال التمويع و420 ديال الإدماجات من مختلف الأنواع.

بالنسبة للمواضيع اللي طرحتيو، السيدات والسادة المستشارين، للأسف غادي يصعب علينا في 8 الدقائق أو 12 دقيقة نتكلمو بشكل مستفيض على الإشكالية ديال التشغيل والإشكالية ديال البطالة، ولكن أدعوكم بكل صدق، واحنا كاملين بنا كنتواضعو أمام الواقع اللي تيكون، الوضعية في العالم كله هي وضعية غير سهلة، انتوما تتعرفوها، التشغيل هو إشكالية من الإشكاليات الكبرى اللي كاينة في العالم كله.

ولكن غير بغيت نقول لكم نوقفو على الأرقام اللي تحطات، راه كاين واحد التقدم غير مسبوقة في العمل المأجور، وبغيت نعيدو أي خطاب اللي ما يكونش كيعترف بالواقع، الواقع فيه تقدم غير مسبوقة 600.000 منصب شغل في العمل المأجور ما عمرها ما كانت في تاريخ المغرب، وهذه الحصيلة ديالنا كلنا.

فعلا، بالنسبة للعمل غير المأجور اللي ما كيتلقاوش فيه الناس أجزر كاين عندنا عدد كبير ديال 230.000، وهذا عدد ما خصناش نسمحو به، كيجي نتيجة التقلبات المناخية اللي خارجة على السيطرة، ولكن هي كذلك خصنا نديرو فيها إجراءات، الإجراءات اللي احنا دابا قيد الدرس ديالها أولا نميو من الطاقة ديالنا الاستيعابية في التكوين التأهيلي.

عندنا اليوم مثلا في التكوين المهني ما بين 70.000 و80.000 مقعدا بيداغوجيا بالنسبة للناس، لأن خصهم واحد 3 ولا 6 أشهر ديال التكوين، وخصك تعاونهم..

## السيد رئيس الجلسة:

للأسف، انتهى الوقت المخصص للتعقيب السيد الوزير.

وأمر للسؤالين المواليين حول المقاولات، تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "مسار تنزيل برنامج أنا مقاول".

تفضل السيد المستشار.

## المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول مسار تنزيل برنامج "أنا مقاول"؟

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "ارتفاع نسبة إفلاس المقاولات خلال سنة 2022".

والكلمة لأحد أفراد الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

## المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس،

نسائلكم، السيد الوزير، عن تداعيات ارتفاع نسبة إفلاس المقاولات سنة 2022 وعن الإجراءات التي تتخذها حكومتكم للحد من هذا النزيف؟

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

## السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا، السيدان المستشاران المحترمان، على إقائكما لهذين السؤالين.

بالنسبة للقضية ديال المقاولات، كانت واحد المقاربة منذ بداية الحكومة من أجل تجميع عدد من الخدمات وتقديمها للمقاولات، بغية التغلب على الإشكاليات المتعددة التي تعاني منها هته المقاولات، ولا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة.

الأرقام اللي عندنا إلى حدود نهاية سنة 2022 واللي اعطاهم لنا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو أن العدد ديال المقاولات، ما يسى بالمقاولات النشطة بالمفهوم ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يعني اللي مازال تتصرح بالأجراء ديالها، باش تنعرفوها واش



الكبيرة والمشاريع التي فايتة 50 مليون ديال درهم، غادي ندوزو للمقاولات التي صغيرة والمقاولات التي صغيرة جدا، باش نقدر نوضو ذاك النقص التي تيقدر يكون في العرض المالي المقدم من طرف الأبتناك.

هاذي كلها برامج، احنا مازالين نخدمو عليها باش تنقدرو نظورها ونميوها، ومنها كذلك البرنامج ديال أوراش في الشق ديالو الثاني، التي بالمناسبة ما تهديش إلى التشغيل ديال الناس لمدة مؤقتة، راه درناه وسنيناه مع 130 مقالة في يوليو الماضي على 50.000 منصب شغل في عدد كبير من القطاعات وتنعطيوهم 1500 درهم، تقريبا النصف ديال الحد الأدنى للأجور على كل شخص تم التوظيف ديالو في هاذ المقاولات، على أساس أنه يبقى عندهم على الأقل عام، ومن يقول عام يعني راه غادي يبقى عندهم من بعد في أغلب الأحيان.

إذن هاذي واحد الرزمة ديال البرامج كلها انطلقت في هاد السنة تقريبا، واحنا غادي نقدمو الحويلة ديالها شيئا فشيئا. وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لأحد أفراد فريق الأضالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

بداية أشكركم على ما تقدمتم به من إيضاحات شاملة حول هذا البرنامج الطموح، الذي يندرج ضمن سلسلة من المبادرات والسياسات العمومية، التي باشرت الحكومة في إطار تنزيلها ووفائها بمختلف التعهدات التي حملها وتضمنها البرنامج الحكومي.

نحن إذن أمام برنامج رائد، يهدف بالأساس إلى تحرير الطاقات في مجال المقولة ودعم استدامتها بفضل مقاربة تشاركية تشمل مختلف الفاعلين الوطنيين والجهويين.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، السياق الراهن المتسم بتوسع ملحوظ لمبادرة التشغيل الذاتي، اعتبارا لأهميتها كآلية لتنمية روح المقولة، هذه الدينامية التي عرفها هذا المجال تعكس وعي الحكومة بشكل عام والوزارة التي تشرفون عليها بشكل خاص بأهمية المقولة الذاتية كرافعة للتنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ومحاربة البطالة وإدماج القطاع غير المنظم.

حية فعلا ولا غير محسوبة وهي ما كايناش، وصل لـ 317.695 مقالة، باش تعرفو الكتلة التي عدد الناس التي في (la CNSS<sup>4</sup>) تقريبا واحد 4 مليون ديال الناس، إذن 317.000 مقالة، وكاين واحد التزايد كيقتر من 8% سنويا في هذا المجال.

قطاع الخدمات عندو 70%، والمقاولات الصغيرة جدا 85%، مجموع أجراء المقاولات الصغيرة 18% التي ساهمت بإحداث 16% من المناصب ديال الشغل.

بطبيعة الحال، الأسباب متعددة، احنا درنا واحد البرنامج سميتو "أنا مقاول"، طلقناه في يوليو الماضي من الناحية المؤسسية، والاستفادة العملية غادي تبدأ قبل نهاية السنة، لأن شفتنا أنه كاين عدد كبير ديال المقاولات الصغيرة جدا، هي التي تستخدم الناس، هي التي تكون فيها.. تقدر تكون فيها الهشاشة في التشغيل والتي خصها تستافد من عدد من الامتيازات، درنا لها لأول مرة شيكات من أجل أداء الفواتير ديال الكراء، ما تشوفوش غير المدن الكبرى، شوفو المدن المتوسطة فين تيقدر يكونو الناس.

درنا لها لأول مرة شيكات ديال الاستشارة، لأن واحد العدد منهم خصهم يتحولو من التسويق العادي إلى التسويق الرقمي.

درنا لها لأول مرة شيكات للتكوين إلى أصغر مستوى حتى المقاول الذاتي، التي ما عندو حتى شي عرض خدماتي، لأول مرة غادي يكون عنده واحد سميتو.. وهاذ الشي غادي تشوفوه في الأسابيع القليلة المقبلة، وعندنا الهدف هو 100.000 من هنا إلى 2026 بواحد الميزانية إجمالية تفوق 600 مليون درهم، بطبيعة الحال هاذ الشي غير كافي.

كان واحد العمل كبير التي تدار في القانون ديال الصفقات أو في المرسوم ديال الصفقات العمومية، التي أعطى الإمكانية للمقالات الصغرى وأعطى الإمكانية ديال التكتل فيها حتى المقاول الذاتي، باش تستفيد من الصفقات العمومية، ها هو دابا عاد بدا التنفيذ ديالو، مازال خصنا شوية الوقت باش نديرو الحويلة ديالو.

ثالثا، عندنا الكلفة التي تتكون على الموارد البشرية، وعندنا ثلاثة برامج في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، استفادو منه أكثر من 200.000 شخص، باش تنخلصو بالنسبة لواحد العدد ديال المقاولات الكلفة ديال المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي تتقدر تفوت 21% وتتكون قوية وتثقل الأجر.

وغادي يجي، إن شاء الله، كما هو معهود في البرنامج الحكومي، وفقا للتعليمات ديال سيدنا، التي ينصرو، في الميثاق الوطني للاستثمار، واحنا خدامين عليه باش، إن شاء الله، من هنا لبداية السنة المقبلة غادي يكون واحد المرسوم خاص بالإعانات التي خصها تعطى للمقاولات التي بغات تستثمر، ولكن هي مقاولات صغيرة، إلى حد الآن درنا المقاولات

<sup>4</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

مما لا شك فيه أن وضعية المقاولات المغربية ما هي إلا مرآة لهشاشة الاقتصاد الوطني ومحدودية تنافسيته ومحدودية إنتاجيته.

كيف ما نتعرفو، السيد الوزير، المقاولات الصغيرة والمتوسطة كتشكل أكثر من 95% من النسيج المقاولاتي المغربي، وكتشغل حصة الأسد من اليد العاملة النشطة، وأكثر من هذا كتساهم بأكثر من 20% من الناتج الوطني الخام.

ومع هذا لا زالت وللأسف تتخبط في مجموعة من الصعوبات والتحديات الناجمة عن تداعيات كورونا وعن الأزمات الجيواقتصادية التي عانى منها العالم فهذه الثلاثة سنوات الأخيرة، ومازال كنعانيومنها، والتي نتج عنها واحد الارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الأولية، ارتفاع أسعار المحروقات، وزاد الطين بلة سنوات الجفاف المتعاقبة على المغرب.

السيد الوزير المحترم،

أنا صراحة تفاجأت من المقاربة التي اعتمدها باش تحللو بعض الإحصائيات وبعض الأرقام التي جات بها المندوبية السامية للتخطيط، لا سيما فيما يخص نسبة البطالة التي ارتفعت بواحد 2.1 نقطة فهذه السنة الأخيرة، التي تقريبا واحد 20% وكيفاش حلتوها بالشغل مقابل الأجر ومن غير أجر، هنا مجموعة من التساؤلات التي كنطرحوها فالطريقة ديال المقاربة ديالنا لهاذ الإحصائيات.

أنا غادي نزيد نسترسل فالأرقام والمعطيات الواردة فالتقارير الأخيرة: - المرصد الوطني للمقاولات الصغيرة والمتوسطة أعلن على إفلاس 12 ألف مقاول سنة 2022، هاذ الرقم هذا مرشح للارتفاع لـ 14 ألف في 2023؛

- المرصد الوطني للملكية الصناعية والتجارية كيتحدث على واحد الانخفاض ديال 11% في نسبة المقاولات الجديدة، هاذ الأرقام هاذي ماشي أرقام اعتبارية وما يمكنش ناخذوها ونخليوها تدوز مرور الكرام.

هنا خصنا نساءلو بصراحة المجهودات والبرامج التي كتقوم بها.. النجاعة ديال البرامج التي طرحتها الحكومة، لا سيما برنامج "فرصة" وبرنامج "انطلاقة" وبرنامج "أوراش"، التي منذ الوهلة الأولى وبدأ النقاش فيه أكدنا لكم أنه ما هو إلا إعادة إنتاج لبرنامج "الإنعاش الوطني" بصيغة جديدة أعطت واحد الشوية ديال الشعبية، شوية ديال التسييس ديال هذا البرنامج من قبل الفاعل المحلي.

السيد الوزير المحترم،

اليوم، احنا في الفريق الحركي كنعقدو أن المقاولات المغربية كتعيش واحد المرحلة ديال الاختناق، واحد المرحلة ديال الأزمة، وخصنا نلقاو لها الحلول الناجعة، والحلول تتمثل في 4 ديال الحوايج:

- أولا، الولوج إلى الموارد المالية؛

كما تعكس كذلك الفهم العميق والأمثل لضرورة خلق مناخ عام داعم ومواكب لكل الأنشطة المقاولاتية، مع ما يستلزم ذلك من اتخاذ تدابير عملية جريئة لتكريس المكتسبات وضمان استدامة عمل هذه المقاولات.

السيد الوزير المحترم،

أكدتم في معرض جوابكم على سؤال سابق حول هذا الموضوع أن الأمر يتعلق ببرنامج جديد غير موجه فقط لحاملي المشاريع، ولكن للمقاولين الذاتيين وللمقاولات الصغيرة جدا وللوحدات الاقتصادية غير الرسمية الراغبة في الاندماج في القطاع المهيكل، وذلك من خلال الاستفادة من مجموعة من الخدمات العامة المرتبطة أساسا بالتمويل والمواكبة والتكوين.

وهنا تكمن بالأساس أهمية هذا المشروع وأحد نقط قوته، فأهم الإشكالات التي ظلت تعترى مختلف البرامج الموجهة للشباب حاملي المشاريع والطامحين لتأسيس مقاولاتهم ارتبطت بالأساس بشكل خاص بالتمويل والمواكبة والتكوين، وهي شروط أساسية، كما تعلمون، تكفل وتضمن استدامة نشاط المقاولات، وهي أكبر التحديات التي تواجهها المقاولات.

واسمحوا لي أن أستحضر في هذا الصدد أهم التجارب الدولية منها:

- أولا، سن إطار قانوني؛

- ثانيا، هيئة مصاحبة وداعمة؛

- ثالثا، التكوين والمواكبة؛

- رابعا، التمويل.

كل هذه المرتكزات التي تطرقنا إليها شكلت منطلقا لهذا البرنامج الواعد، الذي يستوفي في نظر فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين شروط النجاح، ويضمن آفاقا واعدة لمبادرة التشغيل الذاتي الأنية منها والمستقبلية.

نتمنى لكم، السيد الوزير المحترم، نجاح هذه المبادرة الطموحة، والتي لا شك أنها ستقوي نجاحات المبادرات السابقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للمتدخل الموالي من الفريق الحركي.

السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ما هي استراتيجيتكم لإشراك القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية الوطنية؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الإجراءات من أجل إشراك القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية هي إجراءات متعددة ومتشعبة، بدأنا نقطف إحدى ثمارها أوبعض الثمار ديالها من خلال الأرقام اللي عاد اعطيتكم واللي جات بها (le Haut-Commissariat au Plan).

ملي كنشوفو على أنه العدد ديال الأجراء المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو العدد ديال الناس اللي في العمل المأجور انتقل من 130.000 ل 620.000، هذا إجراء ملموس فعام واحد ديال أننا جينا واحد العدد ديال الناس من القطاع غير المهيكل للقطاع المهيكل، هذا إجراء ملموس واقعي.

البرنامج اللي تكلمت عليه ديال "أنا مقاول" من خلال الشيكات اللي درناهم ديال المساعدة ديال المقاومات اللي خدماة في القطاع غير المهيكل لتغطية المصاريف الناجمة عن الكراء، لأن المحل مهم باش تفرق ما بين المهيكل وغير المهيكل، هذه مسألة ثانية.

ثالثا، أننا نعطي للمقاومات رزنامة مالية في إطار برنامج "أوراش 2" كنعاولو نقول "أوراش 2" ديال فيه الخدمة طويلة الأمد، لأن هذه المقاومات واحد العدد فهمم اللي خدامين في القطاع غير المهيكل، الناس اللي خدامين عندهم راه ما عندهم ش دبلومات، فاحنا أول مرة في شي حكومة كتعطي برنامج اللي تدعم فيه التشغيل ديال الناس اللي ما عندهم ش الدبلوم، فين كاينين هاذ الناس اللي ما عندهم ش الدبلوم؟ في القطاع غير المهيكل.

إذن ونرصدولو واحد الميزانية مهمة راه 2 دالمليار و250 مليون ديال الدرهم هاذو إجراءات عملية، ونتمناو إن شاء الله، أنها تعطي واحد الجزء من النتيجة.

أنا ما تندعش على أن هذا الموضوع سهل، لأن قوة القطاع غير المهيكل لا يستهان بها، آخر الإحصائيات كانت تتكلم على 30%، وغادي نشوفو هذا الإحصاء الجديد اللي غادي تطلقو المندوبية السامية للتخطيط أشنو غادي يعطينا، لأن خص واحد التحيين ديال الأرقام.

على أية حال احنا متعبئين وإلى كان عندكم بعض الاقتراحات، احنا ناخذوها بعين الاعتبار على الراس والعين.

- العقار؛

- العبء الضريبي اللي كيرهق المقاولة..

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار، للأسف.

أعيد الكلمة للسيد الوزير في إطار بعض الثواني المتبقية.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسادة المستشارين المحترمين.

على أية حال، احنا كنتقبلو بطبيعة الحال الانتقادات وكنشوفو كذلك التشجيعات اللي كتكون على العمل، خصنا نعرفو على أنه هذه المواضيع اللي كنتكلمو عليها اليوم، ما عمر شي حكومات في السابق ما كانت عندها الجرأة أنها تحطها بشكل مباشر قدامها، ما كانش هاذ الشي، وهاذ الشي بالمناسبة مسؤول على واحد الوضعية، كايين واحد الإرث أنا ما بغيتش ندخل في هذه الأمور هذه.

احنا كنعابو الأمور اللي محطوطة اليوم على أرض الميدان، كايين إشكاليات حقيقية أنه يكون إفلاس، راه تيكون إفلاس في العالم كله، ولكن كايين كذلك الخلق ديال المقاومات، لكن الهدف ديالنا هو أنه المقاومات اللي تخلق تكون مقاومات قوية، تنافسية وخصنا نوفرو لها الشروط ديال التنافسية، كنوفرو لها شروط ديال التنافسية ملي تنخدمو على الأساليب ديال العمل ديالها وتنخدمو على الكلفة اللي تتحملها هذه المقاومات وكنحاولو نعاونوها والبرامج.

احنا تنطلقو فيها واحد مورا الأخر، بطبيعة الحال كلشي ما كانش موجود، ولكن راه احنا في طور الإنجاز، وراه اعطيتكم البرامج واعطيتكم الأرقام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الموالي موضوعه "إشراك القطاع الخاص غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية والصناعية".

والكلمة لأحد أفراد فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات.

بغيت نشارك معك جوج نتاع الأرقام الله يخليك، عندنا البنك الدولي تيعطينا أن 70% من الأجراء للقطاع غير مهيكل، 70% في (la totalité) ديال (la population active) وعندنا بنك المغرب تيعطينا 30% اللي تيمثل القطاع غير المهيكل في الناتج الداخلي الخام، هذا اللي تيعطينونا.

هاذ الأرقام، السيد الوزير، راه تتخلع لأنه تنعرفو جميع بأن هاذ القطاع غير المهيكل ماشي خايب على جميع الأنحاء على الطبقة الشغيلة لأن ما عندهم.. (aucun) واجبات نتاعهم، ما عندهم لا تغطية صحية لا ضمان اجتماعي ما تستفدش منو الدولة. لأن ما كاينش مداخيل ضريبية، ما تستفدش منو، عندك مشاكل مع الصناعة مع المقاولين لأن عندك المنافسة غير العادلة، وهاذ الشي، السيد الوزير، تيضرب بالاقتصاد و (la réputation) نتاع المغرب.

المشكل، السيد الوزير، هو أنه (je pense) لأن هذا تيدفعنا باش نطلبو منك وماشي منك بوحدك في الوزارة نتاعكم، ولكن جميع الوزارات اللي معنيين، ومنهم وزارة الاقتصاد ووزارة المالية، وزارة الداخلية، باش يلقاولنا شي حل لهاذ المعضلة هذي لهاذ (la catastrophe) هاذي، لأنه كتضر كثير بالاقتصاد المغربي.

ومع الأسف اللي تنشوفو لحد الآن هو أنه بعض الأحيان تيجينا بحال راه الحكومة عاجبها هاذ القطاع غير المهيكل، دائما تنجي نشوف مشروع القانون المالي ديال دابا ديال 2024 كاينة (l'amnistie fiscale)، يعني كاع دوك الناس اللي دارو فالقطاع غير المهيكل الفلوس، بالملايير، تنجي نقول لهم أجيو بيضو فلوسكم ب 5%، هذا ماشي معقول، وهذا (ce n'est pas équitable).

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

شوف هاذ الكلام اللي قلتي في جزء كبير منو معقول، كاينة أمور أخرى ربما ما متفقش معك عليها، أنا أدعوك والإخوة والأخوات أنكم تشوفو آخر الإحصائيات اللي عندنا، آخر الإحصائيات.

في المجال ديال التشغيل أنا عاد عطيتكم الإحصائيات الأخيرة اللي تنعاود نقول، في المأجور في المهيكل راه دزنا من 100.000 ل 600.000، راه 5 مرات ذاك الشي اللي كان عندنا في السنة، إذن ما يمكن لناش نقولوا أن هاذوك الأرقام اللي كانوا باقين واقفين، وملي تشوفو الأرقام حتى ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تنلقاو نفس الشيء، تنلقاو نفس الشيء.

على أية حال هاذ الموضوع..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "وضعية شغيلة أعوان الحراسة الخاصة".

والكلمة للسيد المستشار المحترم من فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل الأستاذ الكرش.

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعاني شغيلة حراس الأمن الخاص من الحرمان من الحقوق المكفولة لها بموجب التشريع الاجتماعي، من قبيل الحد الأدنى للأجور والتعويض عن الساعات الإضافية وأيام العطل الأسبوعية والسنوية والأعياد، علاوة على الغموض الذي يعتري الإطار القانوني الذي يؤطر نشاطهم، وأصبحت الحراسة الخاصة هي نوع من العبودية الجديدة أو "الأبارتايد" الجديد في التشغيل.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي تعترم الوزارة اتخاذها لرفع الحيف على هذه الفئة من الشغيلة ولتمتعها بنظام قانوني منصف يخول لهم المكانة التي يستحقونها ويضمن كرامتهم، باعتبار مساهمتهم الفعالة في حماية الأشخاص والممتلكات وفي تأمين المنشآت العامة والخاصة.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على السؤال.

## السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار.

هاذ الفئة وهاذ الشريحة الكبيرة من المواطنين والمواطنات ديالنا لا يقلون.. يعني خصنا نعطيهم الأهمية اللي تنعطيها لجميع الفئات الأخرى.

وفعلا، كاين واحد الخلل في المنظومة ديال الشغل، كاين الخلل في القانون أو في مدونة الشغل، هو في الحقيقة ماشي خلل لأنه مدونة الشغل تدارت في 2004، وكان ماكانش آنذاك هاذ القطاع متقدم، واعتبرت على أنه الحراسة واحد العمل كيتسمى متقطع، واعطت 12 ساعة، فذاك الوقت كانت الحراسة هو الإنسان اللي تيكون كيجرس فواحد العمارة، تيخدم ويقدر يرتاح إلى آخره.

الآن الحراسة تغيرت، ولات واحد العمل فيه الوقت كلو، ما يمكن لكشاي تستخدم 12 ساعة كيفما قال السيد المستشار المحترم، وبالتالي عندنا جوج ديال الإجراءات:

الإجراء الأول الجذري، هو أن نغير فصول ديال مدونة الشغل، وهذا ما هو مبرمج، إن شاء الله، فالشهور المقبلة إن شاء الله سنة 2024، حسب هاذ الشيء اللي مشينا فيه، وهذا من إحدى أولى الأولويات، وراه استقبلنا المختصين فهاذ المجال، واستقبلنا الناس اللي كيعانيو فهاذ المجال باش نحلو المشكل بشكل جذري.

في انتظار ذلك، ما قمنا به هو أننا كثفنا العدد ديال التفتيشات في هاذ المجال، باش نحدو من المشاكل اللي مطروحة، والنتائج كانت لا بأس بها، فهناك 34.000 زيارة اللي تدارت وتوجهت فيها 287.000 ملاحظة، ومنها 73.000 ملاحظة كتعلق بالأجر، و5000 ملاحظة بالصحة والسلامة و16.000 ملاحظة بالحماية الاجتماعية، ومنها 9000 ملاحظة تخص الضمان الاجتماعي، وتحررت 107 ديال المحاضر فالمخالفات والجرح اللي تضمنت ما مجموعه 396 مخالفة و50 جنحة.

الزيارات ديال التفتيش، احنا عندنا هي من أولى الأولويات، وكاين مشاكل أخرى من غير هاذوك اللي ذكرتها السيد المستشار المحترم، كاين المشكل اللي فعلا عندو علاقة بساعات العمل، وهذا اللي قلت لك، ولكن كاين مشكل آخر، اللي عندو علاقة بالأداء ديال الأجر، وماشي غير فهاذ القطاع فقطاعات أخرى، واحنا واقفين لو بشكل صارم، وأنا ديما ملي كنتكلم لا مع النقابات، لا مع كل الفاعلين، فينما تكون شي حالة من الحالات باش حتى احنا نكونو يكون الإخطار باش نديرو لها العمل ديالها.

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

## المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الوزير،

العيب ليس في مدونة الشغل وفي التطبيق، لأن لاحظنا مؤخرا أن الحكومة تتريص بمدونة الشغل.

على عيها وعلى علتها، نقول الحكومة خصها تطبيق مدونة الشغل بشكل حرفي، وملي كنتكلمو على هاذ الفئة، السيد الوزير، كنتكلمو على آلاف اللي كتشتغل الآن فظروف جد صعبة، وكتعاني من تجاوزات وانتهاكات، كيعانيوها بشكل يومي من طرف الأجراء.

السيد الوزير،

أنت ربما حتى من داخل المندوبية ديالك، حراس الأمن الخاص ما كيعرف راسو واش حارس أمن خاص، واش رجل نظافة، واش سائق خاص ديال المدير، واش سائق؟ يعني كاين هاذ الإشكال كبير، وماشي غير هنا حتى فوزارة الصحة، وزارة الصحة الآن اللي حاضر معنا السيد الوزير اليوم، بغينا نعرفو الدور ديال حراس الأمن الخاص، لأنه ضروري، بغينا نعرفو دور حراس الأمن الخاص فهاذ المؤسسة، لأنه كتشوف الأطر ديالها كيتمتعو بالتأمين على المخاطر بحال إلى ذلك السيد ماغيمسوش الفيروس اللي كاين..

وماشي غير فـ.. وفالتعليم وفجميع القطاعات الآن، أصبحوا هوما ذيك الفوطة اللي خصو بيدير كلشي، (polyvalent) فأسمو.. هاذ الناس راه ما كيتخلصوش، السيد الوزير.

هاذ الناس ما كيتستافدوش من العطلة السنوية، هاذ الناس، السيد الوزير، يعانون الأمرين السب والقذف من طرف (les patrons) ديالهم، ويستغلون فجميع الأشغال، وكتعرفو أن الظروف الحالية اللي كيعاني منها المغرب فالبطالة، أي مواطن مسكين، مستعد باش يعيل الأسرة ديالو خصو يشتغل بشتى الطرق، واش احنا فعلا جادين لإنهاء هاذ الشيء؟ لأنه هاذ الشيء راه بدا كيندثر، راه مابقاوش عندنا حراس أمن خاص، هاذو عندنا النظافة، ذاك الشيء الخدمات اللي تخلت عليها الدولة، تخلت عليها الدولة، واهنا جاين دابا كنعشيو حتى للمربيات فالتعليم العمومي، كنتخلوا على واحد الخدمات كنعطيهم (cadeau) باش يستعبدوهم البعض أصحاب الشكارة اللي غيستافدو من الخدمات ديالهم وكيجققو على ظهرهم واحد الأرباح.

واش كاين شي أمن خاص كيتلقى 1000 درهم فالشهر؟ واش ماكتشوفوش هاذ الشيء؟ ولا احنا عايشين فشي مغرب آخر وأنتوما كتعطيونا إحصائيات ديال شي دولة أخرى.

فعلا، التزمت الحكومة من خلال البرنامج الحكومي، باعتبار موضوع التشغيل من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها في منظورها المتكامل، وبالتالي لابد ما نبقاوش نجزؤوهاذ الموضوع ديال التشغيل.

عندما نتحدث عن "أوراش"، نتحدث عن "أنا مقاول"، عن برامج تنشيطية، "إدماج"، "تحفيز"، "تأهيل"، على التوظيف في الوظيفة العمومية، عن رفع الاستثمار العمومي، هاذي مقارنة حكومية فيها واحد المنظور اللي هو تحفيز الطلب، اللي هو تحريك الدينامية الاقتصادية عن طريق تحريك الطلب، وبالتالي تيخصنا، السيد الوزير، ما نكونوش متواضعين، كيف ما قلتو، في تقديم الأثر ديال هاد البرامج على الواقع اليومي في سياق فيه مجموعة من الإكراهات على المستوى الدولي.

برنامج "أوراش"، فعلا فيه مشاكل، ولكن برنامج أساسي، فيه واحد العدد الناس من الناس، اليوم بعد ما تتسالي ذيك المرحلة تيبقى يقلب على الشغل وتبوي عندو ذيك العملية بأنه ولف يخدم، ولف يشتغل، تتخلق لنا مشاكل كمنتخبين محليين، تيجيوهاذ الناس يلتحقو بالجماعات، ولكنه الأساسي والبعد ديال هاد البرنامج هو الناس تولف تخدم وتولف تشتغل، ماشي هو إعادة إنتاج برنامج ديال الإنعاش في منظور آخر، وهاد الناس ولا عندهم مدخول وساهمو في الدورة الاقتصادية.

نفس الشيء في "أنا مقاول"، والأرقام تكلم عليها السيد الوزير، اليوم رفعنا خلال هاد الميزانية التوظيف في الوظيفة العمومية إلى حدود تقريبا 50.000، ثم الرفع ديال الاستثمار العمومي، تبقى إشكالات مرتبطة بالقطاع الخاص اللي تيساهم بـ 80% في هاد المجال، مازال خصنا مجهود كبير باش يقوم بمجهود أكثر في كذلك إدخال الكفاءات، كذلك ربط التكوين بالشغل، هذا من المواضيع الأساسية، واللي القطاع ديالكم كذلك تيخصويزيد يبذل فيه مجهود.

لهذا، أعتقد أنه هاد البرامج يجب أن ننظر إليها في تكاملها، برنامج ومجهود مقدر، ولكن يحتاج إلى نوع من الدعاية وإلى نوع من الإعلان وإلى نوع من الاحتضان من كل الفرقاء، نقابات وباطرونا وأحزاب سياسية، لأنه اليوم بلادنا محتاجة إلى جرعات ديال الأمل، محتاجة إلى أنه الناس اليوم من الأشياء اللي أساسية ومهمة وإيجابية خصنا نثمنوها، والأشياء اللي تحتاج إلى تجويد تيخصنا نتفقو عليها، ماشي بمنطق ديال التبخيس ديال كل الأعمال اللي تتقوم بها الدولة والحكومة والفرقاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

باستهلاككم كل هاد الوقت ما تتنويوش تعقبو، السيد الكيحل، على ما يبدو أنكم استهلكتم الوقت ديالكم تقريبا كله في طرح السؤال، 7 ثواني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

تبغيو تردو على التعقيب؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الحق ديال وزارة الصحة راه مكفول.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

إلى تعطيني الوقت ديالو.

هو في الحقيقة، السيد المستشار، ما بغيت نقول لك عندنا واحد الميثاق أخلاقي، هو ملي تكون شي حالة من الحالات احنا موجودين هنا باش نتبلغو، احنا التفتيشات اعطيناكم 100.000 وأعطيناكم واحد العدد ديال الملاحظات اللي تدارت، بلا شك فيها مخالفات، ولكن ما يمكنلناش نقولو أنه الأمور غادية والبلاد ما فيهاش القانون وما فيهاش الاحترام.

كايين مشاكل تنتصداو لها، ولكن الإشكال فقانون الشغل والمادة 190 و193 وراكم خبراء في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وأمر للسؤال التاسع موضوعه "إستراتيجية تنفيذ الالتزامات الحكومية في مجال التشغيل".

والكلمة لأحد أفراد الفريق الاستقلالي.

السيد المستشار الدكتور الكيحل، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إذن الكلمة.. تفضلوا السيد الوزير.

### السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

وتهنأك، السيد الرئيس، على تدبير الجلسة بواحد الشكل موفق.

اللي بغيت نقول على أنه هاذ الشي ديال التشغيل ها هو ما هاذ الأسئلة كلهم اللي تطرحو اليوم كيبينو على أنها إشكالية مركبة ومعقدة، عندها على الأقل 3 ديال الجوانب وجاء هاذ الشي في الكلمة أو السؤال ديال السيد المستشار المحترم.

أولا، الخلق ديال مناصب الشغل كيبي من خلال مخططات حكومية، أغلبها في المجال ديال الاستثمار، وكيبي كذلك - وراكم قلتوه- من خلال النوع الجديد ديال التشغيل اللي ولى اللي هو التشغيل في المجال الاجتماعي اللي تتعطيه الصحة من خلال الاستثمارات اللي فيها واللي كتعطي واحد العدد ديال المجالات ديال الخدمات للأشخاص؛ هذا البلوك الأول.

الجزء الثاني اللي كيبي في هاذ الشي ديال التشغيل هو ما يسمى بالسياسات النشطة وغير النشطة ديال التشغيل، هو العمل ديال الوساطة اللي كنقوموبه، وراه دزنا من واحد الرقم ديال 100.000 حتى ل 200.000 في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، كيبي من خلال هاذ الشي درنا في الحوار الاجتماعي اللي كيبيعت بواحد الرسالة على أنه الشغل اللائق يجب أن يحترم، وراكم شفتو دزنا من 130.000 ل 620.000 منصب شغل، عاودو الله يخليكم هذه الأرقام شوفوهم راه ماشي الأرقام دياولي هاذو، هاذو الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط.

راه خصكم تعرفو أشنو وقع في البلاد في هذا العام، نتيجة واحد العمل جبار قاموبه المقاولات، نتيجة واحد العمل كبير قاموبه الرفقاء الاجتماعيين، ونتيجة واحد العمل كذلك قامت به الحكومة، ونتيجة واحد الدورة الاقتصادية.

الشغل اللائق في تحسن في المغرب، الشغل غير اللائق في تقهقر في المغرب، ولكن هاذ الشي ما خصوش يمنعنا من أننا نعالج إشكاليات ديال هاذو 200.000 ديال الناس اللي أغلبهم-كنعاود نقولها- وشوفو الأرقام جايين من العالم القروي، اللي ما عندهم شغل، اللي بالنسبة لهم برنامج "أوراش" برنامج مهم جدا، السيدات والسادة المستشارين.

راني درت 2 مرات الجولات الجهوية، مشيت تلاقيت الناس، أنا ما تنديرش البرامج من البيرو في الرباط، وتلاقيت المنتخبين، اللي عندهم علاقة مع الساكنة، وتلاقيت الجمعيات ديال المجتمع المدني، راه خصكم تشوفو الإنسان اللي ما عنده حتى فرنك، وتتعي وتتعي

(SMIG<sup>5</sup>) في الشهر ما كيشدش 800 درهم ولا 900 درهم، ولا 1000 درهم في العالم القروي، لأن برنامج "أوراش" 70% ديال الناس اللي استافدو منه فين؟ في العالم القروي، 60% ما عندهم حتى شي دبلوم، واخا كيكون عندو العمل مؤقت ولكن 4 أشهر و5 أشهر و6 أشهر راه واحد المدخول ما خصناش نستمنوبه.

وزيدو على هاذ الشي التكوين، راه درنا لهم التكوين ومازال غادي نستمر في التكوين.

إذن احنا كنجاولو نطورو العرض، ما قلناش لكم هاذ الشي كافي غير باش نتفاهمو، ولكن كاي نتائج إيجابية في الأرقام التي لا تنتجها الحكومة بالمناسبة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت.

إذن في هاذيك 7 ثواني نشوفو ماذا سيبدع السي الكيحل.

تفضل.

### المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بغيت نثير الانتباه كذلك إلى الإمكانيات المحدودة للقطاع الجمعي وقطاع التعاونيات في مجال التشغيل، حيث من أصل 10 ديال الجمعيات، يلاه 3 اللي تلجأ للتشغيل المؤدى عنه.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

نمر للسؤال الأخير في سلسلة أسئلة اليوم مع السيد وزير التشغيل، موضوعه "حماية المرأة العاملة في القطاع الخاص".

والكلمة للسيد المستشار المحترم من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

### المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن حماية المرأة العاملة في القطاع الخاص.

وشكرا.

<sup>5</sup> Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

كنشكركم السيد المستشار المحترم، وكنستغل هذه الفرصة باش ندمجو في هاذ الشي ديال التشغيل وهذا التحليل وفي هذه السياسات اللي كنتجو المقاربة التحليلية، الله يجازيكم بخير.

دابا ملي تنشوفو المرأة التشغيل ديال المرأة أو العمل ديال المرأة في القطاع المنظم كنعلقوا واحد الأرقام جد إيجابية، أنا غادي نعطيها لكم دابا:

بالنسبة للأرقام التي صرح بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2022، هذه أرقام رسمية ماشي إحصائيات، فهمم السمية والكنية والمقاولة وعدد الأيام المصرح بها والأجرة، 313.000 منصب شغل تم تسجيله برسم سنة 2022، يعني تخلقو 788.000 وتدمرو 470.000، هاذ الشي في 2022 ماشي هاذ الأرقام اللي عاد كنت كنتكلم عليها.

أشنو النساء؟ 32.8% من مجموع عدد الأجراء المسجلين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2022 نساء، من هاذ 313.000 منصب شغل اللي كاين فالقطاع المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الثلث 103.000 نساء.

ها أنتوما تنشوفو، ملي تتكون الخدمة بقواعدها، ملي كيكون المقاوله هي اللي تتخلق منصب الشغل، ملي كيكون منصب الشغل مصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الأرقام ترتفع ما كنعقواش فديك 19% وذاك 20% اللي هو نسبة شغل اللي كاين ديال النساء، أش تيعني هاذ الشي؟ كييعني أننا خصنا ندعمو العمل المأجور، وندعمو كذلك العمل المقاولاتي، ولكن غير كنعمشيو للقطاع غير المهيكل كنعلقوا أرقام أخرى، كنعلقوا على أنه نسبة التشغيل ديال النساء كتكون نازلة بواحد الشكل كبير.

العمل اللي قمنا به هو عمليا، أولا، دعمنا درنا كل ما هو درنا واحد الإجراء جديد في التفتيش ديال المقاولات باش نشوفو هل هنالك ميز فالعمل ديال النساء لدى المقاولات، ولقينا فعلا أنه كاين بعض الأمور اللي يمكن لها تتحسن في هاذ المجال، واش مثلا التكوين اللي كيتدار فالمقاوله كيقدر يعاون النساء؟ واش الطريقة باش الوقت منظم يقدر يعاون النساء؟ واش الحضانات كاينين ولا ما كاينينش؟ واشنو هي الطريقة باش نمكنو النساء أنهم يتقدمو فالسلايم ديال القرار باش حتى هوما كيعاونون نساء آخرين باش يخدمو، ودرنا واحد الجائزة وطنية ديال المساواة المهنية لقات واحد النجاح منقطع النظر، وأعطي واحد النتيجة إيجابية، ولكن كيبقى واحد الورش كبير وما زال خصنا نطوروه

في إطار العمل المهيكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد المخول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

إذا كانت المرأة قد تمكنت مقارنة مع الوضعية السائدة قبل 20 سنة من بلوغ نصيب مهم من حقوقها في بعض المجالات، فإن واقع الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة، وخاصة بالقطاع الخاص، يسائلنا ويتطلب المزيد من العمل لمعالجة العديد من المشاكل التي تقام الأعباط الاجتماعية الكبرى كالفقر والهشاشة.

نعم، إن مشاكل المرأة العاملة متعددة وموروثة يتداخل فيها الاجتماعي، الأسري والثقافي وترتبط بضعف مجموعة من السياسات السابقة التي لم توجه بشكل صحيح لخدمة المرأة العاملة، الشيء الذي أكدته الظروف الأخيرة بعد الجائحة التي شهدتها بلادنا والتي أثبتت بشكل واضح فشل جزء من السياسات الموجهة للمرأة العاملة في القطاع الخاص، حيث أن تداعيات إغلاق المؤسسات الإنتاجية مس بالدرجة الأولى العاملات اللواتي كنا ضحايا للطرد التعسفي.

فإننا، في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ندق ناقوس الخطر وننبه مجددا لهشاشة الأوضاع الحقوقية للنساء العاملات، وخاصة بالقطاع غير المهيكل، ومنهن على وجه الخصوص العاملات في الضيعات الفلاحية وخدمات البيوت والعاملات في المقاهي والمطاعم الشعبية، وهو أمر يتطلب الوقوف بشكل دقيق، السيد الوزير، على مشاكلهن وإيجاد الحلول لها من أجل تحسين شروط وظروف اشتغال العاملات بهذا القطاع.

وفي الأخير، إن الإصلاح التاريخي لمدونة الأسرة الذي يقوده ويشرف عليه جلالة الملك نصره الله، يحتاج إلى سياسات عمومية موازية داعمة وضامنة لحقوق المرأة، تضمن لها، أولا وقبل كل شيء، العيش الكريم والإنصاف والكرامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وهكذا نكون قد أنهينا سلسلة الأسئلة المدرجة اليوم مع قطاع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، ونضرب معكم موعدا لاحقا، بإذن الله، وإلى اللقاء السيد الوزير.



الخام ديال الأدوية كلها كائنة في الصين، واحد النسبة قليلة اللي موزعة على البلدان الأخرى، فبالتالي ملي كيكون ظرف ديال الجائحة راه المادة الخام ما توزعاتش، إذن المصنعين ما قدروش يصنعو الأدوية والكميات الكافية باش يزودو، ناهيك على أن المصنعين بعض الخطرات كيكون عندهم احتكار، كيكون عندهم (monopole) ديال بعض (les médicaments) فبالتالي ما يمكنش يزودو جميع الأسواق.

احنا في البلاد ديالنا الحمد لله أن سيدنا الله ينصرو كان أعطى في الخطاب ديالو، الانطلاقة ديال تحقيق واحد السيادة صحية في إطارها السيادة الدوائية واحد المخزون استراتيجي، واللي كنعملو عليه اليوم، المغرب اليوم كيستعمل 70% ديال الدواء اللي مصنع محليا، الدواء الجنيس.

الصناعة الدوائية غادية وكترتفع في البلاد ديالنا الحمد لله باش يمكن لنا نوصلوا لهاذ...

المثل الأخير، هو مصنع ديال اللقاحات اللي غادي يعطي الانطلاقة ديالو سيدنا الله ينصرو باش يمكن لو يصنع جميع الحاجيات ديال البلاد، كذلك أن القانون ديال الصفقات كييعطي الأولوية للصناعة المحلية، فبالتالي هنا كيتمكن لنا نشجعو باش نبدا ناخذو صناعة محلية.

كذلك، أن احنا اللي خدامين في الوزارة في إطار تحقيق المخزون الاستراتيجي ديال الدواء على المستوى الجهوي لتدبير الأزمات، وهاذ الشئ شرعنا فيه، ولكن هاذ الشئ راه ما يمكنش ما يكونوش بعض الانقطاعات ضروري، وعلى سبيل المثال نقدر نقول لك 2 ديال الأدوية اللي كان خرجو في السوق فيهم الشكايات وهي (Levothyrox et Plaquenil)، واللي كانو موجودين في المصالح العمومية لأن كيدخلو في البرامج الصحية، ولكن كايين انقطاعات أخرى اللي عندها علاقة بمسائل تجارية ما بين القطاع الخاص والصيدالدة. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد محمد زيدوح:

تنشكرك، السيد الوزير، على هذا الجواب.

حقيقة، كناشاطر معك الرأي في واحد الجزء كبير منه لأنه أساسي ولتنوير الإخوان كذلك على المشاكل الأساسية.

ولكن هذا سؤال قديم وجديد لأنه ما تنرطوش أنا بالقضية ديال "كوفيد" لأن اليوم، السيد الوزير، كايين خصاص في واحد العدد ديال الأدوية وغير المثل على بالنسبة للأمراض العيون، كايين واحد الجزء كبير

الآن نتقل إلى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ونرحب بمعالى الوزير معنا في أشغال هته الجلسة، وهو المواظب معنا، والذي يجيب دائما ويحضر للأسئلة ديال السادة المستشارين.

نتقل بطبيعة الحال إلى الأسئلة المدرجة اليوم في قطاع الصحة، والسؤال الخاص بالفريق الاستقلالي، وموضوعه "فقدان العديد من الأدوية بالصيدليات التي تخص العديد من الأمراض".

تفضلوا الدكتور.

#### المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أشنو هي التدابير اللي اخذت الحكومة من أجل التصدي لفقدان بعض الأدوية، سواء على صعيد المستشفيات أو على صعيد الصيدلية؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

#### السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كنتفهم السؤال ديالك نظرا لتاريخ التقديم ديالو لأن جاء في واحد الحقبة ديال 2021، وكنا كنعيشوا اضطرابات في الإمدادات والسلسلة ديال تزويد السوق العالمية بالأدوية، لأن كان التدبير ديال الجائحة ديال "كوفيد-19".

ولكن على محال خصنا نعرفو واحد المسألة أن التدبير ديال الأدوية كيحتاج نفهمو أشنو هو السبب ولا المسببات ديال الانقطاعات ديال الأدوية في السوق العالمية.

مثلا في المغرب كايين عندهنا واحد القانون اللي كيأطر التواجد ديال الأدوية، احنا كنعرفو أن اليوم المزودين عندهم قانونيا أن خصهم يعني المصنعين بغيت نقول أنهم قانونيا خص يكون عندهم واحد المخزون ديال 3 أشهر، وكذلك أن الموزعين خص يكون عندهم واحد المخزون ديال شهر، قانونيا خصهم، مجبرين يكون عندهم، ولكن رغم ذلك بعض الخطرات كيكونو بعض الانقطاعات ديال الأدوية.

كذلك كنعرفو بأن المادة الخام ما تتجيش من المغرب، كتجي هي احتكار على بعض البلدان، كايين مثلا نقدر نقول لك 90% ديال المادة

هاذي سنة والناس تتعاني.

كذلك، كايين هناك خصاص في بعض الأدوية فيما يخص ديال الكيماويات، كما أن لازال هناك خصاص في هاذ الساعة اللي نتكلم معك داخل المستشفيات العمومية وداخل المصحات الخاصة، المستشفيات ديال الأدوية المضادة (quelques antibiotiques) الآن ما موجودينش، ما غنقولش الأسماء ديالهم، السيد الوزير.

أنا تنفهم بأن هاذ العمل تتقوم به الحكومة وكنفهم كذلك واحد الورش كبير تعمل، ورش كبير تعمل ديال قطاع الصحة لأن هادي راه ثورة وقعت في وزارة الصحة وخص المغاربة يفهمو بأن هاذ الشي اللي تقام في سنتين راه ماشي ساهل باش يخرجو، ما نغيث بعض النقط واحد المسألة تشوش عليها مثل هاذ فقدان التواجد الأدوية.

أنا تنفهم بأنه هناك جوج أنواع ديال الأدوية، هناك الأدوية اللي هوما مصنعين من الخارج وتيجيو، وهناك أدوية اللي مصنعين داخل البلاد، ولكن حتى هاذيك المصنعين في الخارج كايين هناك فقدان علمها، علاش؟ لأننا تنفهم ذيك (les sociétés multinationales) هامش الريج ديالهم أصبح ضعيفا في بعض الأدوية، هاذك الهامش دالريج ديالهم ولا ضعيف ما بقاش تيجيوه، تيقولك احنا ما عندنا ما نجيوه لأنه ما عندناش فيه شي ريج كبير، هذا إشكالية مطروحة، لابد ناقشو فيها كمسؤولين، كحكومة، ككتاب، كلجنة، ويمكن لنا نلقاو واحد التداير. هناك كذلك صنع محلي، هناك هامش ريج ديال بعض الأدوية ماشي مهمة ما بقاش بغاويصنعوها.

أما فيما يخص المادة الأساسية اللي تستورد راه احنا مرتبطين مع الدول الأوروبية والخارجية ولكن هذا من بعد "كوفيد"، من بعد السنة الأولى اللي عشنا فيها واحد الأزمة، اليوم ما بقاتش هاذ الأزمة هذه، ولكن كايين هناك الأزمة الأساسية، السيد الوزير، واسمح لي هو هامش الريج.

أنت، السيد الوزير، ما عندكش واحد السلطة مباشرة على هاذو، ولكن عندك واحد السلطة كمسؤول على وزارة الصحة باش الإنسان يسهر على تواجدها بعض الأدوية في جميع أنحاء المملكة المغربية، لأن هناك أمراض، نعطيك أنا مثلا غير واحد الدوا ديال (Glaucome) غير موجود الآن هادي أكثر من ستة شهور، تصور دابا اللي عندو (Glaucome) الآن ما عندوش واحد التقطيرة ما موجوداش، ما نقولوش السمية ديالها.

إذن راه الأمر ماشي الحمد لله اللي ما تيمسش جميع الأدوية، الحمد لله المغرب قفز واحد القفزة كبيرة جدا، الحمد لله المغرب عرف واحد التطور كبير جدا، ولكن هناك لابد أن.. نعاني بعض الأدوية الأساسية.

وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

باقين بعض الفواني.

تفضلوا السيد الوزير.

### السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

لا، غير بغيت نقول للسيد المستشار المحترم أنا تنشاطرك الرأي في بعض الصعوبات، ولكن كنتكلمو واش على فقدان الدواء ولا على خصاص الدواء؟ الفرق ما بين فقدان والخصاص.

غير تتقول ليا السؤال فيه فقدان، ملي تقولو فقدان يعني راه الدوا ما كايينش في البلاد، ولكن الخصاص راه تيتعلق بمسائل تديبيرية هاذ الشي اللي بغيت نشرح لك.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي الموجه لقطاع الصحة دائما والحماية الاجتماعية، موضوعه "تعزيز وحدات الطب الاستعجالي بالعالم القروي".

والكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي مسعود.

### المستشار السيد مولاي مسعود اكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي تعترم وزارتكم اتخاذها لتعزيز وحدات الطب الاستعجالي بالعالم القروي؟

### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

### السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

وشكرا، السيد المستشار المحترم.

وأنتم تعلمون نحن في ورش إصلاح كبير اليوم في المغرب ديال القطاع ديال الصحة، واللي من خلاله كناحاولو ندبرو الأمور بالطريقة.. يعني بالمساواة ما بين المجال الحضري والمجال القروي، وخير دليل على هذا هو المبادرة الأخيرة اللي قام بها صاحب الجلالة الله ينصرو، يعني كانت واحد توقيع ديال واحد الاتفاقية أمام صاحب الجلالة مع مؤسسة محمد الخامس ومن القطاع الخاص لتدبير العالم القروي،

المساعدة الطبية المستعجلة (SAMU<sup>6</sup>)، والخدمات المتنقلة للمستعجلات والإنعاش الطبي (SMUR<sup>7</sup>).

السيد الوزير المحترم،

بالرغم من المجهودات المبذولة فإن الطب الاستعجالي، خاصة بالعالم القروي، لازال يعاني من العديد من الإكراهات، لا تساير حجم الانتظارات المعقودة على هذا النوع من الطب، بل غائب في بعض الأحيان، مما يتعين معه القيام بتدابير عاجلة للنهوض به وتطويره، حتى يستجيب للمعايير التي تعتمد عليها منظمة الصحة العالمية، والمتمثلة في الأمان والفعالية والنجاعة والتركيز على المريض وتقديم العلاج بدون تأخير والإنصاف وحل مشكل الخصاص الذي تحدثتم عنه في العنصر البشري.

السيد الوزير،

العالم القروي يعاني كثيرا، المواطنين بالعالم القروي يعانون كثيرا، واسمحوا لي أعطيكم مثال في المنطقة التي تنتهي لها أنا، إقليم شتوكة آيت باها وبالخصوص جماعة "إدا وكنظيف" التي المستشفى أو المركز الصحي ما فيهم الطبيب أكثر من سنتين، بل أكثر من ذلك الممرضين التي تيشغلوه فيه التي هو ما 5 ديال الأشخاص، 2 ديال التوليد و3 ديال التمريض العادي، دارو برنامج دياهم خاص وتيشغلوه 15 يوم وتيتغيبو شهر، هاذ الناس ما عرفت، هاذ الضمير، كيفاش واش هاذ الناس يمشيو لديورهم ينعسو وتيتخلصو من المال العام، وما تيقوموش بالواجب دياهم.

ولهذا، كنتلبدو منكم، السيد الوزير، واحنا دايرين فيكم الثقة، ودليل ذلك باش تجلسو للحوار مع الشركاء، التي حتى هو ما كذلك مستعدين ودائما تيجلسو للحوار باش تحلوهاذ المعضلة ديال الأطر أو العنصر البشري الخاص بقطاع الصحة، باش نخرجو من هاذ المعضلة، وبطبيعة الحال لا بد من إقرار تدابير تحفيزية للعاملين في هاذ المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا نتفهم يعني المعاناة التي تنعيشوها والتي هي ناتجة دائما وغالبا

ويكون توظيف واحد وحدات متنقلة التي هي مزودة بوحدة ديال الاتصال، بتكنولوجيا ديال الاتصال وغادي تمشي للمناطق النائية، المناطق الجبلية، في القرى.

واحنا تنعيشو هاذي سنوات في عدة برامج، سواء البرامج ديال تقليص الفوارق المجالية ولا في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولكن ما زال وصلناش لذاك المبتغى التي بغينا نوصلوه.

وهاذ العملية هاذي اليوم، يعني 50 وحدة غادي تدخل وغادي تمشي لجميع المناطق النائية، والتي خصنا نعرفو فيها اليوم، حيث الموارد البشرية هي التي تتخلق لنا مشكل، باش يمكن لنا نوظفوها، هاذ العملية لا، هاذ العملية فيها الناس التي خدامين في القطاع الخاص وهو ما التي خدامين فذاك الوحدات، يعني بحال إيلا تنشربو خدمات وهاذي نوع من الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام، إذن غادي نحسنو وغادي نضمنو واحد الخدمات 7/7 أيام و365/365 يوم، وتيكونو تيتنقلو على حسب يعني الحاجيات ديال هاذيك المناطق.

فبالتالي، خصنا نعرفو بأن راه الميزانية كبيرة التي كتخصص لهاذ المجال باش يكون على الأقل واحد المناصفة. وهاذي عندنا احنا نستبشر خيرا بهاذ الوحدات المتنقلة، لأن غادي تفك العزلة بصفة نهائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي مسعود أكتاوا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

بهذه المناسبة نشكركم على التوضيحات ونثمن عاليا إطلاق برنامج الوحدة الصحية المتنقلة، المجهزة بتقنية الاتصال عن بعد أمام جلالة الملك، والهادفة، بطبيعة الحال، لتحسين ولوج ساكنة العالم القروي للخدمات الصحية عبر المزاوجة بين توفير العلاج عن قرب والتطبيب عن بعد.

ونسجل بإيجابية كبيرة التزام الحكومة في برنامجها بتوفير رعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطنين، عبر إصلاح منظومة الصحة، وذلك تفعيلا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

وهو تتويج كذلك للجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية الصحية للنهوض بهذا القطاع عبر إحداث تخصص طب المستعجلات وإعادة تنظيم المستعجلات الطبية، في إطار شبكات وتطوير خدمات

<sup>6</sup> Service d'Aide Médicale Urgente

<sup>7</sup> Services Mobiles d'Urgence et de Réanimation

على الموارد البشرية.

البرنامج الاستعجالي وجميع البرامج كلها متعلقة بالموارد البشرية فالقطاع ديال الصحة، وخصنا نتفهمو الأمور، وخصنا نجلسو مع الناس، واحنا تنجلسو مع الناس وجلسنا مع جميع النقابات وخدمنا فهاذ المشروع كامل خدمنا في إطار مقارنة تشاركية، وخرجنا بواحد الحلول اللي اليوم كنزلوها على أرض الواقع.

الصحة غيتبدل الوجه ديالها، لأن كنا كنخدمو بواحد الصيغة، اليوم تنخدمو في إطار وظيفة صحية اللي خصنا النصوص التطبيقية باش تدخل فالأجراة ديالها اللي فيها واحد السياسة تحفيزية اللي غتخلي جميع المهنيين ديال الصحة غينتجو أكثر وغادي يكونو أكثر حضورا.

إذن هذا هو المبتغى اللي بغينا نوصلو له، لازم غتكون واحد المرحلة مؤقتة انتقالية اللي غادي نعانيو فيها حتى نوصلو لهذالك المبتغى اللي بغينا.

مازال كذلك بعض المهنيين اللي غادي يخدمو الخدمة ديال ثلاثة، يمكن يقدمها واحد فالأول، في إطار واحد البرنامج طبي جهوي، وفهاذ البرنامج الطبي الجهوي كيمكن لنا نحلو جميع المشاكل ديال الاستعجال على المستوى القروي نظرا لأنه احنا درنا مراكز صحية..

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الثالث موضوعه "تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير المنظومة الصحية".

والكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

#### المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن آفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير المنظومة الصحية؟

#### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

#### السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

لازم ما نذكرو بأن الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص ما

هي إلا أداة لتطوير المنظومة الصحية.

اليوم الحمد لله أن القانون الإطار 06.22 جا فواحد البند ديال الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام، وهاذ الشراكة هاذي ما كتحدث فقط في حل القنوات ديال التكامل ما بين القطاع الخاص والقطاع العام في إطار الخدمات، بل أكثر من ذلك في تعزيز الموارد البشرية.

صاحب الجلالة الله ينصرو أعطى التعليمات ديالو باش حيندا جميع المعينات والتعقييدات اللي كانت فالقانون 131.13 اللي اليوم أصبح 33.21 باش يمكن لينا نخدمو الأجانب فالمغرب أو المقيمين فالخارج بدون أي شرط أو قيد اللي يقدر يعيق هاذ المبادرة، ولكن واش وصلنا لشي نتيجة اليوم؟ مازال ما وصلناش لنتيجة، علاش؟

لأنه النظام اللي يمكن لهم يخدمو فيه غير محفز خصنا نتسناو قانون جديد ديال الوظيفة الصحية يدخل في حيز التطبيق، إذن هاذ الشي راه واحد الشبكة متكاملة.

ثانيا، أن اليوم في إطار هاذ الشراكة يعني نعطيكم نماذج، النموذج ديال المصنع ديال بنسليمان فهو نموذج ديال (PPP<sup>8</sup>)، كذلك عندنا نماذج أخرى ديال هاذ الوحدات الصحية المتنقلة نموذج ديال (PPP).

كذلك، اليوم احنا خدامين في إطار نحاولو نخليو الأدوية ديال السرطان تكون موجودة في إطار (PPP)، (PPP) غادي يمشي بعيد (PPP)، اليوم احنا غادي نمشيو حتى للتدبير المفوض لبعض الناس اللي عندهم الآلية واللي عندهم الإمكانيات أهم يقدر يشدو (l'imagerie) ويقدر يشدو (laboratoire)، في إطار..

أنا اليوم باش يمكن لنا هاذ النظام هذا راه الدولة بوحدتها ما تكفيش والقطاع الخاص ما يمكنش لو، إذن ولا بد في إطار (PPP) ولكن احنا اللي كنشجعو عليه وها أنتوما شفتوه جا فالقانون ديال الصفقات، يعني الصناعة المحلية (Made in Morocco)، الأفضلية للمنتوج المغربي.

مرحبا بالناس اللي بغاو يجيو من على برا، مرحبا بهم إلى بغاو يجيو يصنعوهنا ويستثمرو هنا فالبلاد، ولكن المنتج ديالنا خصنا هو الأول، علاش؟

لأن بغينا السيادة الصحية هاذيك السيادة الصحية ما كتفعل غير بالمنتوج المغربي.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

<sup>8</sup> Partenariat Public-Privé

بتقنيات الاتصال عن بعد، هذه الوحدات التي أدت دورها الاستعجالي في زلزال الحوز، وأبانت عن فعاليتها على أرض الواقع.

وفي الأخير، نؤكد لكم السيد الوزير المحترم بأننا مستعدون للتعاون معكم لتعزيز وتقوية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لتطوير المنظومة الصحية الوطنية.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير يود الرد على التعقيب.

### السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

غير باش نوضح للسيد المستشار واحد المسألة اللي قال بأنه بعض الخدمات تتكون رخيصة، لا، في (privé) لا، ما كايناش هاذ القضية هاذي.

خصك تعرف واحد المسألة، اليوم 30% ديال الخدمات اللي كتدير الصحة تتمشي للقطاع الخاص، ولكن 70% ديال النفقات في الصحة كلها في (privé)، يعني القطاع العام كيبيق دائما رخيص على القطاع الخاص، بزاف.

إذن لازم باش نبقاو في إطار التكامل، غادي تكون تنافسية، لأن ملي غادي ندخلو الوظيفة الصحية غادي يكون واحد التنافس، ولكن تنافس إيجابي باش نجحو هاذ ورش الحماية الاجتماعية، لأن خصنا نحافظو على التوازن ديال الصناديق ديال التأمين.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

وأمر للسؤال الرابع وموضوعه "إحداث وتجهيز مستوصفات القرب متعددة التخصصات بالجماعات القروية".

السؤال تطرحه المستشار المحترمة من فريق التجمع الوطني للأحرار.

### المستشارة السيدة هند غزالي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير اللي غادي تاخذها الوزارة من أجل الإسراع بإحداث وتجهيز مستوصفات القرب متعددة التخصصات بجل تراب الجماعات القروية؟

شكرا.

أعطي الكلمة في إطار الرد على جواب السيد الوزير.

### المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

بداية، لابد أن أئوه باسم الاتحاد العام لمقاومات المغرب بالعمل الكبير الذي قامت به وزارتك من خلال تنزيل القوانين الأساسية المتعلقة بالمنظومة الصحية ببلادنا.

هذه الإنجازات، السيد الوزير، المحققة جعلتنا نرفع من سقف طموحاتنا لتطوير قطاع الصحة ببلادنا ومعالجة مجموعة من المشاكل التي لازالت عالقة، أبرزها ضعف التجهيزات، قلة الموارد البشرية والتفاوتات الكبيرة في التوزيع الجغرافي للمراكز الاستشفائية والكفاءات الطبية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب ندعوكم لتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها من أبرز المداخل من أجل إصلاح وتطوير المنظومة الصحية الوطنية وذلك من خلال:

أولا، التسريع بإعداد خريطة صحية مفصلة تسمح للمستثمرين من القطاع الخاص بتحديد الخصائص في البنيات التحتية الصحية بوضوح؛

ثانيا، تحفيز خاص للمستثمرين في القطاع الصحي في المناطق التي تعاني خصائصا في المستشفيات والتخصصات الطبية، من قبيل الدعم المباشر أو توفير الوعاء العقاري الملائم، حيث أن هذا الدعم سيستفيد منه المواطن بالدرجة الأولى من خلال تقرب الخدمات الصحية والرفع من جودتها؛

ثالثا، توسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشمل أنشطة طبية أخرى مثل الفحوصات بالأشعة، كما أشرت إليه السيد الوزير، وأمراض القلب وغيرها على غرار أمراض الكلي.

تجدد الإشارة إلى أن المواعيد في قسم الأشعة يمكن أن تصل لعدة أشهر في المستشفيات العمومية، وهنا يمكن للقطاع الخاص رعاية هؤلاء المرضى بمواصفات عالية مما سيمكن من تحسين جودة الخدمات الطبية وتخفيف الضغط على موارد الدولة، مع العلم أنه في بعض الأحيان يكلف الفعل الطبي في القطاع الخاص أقل من القطاع العام، فعلى سبيل المثال فكانت الحصة الواحدة لعملية تصفية الدم تكلف الدولة 1200 درهم في القطاع العام، بينما أصبحت لا تتعدى 750 درهم في القطاع الخاص.

وهنا أود أن أستحضر ترأس جلالة الملك حفظه الله قبل أسبوعين حفل توقيع اتفاقية شراكة بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن والقطاع الخاص تهم إطلاق برنامج الوحدات الصحية المتنقلة والمجهزة

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

وأنتم تعلمون وواكبتم معنا هذا الورش الإصلاحي في إطار الترسانة القانونية، والحمد لله اليوم كملنا جميع القوانين وكنشكركم على الدعم ديالكم اللي حقيقة خدمنا عدة أيام متتالية وآخر قانون اللي كان هو 07.22 ديال "الهيئة العليا للصحة" ها هو خرج إن شاء الله، وغادي يمشي دابا للنشر ديالو.

إذن فهاذ الإطار هذا احنا جبنا في القانون رقم 06.22 كايين 4 ديال الدعامات من جملتهم: تأهيل قطاع العرض الصحي، وتأهيل القطاع ديال البنيات اللي كايينة تحتية، 1400 ديال البنيات اللي هي اليوم كتناهل.

هذا ما كييعنيش أن غادي نتأهلو هاذ البنيات هاذو وغادي نجبسو، لأن 800 مليون درهم اللي كتعطى سنويا على مدة سنتين، واللي احنا انتوما تتشوفو أنه مجهزين بأحدث التجهيزات وملف طبي رقمي، لأن كايين نظام معلوماتي يعني وجميع الخدمات كتنقدم تما، لأنه سياسة القرب هي اللي مهمة، خصنا نردو ذلك المفهوم ديال السبب ديال الحومة، لأن هو اللي تيعرف المشاكل ديال الساكنة اللي كايينة تما.

هذا ناهيك على أن كايين برنامج ديال تقليص الفوارق واللي كنعطيو فيه مليار ديال الدرهم باش كنعمشيو كذلك للقري، وكنعحدثو بعض المنشآت أو كنعجزو لهم سيارة الإسعاف، والبرامج الأخرى اللي كتجي فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وهذا مسلسل اللي غنبقاو غاديين به، ولكن ملي كتشوف بأن درنا الوحدات المتنقلة اللي غتمشي للعالم القروي وغادي تشد العالم القروي، غادي يبقى لنا هاذ الوحدات اللي هي قارة، غادي نبقاو نزيدو على حسب يعني الكثافة السكانية، وهناك غادي تم، يعني العالم القروي غادي تكون واحد التغطية ديالو كبيرة جدا.

خصك تعرف بأن اليوم فهاذ المراكز الصحية اللي كايينة اليوم، عندنا 70% متواجدة كلها فالعالم القروي، 30% هي اللي كايينة فالحوضر، يعني كايين واحد الاهتمام بالعالم القروي، وكايين كذلك أننا كنعاولو نعجزوه بجميع الأمور، والطب عن بعد كيتجاوب مع جميع الأسئلة والانتظارات ديال الساكنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد لكم الكلمة السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هند غزالي:

السيد الوزير،

ما يمكن ليينا إلا نفتخرو بالمجهودات اللي بذلتها الحكومة في ظرف قياسي من أجل الرفع من العرض الصحي لبلادنا، في إطار التوجهات الملكية السامية لإرساء منظومة صحية وطنية متكاملة، بما يتناسب مع ورش تعميم الحماية الاجتماعية الرامي إلى تحسين الأوضاع المعيشية للجميع، بما فيهم ساكنة العالم القروي، هاذ الفئة اللي ظلت لسنوات رهينة إجراءات ترقية ساهمت في استمرار الهشاشة الصحية، رغم حق هاذ الساكنة الدستوري في العلاج والتطبيب.

السيد الوزير،

سبق وأكدت تقارير رسمية عن تفاوتات مجالية صارخة، فيما يتعلق بالولوج إلى خدمات قطاع الصحة بالأوساط القروية وبالمناطق النائية، حيث يكلف التنقل من أجل الاستشفاء، جراء بعد المراكز الصحية أو لغياب التجهيزات والأطر الطبية، أعباء مادية ومعنوية كبيرة، إضافة إلى ارتفاع نسبة معدل الوفيات مقارنة بالوسط الحضري، خصوصا في صفوف الحوامل والأطفال والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة.

وكتعرفو، السيد الوزير، دور مستوصفات القرب في تشخيص الأمراض وتوفير العلاج الضروري والاسعافات الأولية، وكذلك في تخفيف الضغط على المستشفيات الإقليمية والمحلية.

لذلك، فقد استبشرنا خيرا بجوابكم اليوم، اللي كييبين الحمد لله بأن الحكومة واعية بضرورة تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية فيما يتعلق بالاستفادة من المرافق العمومية، حيث خطت خطوات مهمة في تقرب الخدمات الصحية من المواطنين، بعدما تم تأهيل حسب المعطيات المقدمة من طرفكم، عدد مهم من المراكز الصحية للقرب من الجيل الجديد، وتجهيزها بالمعدات الأساسية وتمكينها من الموارد البشرية اللازمة واللي غالبيتها بالبوادي.

وطبعاً، ما ننساوش أننا ننوه ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي من خلال مساهمته العالية في تحسين الولوجية وجودة الخدمات الصحية.

كما نعبر عن اعتزازنا ببرنامج الوحدات الصحية المتنقلة الذي أطلقه صاحب الجلالة نهاية شهر أكتوبر المنصرم، والذي يعد من البرامج النموذجية التي تجمع بين توفير العلاج عن قرب والتطبيب عن بعد.

وفي الأخير، كنعتمناو لكم السيد الوزير التوفيق، وندعوكم في نفس

تقدر بـ 35 ألف حالة، وعدد الوفيات بـ 3300 حالة وفاة، كتمركز كلهما في ست (6) جهات فقط التي هي الدار البيضاء-سطات، الرباط-سلا-قنيطرة، طنجة-تطوان-الحسيمة، فاس-مكناس، مراكش-أسفي، وسوس-ماسة.

وعلى الرغم من مجانية العلاج الذي يكلف ميزانية الدولة الشيء الكثير والجهود التي بذلتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على مدى عدة سنوات، من أجل القضاء على هذا الداء، وكان أهم مكتسب هو تحقيق 85% من معدل الاكتشاف، وأيضا 90% من نسبة الشفاء، إلا أن هناك استمرار في ارتفاع الإصابات بهذا الداء، مما يطرح عدة تحديات، من بينها:

- ضعف نقص معدل الإصابة الذي لا يتجاوز 1 حتى لـ 2% سنويا، مؤشر مقلق، السيد الوزير، يندرج عدم قدرة بلادنا على التغلب على هذا المرض في غضون 2030، كيف ما كان مخطط له، وكما تم الاتفاق عليه في الإعلان السياسي الأخير بشأن القضاء على مرض السل:

- كإيضاح غياب التنسيق بشأن المحددات الاقتصادية والاجتماعية للمرض في إطار الجهود المشتركة بين القطاعات الوزارية المعنية، والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

- هناك أيضا نقص ثقافة الكشف المبكر عن المرض وتفاعس بعض المرضى عن الاستمرار في العلاج.

لذلك، نساألكم السيد الوزير، عن:

- ماهية الأسباب وراء استمرار ارتفاع حالات الإصابة بداء السل ببلادنا؟

- وما هي الاستراتيجيات التي تنوون اعتمادها من أجل محاربتة؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة، تشكرك على المداخلة ديالك، التي هي في الحقيقة واش سؤال ولا جواب، هي راه عندك الجواب فقلب السؤال.

يعني أنا بقى ليا غير غادي نزيد نطعم شي شوية ذيك الأرقام اللي اعطيتها لأنه (effectivement) تنعرفو بأنه على الرغم من النتائج الجيدة التي حققتها البلاد ديالنا ومشات على فالكلمة ديالك أن 85% اللي اليوم اللي تنكتشفو و90% ديال النتيجة ديال نسبة العلاج، ولكن تيبقى التحدي الكبير هو كيفاش نقدر نرفعو من النسبة ديال..

الوقت لبذل مزيد من الجهود لتعزيز العرض الصحي وتوسيع فرص الولوج للخدمات الصحية وتقريبها بالأوساط القروية والجبلية، بما في ذلك المناطق المتضررة من زلزال 8 شتنبر، والتي على الرغم من تخصيص الحكومة لميزانية مهمة لبناء وتأهيل المرافق الصحية بها، إلا أنها بحاجة للمزيد من الدعم في هذا المجال.

وشكرا لكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

#### السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

هذا غير كتكميلة وكنشكر السيدة المستشارة على التدخل ديالها.

غير عرفتي أشنو هو الرهان الكبير اليوم فهاذ العالم القروي، هو كيفاش نقدر نضمنو أن الموارد البشرية تبقى لنا تمثي تخدم فالعالم القروي، هذا هو الرهان الكبير اليوم.

إذن في ظل الأجواء اليوم اللي كنخدمو فيها، ما يمكنش كتخطو واحد اليومين، كما قال السيد المستشار، قبيلة كيقول لك راه 15 يوم كيمشي وكيجي مرة فالأسبوع، في تفعيل الوظيفة الصحية في إطار البرنامج الطبي الجهوي، في إطار الحركية داخل الجهة أو داخل النفوذ الترابي للمجموعة الصحية الترابية غادي يمكننا نغطي جميع الحاجيات ديال الساكنة.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس وموضوعه "الإستراتيجية المتخذة للحد من انتشار عدوى داء السل ببلادنا".

والكلمة لأحد أفراد فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

#### المستشارة السيدة فاطمة الأدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعد مرض السل من بين الأمراض الأكثر فتكا في العالم، ويصيب سنويا أزيد من عشرة ملايين شخصا، كما يفقد أكثر من مليون شخص حياتهم بسببه.

وفي بلادنا تشير آخر المعطيات أن عدد الحالات التي تسجل سنويا

- حتى هو كذلك كايين برنامج باش نحسنو من التشخيص ديالو ونعطيوهم الدواء في أقرب وقت:

- وتحسين الحكامة كذلك، وهذا كيف ما قلت كتبقى استراتيجية قطاعية.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن أعيد الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة في إطار الوقت المتبقي اللي هو دقيقة.

#### المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الوزير على التفاعل ديالكم مع التساؤل ديانا.

واحنا فالاتحاد المغربي للشغل نقدر تماما أن مسؤولية مواجهة داء السل ليست مسؤولية وزارة الصحة لوحدها، وإنما هي مسؤولية مشتركة بين العديد من القطاعات من أجل تمكين الفئات الهشة من سكن لائق، ظروف عمل لائقة، تغذية متوازنة، تفادي الاكتظاظ في السجون، في الداخليات، في أوساط العمل وفي وسائل النقل أيضا.

وندعوكم السيد الوزير إلى:

- مراجعة شاملة للمخططات السابقة وتقييم أدائها؛

- تدعيم الإمكانيات المالية لبرنامج مكافحة داء السل؛

- الرفع من أعداد مراكز التشخيص وعلاج الأمراض التنفسية لتشمل جميع مناطق المملكة؛

- الإسراع بتنزيل برنامج الحماية الاجتماعية من أجل مساعدة الفئات الهشة على الكشف المبكر عن المرض، حملات تحسيسية مكثفة يومية، السيد الوزير، وليست سنوية، لأن الحملات التحسيسية السنوية أثبتت عدم جدواها، لذلك نطالب بحملات تحسيسية يومية وفي جميع وسائل الإعلام بالعربية والأمازيغية على غرار ما جاء في جائحة "كوفيد".

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال السادس هو مخصص لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "آجال تنزيل إحداث المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية الجامعية".

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم السي لفحل.

بل نقلصو من نقص ديال معدل الإصابة بداء السل الذي بقى مازال ضعيف واحد 2%.

الوزارة ديال الصحة حاولت تفهم كذلك، لأن المشكل ماشي يتعلق فقط بوزارة الصحة وأنت قلتها في آخر الكلمة ديالك، لأن المسألة كتعلق بالهشاشة، تتعلق بالفقر، وكتعلق بعدة أمور اللي متداخلة، واللي خصها تداخل جميع الفعاليات باش يمكن لنا نحلو المشكل ديال هذا..

ولكن رغم ذلك أن الوزارة طلقات واحد الحملة وطنية في 1 نونبر الجاري للوقاية من مرض السل تحت شعار "تنفس الحياة، حارب داء السل" واللي كان الهدف منو أصلا هو نحاولو نحسسو المواطن فين ما يكونو عندو شي أعراض تنفسية يمشي يحاول يدير الكشف على الصدر ديالو وعلى واش كايين عندو داء السل ولا ما عندو داء السل؟

وهذا الدور اللي غادي تلعبو حتى المستوصفات والمراكز الصحية ديال القرب، وهنا فين خصنا نخدمو، لأن نتخدمو اليوم غير في (CDMT<sup>9</sup>) خصنا نمشيو دابا كنخدمو على المستوصفات، نعطيوهم هاذ البرامج الصحية، واليوم راه الحمد لله في آخر الزيارات اللي قمت بها على مستوى ديال كلميم ولا المستوى ديال العيون، كلشي عندو هاذ البرنامج ديال التحسيسي ديال ضد داء السل.

فبالتالي اليوم عندنا وسائل ديال الكشف، لأن شحال هاذي كنا خصنا نديرو (la Bacillo scopie) إلى كان شي واحد عندو أعراض، ونشوفو واش كايين (BK<sup>10</sup>) ولا ما كايينش (BK)، لا دابا كايين (la sérologie)، كايين كذلك يعني (PCR<sup>11</sup>) اللي يمكن لها تكتشف واش كايين عندك ولا ما كايينش عندك داء السل، واخا هاذ المسائل جد مكلفة، ولكن احنا محتاجين فيها.

ولكن أشنو الرهان؟ الرهان اليوم هو (la tuberculose résistante) يعني داء السل المقاوم للمضادات هو اللي خصنا، لأن كيكلف الدولة بزاف وخصو بعض الأدوية اللي باهظة الثمن اللي تقدر ترجع علينا بواحد الآثار اللي هي سلبية.

فكيف قلت المخطط عندو 5 ديال الأهداف:

- خصنا نرفعو من عدد الحالات المكتشفة باش نوصول لـ 34 ألف على الأقل في أفق سنة 2023؛

- كذلك الرفع من حالات المرض المقاوم، باش نقلصو من عدد الحالات اللي هوما (résistante)؛

- وكذلك خصنا نعرفو، لأن كنعرفو الناس اللي عندهم السيدا حتى هوما كيكونو جد معرضين لهاذ المرض؛

<sup>9</sup> Cadres de Dépenses à Moyen Terme

<sup>10</sup> Bacille de Koch

<sup>11</sup> Polymerase Chain Reaction



المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أين وصل مشروع تنزيل المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية الجامعية؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، كنتشكرك على هاذ السؤال لأنه غادي يخلينا نعاودو نورو المجلس ديال المستشارين فهاذ الموضوع هذا، لأنه استكملنا جميع المشاريع القانونية، فدابا رجعو قوانين اللي هي ديال المجموعة الصحية الترابية اللي كتعلق بالقانون رقم 08.22.

واللي اليوم احنا كنسهرو على النصوص التطبيقية ديالو، يعني الأجراء غتبدا لما كيتنشر، دابا هوتنشر، إذن دابا سائرالمفعول، خصنا دابا النصوص التطبيقية ديالو.

عندنا 4 ديال النصوص التطبيقية اللي هي موجودة واللي غادي تمشي في آخر الأسبوع للأمانة العامة للحكومة باش يديرو المراجعة ديالها وتقدم فالمجلس الحكومي، باش يمكن يصادقو عليها، باش يمكن لها تنشر باش يمكن لنا نخدمو.

كيبقاو لنا الأدوات الأخرى اللي يمكن لو يخدم بها المجموعات الصحية الترابية واللي هي هاذ الشئ كلوكيتدار في إطارمقاربة تشاركية.

الجمعة والسبت والأحد اللي فاتوكان واحد العمل مع جميع الشركاء ديالنا الاجتماعيين باش كنشوفو نقطة بنقطة اللي صالحة للمهنيين اللي كايين داخل القطاع وما يفيد كذلك لصالح المواطن باش نقدمو خدمات جد مهمة في هاذ الإطار.

إذن شنو خصنا دابا؟ خصنا نتسناو القوانين التطبيقية تدخل في حيز التطبيق، وهي غادي تمشي نهارالجمعة إن شاء الله للأمانة العامة للحكومة.

ملي غادي يدخل المجموعات الصحية الترابية فالأجراء ديالها كايين واحد العدد ديال الأمور اللي غادي تكون، لأن خصنا الهيكلة ديال المجموعات الصحية الترابية، أشنو هو (l'organigramme) ديال(administrative)؟ أشنو هو ما الأقطاب اللي غادي يكونو كيخدمو؟ النظام الأساسي ديال هاذ المجموعة، النظام الداخلي ديال هاذ المجموعة، يعني خصنا نديرو أول مجلس إداري ديالها باش نشكلو.. هاذ الشئ كلو عمل اللي خصو واحد الشوية ديال القوة وواحد

الشوية ديال الديناميكية، ولكن خصوصوية ديال الوقت كذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وأعيد الكلمة في إطارالتعقيب للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أكيد، السيد الوزير، أن قطاع الصحة منذ تعيين هذه الحكومة من طرف جلالة الملك نصره الله وهو يعرف دينامية متجددة ومتواصلة، توجت هذه السنة بتدشين المستشفى الجامعي بطنجة وإعطاء انطلاقة بناء مستشفى جامعي آخر في الرشيدية بعد الزيارة التاريخية التي قام بها السيد رئيس الحكومة إلى هته الجهة.

كما قلتكم أنتم في اللمسات الأخيرة لإخراج المستشفى الجامعي بأكادير والعيون والداخلة وبني ملال وخنيفرة.

إن هاجسكم في إنجاح هذا الورش هو هاجسنا جميعا، لأننا تشاركننا في إخراج قوانين المنظومة الصحية الجديدة، بل وسارعنا إلى ذلك معتبرينه قوانين ثورية وعلى رأسها قانون المجموعات الصحية الترابية الذي سيعيد النظر في المنظومة الصحية في بعدها الترابي، إضافة إلى القوانين الأخرى، الهيئة العليا للصحة، وكالة الدم والأدوية والوظيفة الصحية، قوانين كانت محطة متابعة دقيقة للسيد رئيس الحكومة شخصا، أعطى لكم فيها مشكورا كل الدعم السياسي عبر تعبئة مجهودات كافة الفرقاء السياسيين والاجتماعيين.

كما وفر للقطاع دعما ماليا كبيرا، حيث ضاعف من ميزانية القطاع والتي وصلت إلى رقم غير مسبوق: 31 مليار درهم، من أجل إنجاح هذا الورش، وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع الذي بات من الإنجازات التاريخية لهذه الحكومة إلى جانب تعميم التغطية الصحية الإجبارية، يبقى نجاحه في نظرنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار مرتبط بالإسراع في إجراء هذه القوانين وتنزيلها من خلال تسريع وتيرة العمل على إخراج باقي النصوص التنظيمية المرتبطة بهته المنظومة، حتى نتمكن جميعا من إنجاح أحد مرتكزات الدولة الاجتماعية، وهو قطاع الصحة الذي أضحي لأول مرة فوق سكتته الصحيحة.

السيد الوزير،

أردت أن أقول في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "إكرام الميت التعجيل بدفنه"، وهنا أثيرلك الانتباه أن تقوم بتكوين أطباء (légiste) الذين يقومون بتشريح الجثث، لأن الجثث تبقى في المستودعات لمدة ثلاثة أيام، فنحن معترفون بأدائكم المتميز وأرجو أن يحظى هذا الطلب بالقبول.

وشكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

عندكم شي تعقيب؟ السيد الرد على التعقيب.

إيلا ما كانش نمر للسؤال الموالي وهو السؤال السابع موضوعه "الهوض بوضعية القطاع الصحي ببلادنا"، ودائما فريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذة جلييلة، تفضلي.

### المستشارة السيدة جلييلة مرسل:

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل تأهيل المستشفيات العمومية وتجهيزها بالمعدات والأدوية الضرورية، وكذا الأطر الطبية وشبه الطبية اللازمة الكفيلة بمواجهات متطلبات العلاج والتطبيب؟

### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

### السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

يعني الإصلاح كنت حبيت تكون عندنا وحدة الموضوع ما يمكن لنا نهضرو بطريقة مستفيضة فهاذ الأمور هاذي، وانتوما عارفين أن الهوض بالقطاع ديال الصحة في بلادنا تيتعلق بهاذ الورش اللي خدامين عليه ديال قانون الإطار رقم 06.22 واللي فيه 4 ديال الدعامات.

تثمين الموارد البشرية، واحنا تنعرفو الموارد البشرية تتخلق لنا مشكل كبير، النقص اللي كاين اليوم، كانت واحد اللجنة ثلاثية اللي تيشرف عليها السيد رئيس الحكومة، واللي سنوات على واحد الاتفاق على أساس أنه، أولا، واش يمكن لنا نتداركو هاذ النقص هذ، واللي عندو فيه كيتمول بواحد الميزانية جد مهمة، اللي خصنا باش نوصلو للمعدلات اللي هي مرغوب فيها خصنا ننقصو من عدد السنوات ديال الدراسة في الطب، نقصات.

كان خصنا نزيدو فعدد ديال مراكز التكوين تزدادت، مراكز استشفائية و<sup>(12)</sup> (les ISPITS) و (les écoles) ديال هذ.. كاينين في جميع المناطق، 12 جهة كلها فيها إن شاء الله غادي يكون فيها <sup>(13)</sup> (CHU) وغادي

<sup>12</sup> Institut Supérieur des Professions Infirmières et des Techniques de Santé

<sup>13</sup> Centre Hospitalier Universitaire

يكونون فيها الكليات ديال الطب.

كان خصنا كذلك نحاولو نزيدو في عدد ديال الأطباء الخريجين حتى هي كذلك تزدادت.

إذن النتيجة ديال هاذ الشي هذا غادي نوصلو ف 2025، المعدل اللي عندنا ديال 1.7 مبني لكل ألف نسمة غنوصلو ل 2.5، ومن بعد 2030 غادي نوصلو 4.5 كذلك، وهاذو هوما المعدلات اللي بغات التنمية المستدامة، هذا المشكل الأول.

المشكل الثاني ديال التأهيل، والتأهيل كذلك راه تخصصات ليه مبالغ جد مهمة، واحنا كنعرفو بأن صادف هاذ التأهيل هذا واحد الحقبة ديال "كوفيد" اللي كان فيها واحد التأهيل جد مهم وتصرفات أموال جد مهمة للاستثمار، ووصلنا.. كانو عندنا أسرة، كان عندنا 22 ألف، صدقنا ف 28 ألف سيرير، كانو عندنا 684 ديال سيرير ديال الإنعاش وصلنا اليوم ل 5260 ديال الأسرة ديال الإنعاش.

كذلك، التأهيل ديال.. عندنا مليار اللي كتخط سنويا فالتأهيل ديال المستشفيات، المعدات وذاك الشئ ما عندناش فيه إشكال، راه المشكل الوحيد ديالنا اليوم، هوما الموارد البشرية، ما عندناش.. شتي دابا (les équipements) بحال (privé) بحال (public)، وعندنا كاع (des hôpitaux technologiques) ما عندناش فيها الإشكال، المراكز الصحية أنتوما كتشوفوها، الموارد البشرية واللي كتطلب هاذ الحل كيطلب واحد الفترة زمنية باش يمكن نحلو هاذ المشكل، ويكون فيها واحد السياسة تحفيزية باش يمكن لهم يخدموا أكثر.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

### المستشارة السيدة جلييلة مرسل:

فالحقيقة، احنا بدورنا من طبيعة الحال لا يسعنا إلا أن ننوه يعني بالمجهودات التي قامت بها الحكومة، والتي قمت بها السيد الوزير، في تنزيل هاذ الشطر من.. يعني الورش الكبير ديال الحماية الاجتماعية اللي كيرتكز بالأساس على الصحة وإصلاح المنظومة الصحية، واللي كيبنى كيما قلتو، السيد الوزير، أن الموارد البشرية كتبقى هي حجر الأساس والمحرك الأساسي يعني للمنظومة ديال الصحة، وأننا نقدرو أننا نوصلو للمعدلات ديال التأطير، اللي تكون يعني، المعدلات اللي تكون محترمة، باش نقدرو أن نضمونولوج أكثر وأكثر سهولة بالنسبة للمواطنين والمواطنات المغاربة، للخدمات الصحية اللي كتبقى من ضمن أهم المؤشرات ديال التنمية البشرية، لأن اليوم ملي كنتكلمو على

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "مواكبة تحول المستفيدين من "الراميد" إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

والكلمة للسيدة المستشارة المحترمة من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلني.

**المستشارة السيدة سلمية زيداني:**

السيدة الرئيس،

عن مواكبة تحول المستفيدين من "الراميد" إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، نسألكم السيد الوزير؟

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد الوزير.

**السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أنا كنت باغي نفهم السؤال، لأنه واش المواكبة كانت تدارت شحال هاذي ديال تنزيل "الراميد"، ما كاينش السي مستقيم؟ كاين.

لا، ذاك الاختلالات كتجي فالسؤال تقول كاين اختلالات ديال المواكبة، أنا التنزيل كاينة ترسانة قانونية ديال 29 قانون ديال الحماية الاجتماعية واللي كيأطر جميع هاذ التغطية الصحية وفيها 3 ديال الأصناف، كاين ديال (14)AMO التضامني وكاين ديال غير الأجراء وكاين الأجراء.

يعني واش كاين شي واحد اللي خارج التغطية؟ القانون الأخير اللي كاين هو ديال 60.22 واللي زاد الناس اللي عندهم القدرة على الاشتراك تدار، فين بقا لنا الإشكالية؟

كاين معيقات، كاين مشاكل ملي كتنزلو هاذ الشئ على أرض الواقع تبيدا بيانولنا بعض الأصناف أو بعض الفئات اللي كتخرج التغطية، نظرا أنه كان الاستهداف ماشي صحيح أو ذاك الاستهداف كان خرجو من الصنف اللي يمكن لويستافد من (AMO)-التضامن خصوصي مشي للسجل الاجتماعي ديال السكان ويمشي للخانه ديال غير الأجراء، لأنه مقيد فواحد السجل مهني ديال الحرف، إما صانع تقليدي أو، أو... هاذ الشئ كاين.

تحقيق التنمية المستدامة والتنمية البشرية، فكدوز يعني بصفة أولية كتدوز عبر الولوج للخدمات الصحية، يعني خصوصا فالعالم القروي، خصوصا بعض الفئات كالنساء والأطفال مثلا.

من طبيعة الحال، كيما تقدمتو، هنا كاين يعني هذا واحد الورش، والعمل اللي تدار اللي هو غير مسبوق، ويعني احنا هنا كنهناكم السيد الوزير، وكنهناو أنفسنا أيضا على العمل اللي قمنا به جميعا من أجل استكمال الترسانة القانونية، اليوم يعني أنا كنظن أنكم تخرجو من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، لأن الترسانة القانونية ورغم الأهمية ديالها الكبيرة جدا، ولكن كيبقى يعني التنزيل كييعرف هو اللي خصو يكون فيه المجهود الأكبر والعمل الأكثر، يعني أشنو هما؟ ربما بغينا نعرفو الآليات ديال التنزيل وإدارة الإصلاح على أرض الواقع.

هل هناك برامج مسطرة على مستوى الجهات لتتبع التنزيل وإنجاح إدماج كل مستويات العلاج داخل المجموعات الصحية الترابية؟

احنا كنعرفو الإكراهات اللي كييعرفها القطاع الصحي والخلل اللي كانت كنعرفو المنظومة الصحية، واليوم احنا عندنا اليقين أن هاذ المجهودات اللي غادي تطلب من طبيعة الحال العامل ديال الوقت أيضا من أجل التنزيل ديال هاذ الإصلاح، ولكن كيبقى أننا خص تكون، نقدمو أيضا أجوبة اللي تكون مستعجلة وآنية لواحد المجموعة ديال القطاعات والمواطنين في المناطق اللي ما كتوصلهموش..

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت المخصص لكم.

السيد الوزير، عندكم شي رد على التعقيب؟

تفضلوا.

**السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

غير باش نظمأنك أن العمل على هاذ المجموعات الصحية الترابية كان قبل كاع ما تناقشو الترسانة القانونية، لأن كنا استعنا بواحد المكتب ديال الدراسات اللي خدم على جميع ديال الجهات، تقريبا 8 دالجهات على 12 ديال الجهة، واللي عندنا واحد التصور كيفاش يمكن ليينا نحدثو القاعدة باش يمكن البرنامج الطبي الجهوي يتنزل ويدخل في إطار المجموعات الصحية الترابية، حيث أصعب حاجة هي كيفاش تقدر تألف ما بين جميع المكونات ديال القطاع ديال الصحة فواحد الجهة، ما بين القرية والحواضر، ما بين كذلك المستشفيات العمومية والمستشفيات الجامعية.

شهر فبراير الجاري، برسائل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تخبرهم بوجوب إعادة التسجيل في نظام (AMO)-التضامن، وذلك عبر اتباع المسطرة المفروضة على الأشخاص الذين لم يكونوا يستفيدون من نظام المساعدات الطبية، وهو الأمر الذي خلف قلق وحيرة كبيرة لدى هؤلاء المواطنين، خصوصا أن الرسالة التي توصل بها هؤلاء عبر الهاتف، تخبرهم أن استفادتهم من نظام (AMO)-التضامن ستنتهي مع نهاية السنة الجارية.

السيد الوزير،

لقد ظلت الحكومة ومختلف المؤسسات التابعة لها، تردد أنها تكلفت بأداء اشتراكات هؤلاء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ 9.5 مليار درهم.

إن هؤلاء المنخرطين غير القادرين على الأداء وفق التصنيف الذي اعتمده الحكومة منذ الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية، يوجدون اليوم في وضعية صعبة، بعد أن طلب منهم سلوك مسطرة جديدة معقدة وغير واضحة، وتتعلق بالربط ما بين الاستفادة من نظام (AMO)-التضامن، وما بين التسجيل في كل من السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد.

ولعل ما زاد الأمر سوءا وضبابية، هو الغموض الذي يلف منهجية وكيفية احتساب العتبة.

السيد الوزير،

إن هذه المسطرة الجديدة لم يتم التواصل القبلي حولها مع المنخرطين، والتي جاءت في سياق الشروع في إرساء المنظومة القانونية والمؤسسية لتقديم الدعم الاجتماعي المباشر، تشكل تراجعا إلى الوراء، فإذا كان مفهوما أن الأمر يتعلق بمحاولة غريبة قائمة الأشخاص الذين كانوا مسجلين في نظام "الراميد" والذين انتقلوا تلقائيا إلى نظام (AMO)-التضامن، لمعرفة المستحقين فعلا من الإعفاء من أداء واجبات الاشتراك، فإن عدم توصل السلطات المعنية مع المواطنين حول مفهوم العتبة، وحول طبيعة ونوعية الأسئلة المهمة التي يطلب منهم الإجابة عنها عند محاولة التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد، قد سبب تشويشا على هذه اللحظة الوطنية الكبرى.

السيد الوزير،

إن ما زاد من حيرة العديد من الأسر، خصوصا أولئك الذين يعيلون أشخاصا مسنين يعانون من أمراض مزمنة، هو ضعف التواصل حول هذه المستجدات، يقع كل ذلك في ظل التأخر المسجل في إخراج المرسوم التطبيقي الذي أحال عليه القانون رقم 06.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يزالون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وشكرا.

كذلك أن اليوم احنا كنعرفو بأن كايين بزاف ديال الناس اللي هوما محسوب أنه خصويكون كيستافد ولكن واخا مع.. (كلام غير واضح) ما كيستافدش، علاش؟ لأن عليه ديون وتراكمت.

وهاذ الشي اللي كنطلب منكم وكذلك أن القانون الأخير اللي غادي ييجي هو ديال 41.23 باش يمكن الدولة كتعفيهم من الديون والغرامات، وخصكم تصادقو لينا عليه باش هاذوك الناس يمكن نفتحو لهم صفحة جديدة ويشاركو ويبدأو يستافدو كذلك من هذا.. وهاذي هي الصعوبة الكبيرة اليوم فهاذ التغطية الصحية.

كيفاش هاذوك الناس اللي هوما كانوا في القطاع غير المهيكل وخصنا ندخلوهم فواحد الإطار اللي مهيكل، ويساهمو، لأن المساهمات هي اللي كيتمكن تحقق لنا التوازنات، وهذا هو الرهان الكبير.

إذن أن القضية ديال "الراميد"، راه هزيينا واحد الناس اللي كانوا ف"الراميد" وحطيناهم ف (AMO)-التضامن، اليوم 9.5 ديال الملايين ديال الأشخاص، لهذا ما عندهم إشكال، فيهم واحد الناس اللي كانوا خرجو، واش كاع الناس اللي كانوا ف"الراميد" كانوا كيستاهلو "الراميد"؟ هذا سؤال.

احنا عندنا واحد الأرقام، تقريبا مليون ديال الأشخاص اللي ما كانوا كيستافدو من "الراميد" ما كانوا خصهم "الراميد".

إذن ولينا مشينا، خصهم يمسيو لصنف آخر، ولكن كايين شي وحدين اللي كايينين فذاك الصنف الوسطاني هموا ديال الصناعة التقليدية، فالاستهداف ما يمكنش لهم يكو تيزيو، خصنا نشوفو لهم شي حل باشي يمكن يستافدو من (AMO)-التضامن.

وهذا تمرين، هذا راه ماشي محطة يعني تنحلو المشكل صافي كنوقفو، كيبيق واحد الاجتهاد وكنبقاو غاديين وكنطوروه، لأن اليوم الهدف ديانا هو ملي تكون تغطية تضامنية وتعاضدية، خصنا نوحده الصناديق، أما اليوم يالاه خدامين فالتعميم، ملي نوحده ذيك الساعة عاد غيكون التعاضد والتضامن.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشارة السيدة سليمة زيداني:**

شكرا السيد الوزير.

فوجئ العديد من المواطنين والمواطنات المسجلين بنظام (AMO)-التضامن الذين كانوا مسجلين سابقا بنظام "الراميد" مطلع

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وأمر للسؤال التاسع وموضوعه "تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية".

والأستاذ السالك من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن استراتيجية الحكومة للتنزيل الفعلي لورش التغطية الصحية والاجتماعية كآلية من آليات ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال، والتي كتساءلوعلى الاستراتيجية لتنزيل هذا الورش؟

هاذ الاستراتيجية فالحقيقة، السيد المستشار، هي تبلورت في خطاب ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، والذي تضمنت توجهات ورؤى متبصرة من أجل إقامة الدولة الاجتماعية، قصد تجاوز هاذ التداعيات التي خلفتها الأزمة الوبائية.

وهذه الدعامات غنقولها لك السيد المستشار، أربع دعامات الأساسية:

- احترام الأجال لتوسيع التغطية الصحية كما تضمنتها التعليمات الملكية السامية، والتي جاءت في بنود القانون المتعلق بالحماية الاجتماعية قصد ضمان الولوج إلى خدمات صحية ذات جودة وحماية اجتماعية باعتبارها حق من حقوق الإنسان.

كذلك، هاذ الدعامات، هاذ احترام الأجال كتطلب بعض الإجراءات، من هاذ الإجراءات:

- دعم طلب العلاجات بعد تعميم التغطية؛

- الاستثمار المكثف في الموارد البشرية؛

- دعم المستشفى العمومي وتشجيع التعاون بين القطاعين العام

والخاص؛

- مراجعة عميقة لحكام المنظومة؛

- تعزيز قدرات المنظومة الصحية.

وهاذ الشي كلوجا للإصلاحات اليوم ديال المنظومة الصحية.

- كذلك، تحيين الترسانة القانونية بالمصادقة على عدة قوانين لتفعيل وتسريع تنزيل المنظومة الصحية، واحنا اليوم بصدد تنزيل المراسيم التطبيقية، وتنشغلو بواحد الوثيرة جد سريعة باش نشوفو واش متم هاذ السنة هاذي نقدررو نخرجو الأغلب، ما نقولكش الكل، ولكن جل المراسيم التطبيقية، لأن صعوبة ذيك المراسيم التطبيقية، وتبقى مازال غادي نمشيو للأنظمة الأساسية وندوزو للأنظمة الداخلية، يعني كايين واحد.. لأن ثورة هاذي كبيرة خصها ولايد واحد شوية ديال المواكبة؛

- كذلك، كايين برنامج ديال تعميم التعويضات العائلية قصد تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات؛

- وتفعيل البرنامج ديال الدعم الاجتماعي المباشر، وهذا هو التوجه.

هاذي هي الخارطة ديال الطريق اللي جات كإستراتيجية لتنزيل الأسس ديال الدولة الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، السيد الوزير، نثمن المجهودات الكبيرة المبذولة في سبيل إنجاح ورش الحماية الاجتماعية، والذي يسير وفق توجهات جلالته الملك محمد السادس، أعز الله أمره، عبر تنزيل محكم للمنظومة الصحية من خلال إقرار القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، واعتماد دينامية متسارعة فيما يخص إخراج القوانين المرتبطة به، قصد الرقي بهذه المنظومة إلى مستويات تحفظ كرامة وصحة المواطنين المغاربة، وابتغاء لبناء الدولة الاجتماعية التي نطمح إليها جميعا.

إننا اليوم، السيد الوزير، في أمس الحاجة إلى الوقوف بشكل حازم على اختلالات أو تجاوزات قد تؤثر سلبا على المنظومة الصحية الوطنية، وذلك لضمان توفير وتعميم وتنويع جميع أنواع العلاجات والسعي نحو التطوير الأكبر للخدمات الطبية عبر التراب الوطني.

إن نجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية مرهون بجودة البنيات

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ السؤال هذا.

أنا سبق لي وقلت أن المسألة ديال الموارد البشرية هي العائق الكبير، خصنا نعرفو اليوم أن درنا واحد القفزة نوعية بعدا، كنا تنديرو التوظيف مركزي، اليوم، الحمد لله، المناصب المالية تتفرق على المستوى الترابي، وتكون والمباريات ديال التوظيف تتكون جهوية، هذا داخل في إطار الجهوية المتقدمة، إن شاء الله، واللاتمركز.

هذا ما يكفيش، لأن احنا أشنو نطلبو؟ لأن كان كل جهة عندها الخصوصية ديالها، هي اللي عارفة للموارد الخاصة، ما يمكنش نعرف أنا شحال خصها، واش خاصها طبيب القلب؟ أولا هاذي خصها فرملي ديال الترويض؟ هما اللي تيعرفو الخصاص ديالهم وعلى حسب واحد الخريطة ديال الحاجيات.

كذلك أن اليوم في إطار هاذ التفاوتات، باش تعرف واحد المؤشر أن 40% ديال التوظيفات غادي يمشيو للمجال القروي لحد الآن، جل المناصب تتمشي للمجال القروي، لكن هذا ما شي هو الحل، خصني الناس اللي يبقاو ماشي الناس اللي غادي نوظفو ومن بعد غدا وبعده ما تيبقاش تماك، هذا هو الواقع ديالنا، خصنا نقبلو به، خصنا نفهمو علاش الناس ما تبقاش تما، لأن اليوم القطاع ديال الصحة غير مغري، غير محفز، الناس تيمكن لها تمشي على برا وتمشي (privé) وتصور مزيان، تكون عندها حالة اجتماعية جد مميزة، أما في القطاع العمومي لا.

إذن اليوم الحل ديالنا هو كيفاش نديرو واحد الجاذبية ونخلصو الناس مزيان، باش يمكن لهم يؤديو خدمات.

صاحب الجلالة، الله ينصرو، في إطار هاذ الوحدات المتنقلة جا بحل زوين، هاذ الحل هذا هو أن هاذوك الناس اللي تيعدمو تما راه من القطاع الخاص، تنخلصو هاذيك الخدمات، (le personnel) كله (privé) في كل وحدة ما كاينش شي واحد ديال الدولة، وتكون حاضري في 7/7 أيام و365/365 يوم، وتبلي خدمات في القطاع اللي هو في المجال القروي، اللي هو فيه خصاص وفيه عزلة.

إذن كاين واحد الفك ديال العزلة، تيبقى لنا ذاك الأمور اللي هي داخلية، حضرية أو قروية قريبة من الحواضر، غادي يتحل المشكل ديالها في إطار هاذ البرنامج الطبي الجهوي وفي إطار التكامل.

كذلك الخريطة الصحية الجهوية، واحنا تنقولو أن في إطار ديال الاستثمار على مستوى الجهة، القطاع الخاص خصو يجي يستثمر كذلك حتى في البوادي، وعلاش لا إلى كانت تحفيزات؟

إذن هاذ القضية ديال الموارد البشرية هي العنصر الأساسي في تجويد الخدمات ديال القطاع ديال الصحة، والحكومة راه دارت واحد البرنامج باش يمكن لنا نزيدو في العدد ديال الناس اللي غيتكونو، الناس اللي نقدرنجيهم من الخارج، الناس اللي غادي نديرو معهم

الاستشفائية الصلبة القادرة على مواكبة التحول الاجتماعي الذي انخرطت فيه بلادنا، بما يضمن رعاية صحية مستدامة لكافة المواطنين بدون تمييز عبر كل الجهات، وهذا لن يأتي إلا بتزليل محكم لمضامين مشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها بقبة البرلمان، بدءا، كما قلت السيد الوزير، بدءا بقانون الإطار ومرورا بالقوانين المتعلقة بالمجموعات الصحية الترابية.

السيد الوزير،

ونحن في سياق التحضير لقانون المالية برسم سنة 2024، والذي وضع القطاع الصحي في خانة الأولويات، فإنه لا يفوتنا إلا أن نؤكد أن أسس تنزيل هذا الورش الكبير يجب أن يستند على ديمومة التمويل والاستقلالية من جهة، وعلى مقاربة ذات نفس اجتماعي، تستجيب لأحكام الدستور وتستجيب كذلك لتطلعات المغاربة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال العاشر، وموضوعه "التفاوتات الترابية والمجالية في توزيع الأطر الطبية والتمريضية".

والكلمة لأحد أفراد الفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات الجبارة التي تتقومو بها، السيد الوزير، للنهوض بالمنظومة الصحية الوطنية، إلا أنه وثيرة الحد من التفاوتات المجالية على مستوى الموارد البشرية ظلت مشكلة مستعصية.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن وصفة الحكومة لبلورة هدف الإنصاف المجالي في هذا المجال الإستراتيجي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

توزيعها والعناية بأوضاعها المهنية والمادية والاجتماعية، عبر آليات توسيع قاعدة الموارد البشرية.

وفي هذا الإطار نعيد التأكيد على إعمال خيار التوظيف الجهوي العمومي وربطه بالتفويض الجهوي وفتح المجال فعلياً لآليات التعاون الدولي لاستقطاب الأطر الطبية الأجنبية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والجماعات الترابية، وهي مناسبة كذلك لاستفساركم، السيد الوزير المحترم، عن دراسات الأثر المتوقعة لرهان المجموعات الصحية الجهوية التي تم تشريعها مؤخراً.

رابعاً، انسجاماً مع مرجعياتنا الفكرية في الحركة الشعبية..

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار المحترم.

ما عندكش السيد الوزير.

إذن نمر للسؤال 11 وموضوعه "الخصاص بالتجهيزات والمعدات الطبية في المراكز الطبية والمستوصفات"، لأحد أفراد مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

#### المستشار السيد محمود عرشان:

شكراً السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيد الوزير،

السؤال ديالنا كيدور حول الخصاص في التجهيزات والمعدات في المراكز الطبية والمستوصفات.

#### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكراً السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

وأنتم تعلمون أن اليوم المغرب دار قفزة نوعية في إطار ديال التجهيزات والمعدات في القطاع ديال الصحة، فين كنا وفين ولينا؟ يعني الحمد لله مازالت المعدات والتجهيزات ما بقاتش كتخلق لنا مشكل، ربما تقدر أختار التكنولوجيا اللي كاينة تتلقاها كاينة في المغرب الحمد لله، لا في المستوصفات ولا..

المشكل ما شي هو في التجهيزات، خصنا كيفاش نخدمو ذلك التجهيزات أحسن عمل باش تقدم خدمات للمواطنين والمواطنات،

توأما، أنتم في إطار الدبلوماسية الموازية يمكن يجيو يخدمو معنا هنا، ويكون عندهم في إطار التعاقدات اللي غادي يكون في إطار القانون الجديد 06.22 كاينة إمكانية أنهم يجيو يخدمو في إطار الجهة اللي هما غادي ينتميو لها.

شكراً لكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

عندكم رغبة في التعقيب السيد المستشار؟

تفضلوا.

#### المستشار السيد مبارك الساعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسجل في الفريق الحركي في إطار التفاعل مع جوابكم الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولاً، في البداية نثمن الأوراش المتعددة المفتوحة في قطاع الصحة، التي تتوخى تأهيل المنظومة الصحية وتحسين خدماتها، والتي تعكس عناية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بهذا القطاع الإستراتيجي، ونتمنى صادقين في الفريق الحركي أن تحقق هذه الأوراش أهدافها وغايتها المسطرة.

ثانياً، السيد الوزير، رغم المجهودات المبذولة تبقى أم المشاكل أو أم المشكلات في القطاع هي مرتبطة بالخصاص في الموارد البشرية الطبية والتمريضية وسوء توزيعها ترابياً ومجالياً.

السيد الوزير،

رغم المؤشرات ديال المؤسسات الوطنية تقول بأن عندنا 1.7 طبيب لكل 10.000 نسمة، احنا بعداد على النسبة ديال المنظمة العالمية للصحة، ولهذا، السيد الوزير، رغم هاذ النسب هاذي راه إلى مشيتي إلى بعض الجماعات اللي فيها 16.000 نسمة أو 17.000 نسمة ما فيها حتى شي طبيب، وحتى إلى كان هاذك الطبيب تيجي نهاراً أو يومين في الأسبوع، هذا هو المشكل السيد الوزير.

ولهذا احنا، كما قلت في الجواب ديالكم، بغيناكم تحفزوا هاذ 14.000 تقريباً طبيب اللي هي تتعمل في الخارج، وحفزوها واعطيوها إمكانيات وخليوها تدخل لبلادها تخدم، وإلا ما درناش هاذ المشاكل هذا راه ما عمرنا غنفكو هاذ المشكل ديال الموارد البشرية، السيد الوزير.

ثالثاً، إزاء هذا الواقع، نعتبر في الفريق الحركي أن نجاح أوراش الإصلاحية في القطاع الصحي، خاصة ورش الحماية الاجتماعية، رهين بمعالجة إشكالية الخصاص في الموارد البشرية القطاعية وسوء

لحد الآن، كاین هناك واحد الثورة فهاذ الميدان ديال الصحة، برعاية جلالة الملك، ويتم الآن تشييد مجموعات صحية من المستوى الرفيع ومبادرات في التصنيع ديال الأدوية للاكتفاء الذاتي ديال بلادنا، وكذلك لتزويد الأصدقاء ديالنا الأفارقة، ويعتبر جلالة الملك أن مجتمع بدون منظومة صحية في المستوى هو مجتمع قابل للتقهقر والتراجع.

ولذلك نحن في مجموعتنا كنتعبرو على أن فالعشرية القادمة، إن شاء الله، المغرب غادي يكون نموذج فهاذ المجال ديال الصحة، لا بالنسبة للمقارة ديالو ولا بالنسبة كذلك للمقارات الأخرى، ونتمناو إن شاء الله التوفيق للجميع.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما عندكمش تعقيب السيد الوزير.

أمر للسؤال الثاني عشر، وموضوعه "الحصيلة المحلية لورش تعميم الحماية الاجتماعية".

والكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

### المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ورش الحماية الاجتماعية كنساء لوكم على الحصيلة المحلية، وكنحاولو نهوكم بأن كاین واحد التأخر ملحوظ فالتنزيل ديالو.

النقطة الثانية أشنو هو ما الضمانات باش يتحقق الهدف داخل الأجل المحدد له؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

### السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم.

تعميم التأمين الإجباري الأساسي على المرض على فئة "المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء اللذين يزاولون نشاطا خاصا" قمنا بإدماج جميع الفئات المعنية من خلال نشرهاذ المراسيم، شحال من مرسوم درنا في إطارهاذ السنة الأخيرة قبل من 22 دجنبر اللي كانت الغاية منها هي إضافة 22 مليون مستفيد إضافي، وهي 29 مرسوم

أما إذا جيت نقول لك على الأرقام والميزانية اللي مخصصة، يكفي أن قلت سابقا أن دزنا من 22.000 سرير إلى 28.000 سرير، وهذه الأسرة كلها حديثة كذلك، حتى إذا شفتو المستشفيات فهذا النوع ديال الأسرة حديثة، عندنا كذلك دزنا من 30 سكانير لـ 162 سكانير في المغرب واليوم احنا مازال غادين كذلك، عندنا مراكز ديال الأنكولوجيا اللي تتوفر على السرعات النووية كذلك والجزيئية كذلك عندنا (PET SCAN)، جميع التجهيزات الحمد لله دبا المستوصفات ولت مجهزة بالإيكوغرافيا بالتحليلات ديال الدم ديال (l'hémoglobine glyquée) باش يتبعو، إذن ما عندناش إشكال.

مخصصة مليار ديال الدرهم للتأهيل ديال القطاع وديال المعدات، وزارة الصحة عندها 6 المليار سنويا، وفي الميزانية ديال المالية طلعتنا اليوم لـ 8.5 مليار للتجهيزات كذلك، راه ما عندناش إشكالية ديال التجهيز، وانتوما تتشوفو المستشفيات الجديدة اللي كتبني على المستوى ديال البلاد.

مؤخرا تعطات الانطلاقة ديال الدراسة وسالينا، غادي نبدأو دبا في المشروع ديال البناء ديال المركز الاستشفائي الجامعي ديال الراشيدية، وغادي ندوزو لبني ملال وغادي ندوزو لكلميم، كلميم كنعادو ونحولوه باش نردوه مركز استشفائي جامعي وغادي يكون من بعد الاستكمال ديال العيون وديال أكادير، ومؤسسة محمد السادس غادي دير ديال الداخلة.

إذن المسائل ديال التجهيزات والبنيات التحتية ما كتخلقش مشكل السيد المستشار المحترم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

السي عرشان تفضل.

### المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا، السيد الوزير، على ما جتتم به من جواب على السؤال ديالنا.

كيبقى علي فقط نزيد نهوكم لواحد الشوية ديال - ما نقولش الحيف - يمكن السهو في انعدام التوازن ديال الخريطة الصحية بالنسبة لجميع الجهات ديال المملكة، وهذا إذا يمكن لكم تهتمو بهذا الجانب هذا فاحنا كنشكروكم مسبقا.

وكنبغي بالمناسبة بكل صدق أن المنظومة الصحية منذ أن توليتم المسؤولية على هذا القطاع وبالعباية الفائقة لجلالة الملك كذلك بالميدان ديال الصحة كتعرف، قفزة نوعية مهمة وواعدة بالنسبة للمستقبل ديال بلادنا، ففي عالم يعرف انتشار ديال الكثير من الفيروسات والأوبئة والأمراض اللي مازال ما كنعرفوش الهوية ديالها



قانون، فهذا مجهود كبير وكننتو شاركتو معنا فيه وكنشكركم.

إدماج الفئات المعوزة المستفيدة سابقا من نظام المساعدة الطبية "الراميد" كذلك حتى هو كان هذا تحصيل جد مهم، فبلغ عدد هاذ العمال غير الأجراء المسجلين اليوم في نهاية شتنبر 2023، وصلنا بالنسبة لهاد غير الأجراء 3.28 مليون اللي هوما مسجلين. ولكن اللي هما عندهم الرقم يالاه 1.9 مليون، هاذ الفرق هذا كيحي لأنه خاص باش يمكن لهم يكونو عندهم (les droits ouverts)، فالعائلات اللي غيستافدو منه 5 دالمليون، أنت طلبت مني الحصيلة أنا كنعطيك بعض الحصيلة.

الإعداد لتعميم التعويضات العائلية، فهذا احنا خدامين بالصدد ديالو فالإطار ديال هاذ البرنامج ديال الحماية الاجتماعية، وكذلك تفعل البرنامج ديال الدعم الاجتماعي المباشر الذي أطلقه جلالة الملك نصره الله من خلال تمكين 60% من الأسر غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي والمستوفية لشروط الاستهداف بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد، وهذا فيه دعم شهري مباشر يوجه.. نعطي الأصناف:

- الأسر التي لها أبناء - أنتم عارفين هاذ الأصناف - منذ ولادتهم إلى غاية بلوغ سن 21، ويتعلق الأمر بمنحة شهرية عن كل طفل منذ ولادته إلى غاية بلوغه 5 سنوات؛

- كذلك يمنح لكل طفل دعم قيمته 200 درهم ابتداء من 30 دجنبر 2023، ويستمر طيلة سنة 2024 ثم يصبح 250 في 2025 و300 درهم في 2026؛

- كايين الدعم ديال الأطفال في وضعية إعاقة؛

- كايين الأسر التي ليس لها أطفال أو يتجاوز هؤلاء 21 يوم (المقصود: 21 سنة) كيشدو واحد المرتب ديال 500 درهم؛

- كايين النساء الأرامل والحاضنات؛

- كايين كذلك المنحة ديال الولادة؛

- وابتداء من سنة 2025 توسيع الانخراط في التقاعد.

وهاذو هما البرامج اللي داخله في إطار ديال التضامن الاجتماعي، واحنا اليوم حققنا تعميم التغطية الصحية.

عندنا اختلالات، حقيقة عندنا واحد الصعوبات اللي تتعلق بالاستهداف، السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد خدامين غادي يوقعو بعض الهفوات أو بعض الأمور اللي تقدر تخلق واحد المشكل، غادي نعالجوها تدريجيا إن شاء الله.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

**المستشار السيد سعيد شاكر:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الإمكانيات المالية والقانونية متوفرة جدا عندكم، يكفي نقول لكم بأن قانون المالية ديال 2023 خصص لكم 3000 مليار ديال السنتميم وزادكم 950 مليار ديال السنتميم من أجل تعميم التغطية الصحية، مشروع قانون المالية ديال 2024 غادي يخصص لكم 3100 مليار ديال السنتميم، من أجل دائما تعميم هذا الورش هذا، كنقول التأخير لأن الخطاب ديال سيدنا، الله ينصرو، ديال سنة 2020 كيامر باش توسع الاستفادة لحوالي 22 مليون مستفيد إلى حدود 2022/12/31.

احنا كنقولو بأن أودي كايين اجتهادات وكنلمسوها، كايين أهداف تحققت وأهداف في طور التحقيق، ولكن كايين بعض المؤشرات غير المطمئنة السيد الوزير.

غادي نمشي للبعد ديال العدالة المجالية، يكفي نقول لك بأن البنيات الصحية واحد 75% موجودة في 3 ديال الجهات في المغرب، إذن، 9 ديال الجهات تتقاسم الباقي بمعنى 25%.

نعطي واحد النسبة واحدة أخرى غير مطمئنة السيد الوزير المحترم، عندنا تقريبا 90% من التكاليف ديال الصندوق ديال (l'AMO) كتمشي ل (les cliniques) للقطاع الخاص، وكتبقى فقط 10% اللي كتمشي للقطاع العام، في حين أن هذه المستشفيات العمومية تتوفر على تجهيزات بالملايير.

على فكرة، السيد الوزير، واحد 80% من هذه الأجهزة لا تستعمل، بمعنى 80% في الملايير اللي قلت قبيلة ديال التجهيزات بدون جدوى ودون منفعة.

السيد الوزير،

يكفي نذكرك عاوتاني بأن هاذ الناس اللي كيستافدو من التغطية الصحية راه تقريبا كيصرفو من جيهم من مالهم الخاص أكثر من 60%، ونقول لك بأن نسبة التعويض ضعيفة جدا، علاش؟ ربما رفض الطلبات ديالهم.

الإحصائيات أشنو تقول؟ كتقول بأن، السيد الوزير، هذا الناس علاش تيمشيو بالضبط للمستشفيات كهمربو من المستشفيات العمومية وكيمشيو ل (les cliniques) لأن هاذك الموعد في المستشفى العمومي يمكن يأخذ شهر، في حين في (les cliniques) في القطاع الخاص المواطن ممكن يقضي في نفس اليوم الفحوصات ديالو، ممكن يدير حتى العملية الجراحية، إذا مشينا للقطاع العام لا، غادي ينتظر (Rendez-vous) ممكن 8 أشهر، اللي مريض بالمرض الخايب راه ممكن

للتكوين على مستوى مختلف الشعب، لمساعدة السجناء على اكتساب المهارات.

حيث يستفيد من هذه البرامج سنويا 10.000 سجين، بأكثر من 38 شعبة، في إطار 7 مجالات خاصة، حيث يتم تكوين السجناء باعتماد البرامج التالية:

- برنامج التكوين المهني، وهكذا خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين الموسم الدراسي 2002-2003 وإلى غاية 2022-2023 ارتفع عدد مراكز التكوين من 5 إلى 61 مركزا، وعدد المستفيدين من 733 إلى 8113 مستفيد؛

- على مستوى برامج التكوين الفلاحي، بلغ عدد المستفيدين من هاذ البرنامج 734 سجيناً خلال الموسم 2022-2023، في حين بلغ عدد المستفيدين من التكوين الوظيفي في مجال الصيد البحري خلال نفس الموسم الدراسي 65 سجيناً و37 سجيناً من التكوين التابع لقطاع التعاون الوطني؛

- بالنسبة للبرامج، في مهن السيارات: يهدف هاذ البرنامج إلى تكوين وتشغيل السجناء فهاذ المهن، حيث تم توقيع اتفاقية بتاريخ سنة 2017 مع مجموعة من المتدخلين، وبلغ عدد المستفيدين 41 سجيناً، في مجالات ترتبط بهذه المهن؛

- بخصوص تكوين وتشغيل السجناء بوحدات التكوين الفني والحرفي برسم السنة، هاذ الموسم هذا 2022 الماضي، 2022-2023 استفاد 738 سجيناً بـ 39 مركزاً بيداغوجياً موزعين على 12 حرفة تقليدية.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

**المستشار السيد محمد حلي:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

بالفعل، السيد الوزير، ما تقدمتم به يبرز بجلاء العمل الهام والمهم والجبار الذي تقوم به المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تبعا للتوجهات الملكية السامية، من أجل أنسنة ظروف الاعتقال والرفع من نسبة التكوين وتأهيل الإدارة السجنية، وفي جعل الفضاء السجني ليس فضاء لقضاء العقوبة السجنية فحسب، بل فضاء التكوين والتحصيل العلمي والأكاديمي وفي شتى المجالات والشعب المهنية، حيث أن الشروع في التعليم داخل السجن، فذلك يعني إمكانية الاندماج من جديد داخل المجتمع، لأن ارتكاب جريمة يكاد يبعد المرء

حتى يموت عاد يوصلو (Rendez-vous) ديالو.

الاقتراحات ديالنا، السيد الوزير المحترم، كنبالو بالديمومة ديال التمويل للحماية الاجتماعية وهذه النقطة مكتعلقش..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

وهكذا، السيد الوزير، نكون قد أنهينا سلسلة الأسئلة المدرجة اليوم في إطار مساءلة الحكومة في القطاع الصحي.

شكرا لكم على مساهمتكم القيمة، وإلى موعد لاحق بإذن الله.

نتنقل الآن للسؤال المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، وسيجيب عنه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ويتعلق بـ "التكوين المهني داخل المؤسسة السجنية".

والكلمة لأحد أفراد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد حلي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لمواكبة التكوينات داخل السجون.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد مصطفى بابتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرحكم هاذ السؤال هذا.

وأنا سعيد أن أقدم لكم المعطيات كما توصلت بها من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، حيث تسهر هذه المندوبية على تنفيذ مجموع البرامج البنوية المخصصة لتكوين السجناء، وذلك بشراكة مع مكتب التكوين المهني والوزارة الوصية ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء.

وهو الأمر الذي مكن هذه المؤسسات السجنية من امتلاك مراكز



حقيقة هاذ المشكل هذا كيبقا كله راجع أنه (néonatalogie) ،  
عندنا نقص فالموارد البشرية المخصصة لهذا..

حتى المسألة ديال (la couveuse) والمسألة ديال الحاضنات هذاك  
ما كيشكلش مشكلة التجهيزات، ولكن اللي كيشكل مشكل هو المصالح  
المختصة، يعني ماشي حيث يكون عندك (une couveuse) صافي راه  
عندك باش تتكلف بواحد حديثي الولادة لا، هذا اختصاص دقيق واللي  
خصوصا ديالواللي عندنا فيه الحقيقة معاناة كبيرة واحنا خصنا  
نشجعو هاذ الناس هاذو، ويكون عندهم.. حيث ربما خصنا نعطيهم  
واحد النظام خاص باش يمكن لهم يختارو هاذ الاختصاص هذا  
ويمشيولييه ونطوروه أكثر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

(رفعت الجلسة).

بـ35%؛

- معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة تراجع بـ38%؛

- تسجيل 68.6% من النساء الحوامل اللواتي استفدنا من مراقبة  
الحمل من طرف المؤسسات الصحية سنة 2012، هذا ناهيك على أن  
الوزارة تقوم بتعزيز رزمة الرعاية الأساسية المقدمة للأمهات والأطفال  
حديثي الولادة من خلال تقديم خدمات مراقبة الحمل من طرف  
المؤسسات الصحية الأولية.

وتحرص الوزارة أيضا على ضمان استمرارية الخدمات بأقسام  
ودور الولادة تبعا لنظام الحراسة والإلزامية المعمول به.

كذلك، يستفيد كل طفل حديث الولادة من حزمة خدمات رعاية  
صحية أولية داخل المؤسسات منها التطعيم ومنها كذلك حقنة فيتامين  
للقوية من داء التزيف عند الأطفال حديثي الولادة والرعاية بالعينين  
والجبل السري والكشف المبكر، كذلك الكشف المبكر عن الأمراض  
والتشوهات الخلقية وعن قصور الغدة الدرقية.

هذا، وتعمل الوزارة كذلك على إرساء الفحص عن الصمم لدى  
الأطفال حديثي الولادة.

## محضر الجلسة رقم 132

**التاريخ:** الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1445 هـ (14 نوفمبر 2023 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** إثنتا عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

### المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح جلسة التشريع.

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) والمتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل إلى كل من رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية وإلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون المسجل في جدول أعمال هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة في البداية للحكومة لتقديم مشروع القانون.

تفضل السيد الوزير.

### السيد مصطفى بابتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود أن أشكر وأنوه بعمل لجنة القطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، لتفاعلهم الإيجابي والبناء مع مشروع هذا القانون الذي يحظى بأهمية كبيرة للقطاع.

إن الحفاظ على صحة الرصيد الحيواني الوطني من الأمراض الحيوانية المعدية يعتمد بالأساس على وضع التدابير الصحية لرصد ومحاربة هذه الأمراض من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

وتحدد لائحة الأمراض المعدية بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 الصادر في 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية، من أجل توحيد التدابير العامة لرصدها ومحاربتها أو الوقاية منها، وذلك أخذا بعين الاعتبار الوضعية الصحية لهذه الأمراض على الصعيد الوطني والعالمي ومدى تأثيرها على صحة الحيوانات أو الصحة العمومية، الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.

وقد أصبح تحيين لائحة الأمراض ضروريا بالنظر إلى المخاطر الصحية الناجمة عند الاستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها، في إطار عولمة المبادلات التجارية، المتطلبات الصحية لبعض الدول عند تصدير الحيوانات الحية، توصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية فيما يتعلق بلائحة الأمراض الحيوانية التي يجب الإبلاغ عنها من طرف الدول الأعضاء.

يهدف مشروع هذا القانون إلى تتميم وتغيير لائحة الأمراض المعدية المنصوص عليها في الظهير الشريف السالف الذكر، ويشمل التحيين الذي جاء به مشروع هذا المرسوم بعض الأمراض المتعلقة بالخيليات والنحل والحيوانات المائية، حيث تمت إضافة 22 مرضا جديدا وحذف 5 أمراض وتعديل أسماء 5 أمراض، وذلك من أجل مطابقة التشريع المغربي مع متطلبات الدول المستوردة وتوصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، وكذا التطورات البوائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي.

كانت تلکم أهم مضامين وأهداف مشروع هذا القانون، واسمحوا لي مرة أخرى، السيد الرئيس المحترم، أن أشكر رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية ومجلسكم الموقر، وأرجو أن يحظى بموافقتكم كما كان عليه الشأن داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذا التقديم المتميز.

والآن نمر لتقديم تقرير لجنة القطاعات الإنتاجية حول مشروع القانون، والكلمة لمساعدة مقرر اللجنة، المستشارة مريم الهلواني، مع العلم بأن التقرير وزع ورقيا وإلكترونيا. تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

كما حث السيدات والسادة المستشارون الوزارة على تشديد عملية المراقبة على شاحنات النقل الدولي للبضائع، خاصة الخط الرابط بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية جنوب الصحراء، نظرا لما تشكله من خطورة في نقل بعض الأمراض المعدية ذات أصل حيواني أو نباتي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير أن عملية التصدير والاستيراد تندرج في إطار التبادل التجاري مع جميع الشركاء، وذلك عن طريق المفاوضات كمرحلة أولية قبل عقد أي اتفاق، وأضاف أن موضوع السلامة الصحية ضمن أي اتفاقية تجارية، يحظى بالأهمية في التناول قبل الشروع في نقاش أو تفاوض بين جميع الأطراف، ويتوج ذلك بالاعتراف المتبادل بأهمية المراقبة الصحية.

وأوضح كذلك أن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، هودائما في سعي حثيث لتتيزل كل المعايير والشروط التي لها ارتباط بالسلامة الصحية، خاصة أمام الأسواق الجديدة، عبر سلوك واعتماد آليات تحدد طبيعتها بناء على مخرجات العمليات التفاوضية بين كل الأطراف.

وفي نفس الاتجاه، أشار السيد الوزير إلى أن التعديلات المدرجة في مشروع هذا القانون يتمثل هدفها الأساسي في تحيين لوائح الأمراض الحيوانية المعدية في القانون الحالي لتقوية الترسانة القانونية الوطنية وجعلها آلية للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي لتجاوز اللاتوازن في المعاملات التجارية بخصوص المنتجات الحيوانية.

وفي إطار الدور الرقابي المنوط بالمكتب الوطني للسلامة والصحة، المنتجات الغذائية، شدد السيد الوزير على الدور الكبير الذي يقوم به هذا المكتب خلال مراقبته لعمليات التصدير والاستيراد عبر شاحنات النقل الدولي، كاشفا عن تنوع مجهوداته بضبط فيروس خاص بمنتجات الطماطم قادما من إسبانيا عبر شاحنات نقل البضائع.

وأضاف كذلك أن الوزارة تعمل جاهدة على تثمين وحماية المنتجات الفلاحية المصنعة محليا كأولوية ضمن استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

وتجدر الإشارة إلى أنه عند عرض المادة الفريدة بمشروع القانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 الصادر بـ 5 شوال 1397، يتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية والمشروع برتمته على التصويت، وافقت عليه اللجنة بدون تعديل وبالإجماع.

## المستشارة السيدة مريم الهلواني، مساعدة مقرر لجنة القطاعات الإنتاجية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 الصادر في 5 شوال 1397 (19 شتنبر 1977)، والذي يتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

تدارست اللجنة مشروع القانون المشار إليه خلال اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2023، برئاسة السيد المستشار كمال بنخالد النائب الثاني لرئيس اللجنة وبحضور السيد محمد الصديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد الوزير،

خلال مناقشة هذا المشروع، أشاد السيدات والسادة المستشارون بهذه الخطوة التشريعية البالغة الأهمية، لمالها من تداعيات جد إيجابية، تروم أساسا للحفاظ على صحة الرصيد الحيواني الوطني وحمائته من الأمراض الحيوانية المعدية، انسجاما مع رغبة بلادنا ملاءمة التشريع الوطني مع توصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية واستجابته للشروط والمعايير المعتمدة من طرف الدول المستوردة وأيضا تحسين هذا التشريع أمام التطورات الوبائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي.

ونبه السيدات والسادة المستشارون إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مشاريع وبرامج تربية الأحياء المائية البحرية، بخصوص تأثيرها على صحة وسلامة الرصيد السمكي ببلادنا.

كما أثير النقاش حول تداعيات اتفاقيات التبادل الحر، لاسيما تلك التي تفتقد للاتوازن في المبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، هذه الأخيرة التي تمنع استيراد المنتجات الوطنية ذات أصل حيواني، في حين يقبل المغرب استيرادها، مما يستدعي تشديد المراقبة على المنتجات الأجنبية المستوردة.

وفي نفس السياق، شدد السادة المستشارون على أهمية تكثيف عمليات المراقبة لحماية الصناعة الغذائية الوطنية ذات أصل حيواني، عبر تشكيل لجن بين وزارية يحدد دورها في تحيين اتفاقيات التبادل الحر سنويا، من أجل خلق نوع من التوازن وفرض قيود وشروط لصالح المنتجات الوطنية، مع تشديد المراقبة أمام التصريحات المرتبطة بالجودة والسلامة الصحية للمنتجات المستوردة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

لكونها تأتي لتعزيز الإطار القانوني المنظم لعمليات رصد ومكافحة الأمراض المعدية التي تصيب الحيوانات الداجنة، وتقوية الجهود المبذولة لحماية صحة الرصيد الحيواني الوطني لضمان استقراره وتحسين إنتاجه بما يضمن السلامة الصحية للمواطنين.

إننا نرى أن هذا المشروع قانون الذي يأتي بالفعل في سياق الحفاظ على صحة الرصيد الحيواني الوطني من الأمراض الحيوانية المعدية، انطلاقاً من إقرار تدابير صحية مهمة لرصد ومحاربة هذه الأمراض، وهو ما نعتبره إضافة نوعية في مجال تدبير الصحة للحيوانات الداجنة.

كما أن هذا المشروع سيشكل تراكماً تشريعياً مهماً في هذا الإطار، من خلال تحيين لائحة الأمراض المعدية المنصوص عليها في الفصل الأول من الظهير الشريف، من أجل مطابقة التشريع المغربي مع متطلبات الدول المستوردة وتوصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، وتماشياً مع التطورات الوبائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي، التي أضافت 22 مرضاً جديداً، وحذفت 5 أمراض، وكذا تعديل أسماء 5 أمراض أخرى.

إن المقتضيات التي تضمنها مشروع هذا القانون تعتبر ضرورية في ظل المخاطر الصحية الناجمة عند استيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها، ولمواكبة ما تفرضه عدد من الدول من متطلبات صحية عند تصدير الحيوانات الحية، وهو ما سيساهم في تعزيز تصدير المنتوجات الفلاحية الحيوانية الوطنية، وسيمكن من الوقاية من الأمراض الحيوانية المعدية التي تؤثر على صحة الرصيد الحيواني الوطني، كما أنه يمكن من الكشف المبكر عن هذه الأمراض، وبالتالي المساهمة في حماية السلامة الصحية، وفقاً للأنظمة والمساطر المعمول به دولياً.

السيد الرئيس المحترم،

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، وبالنظر لأهمية المضامين التي جاء بها هذا المشروع، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

## (2) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بخصوص مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 الصادر في 5 شوال 1397 (19 ستمبر 1977) يتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

السيد الرئيس المحترم،

بداية، نعبّر عن دعمنا لاستراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 وكل المبادرات الإيجابية التي تقودها وزارة الفلاحة، في ظل إكراهات

وشكراً.

## السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة.

والآن نمر للمناقشة، وللفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر.. صافي؟ وهو كذلك.

ويمكن للسيد الوزير، أخذ الكلمة إلى بغي، إلى اطلعتو على ذلك التقارير وبغيتو تردو.

إذن، الآن نمر للتصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مشروع قانون.

وأعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: إجماع؛

إذن المعارضون=00؛

والممتنعون=00.

أعرض مشروع القانون برتمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

شكراً للجميع.

ورفعت الجلسة.

## الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

### (1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

وهذه مناسبة للتأكيد على أهمية مقتضيات هذا المشروع قانون

مناخية أثرت سلبا على النسيج النباتي والحيواني لبلادنا.

وفي هذا الصدد، وحفاظا على صحة الرصيد الحيواني الوطني من الأمراض الحيوانية المعدية، مما يستوجب وضع التدابير الصحية لرصد ومحاربة هذه الأمراض من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

ورغم كل مجهودات الدولة للقضاء على بعض الفيروسات التي ظهرت ببلادنا، خصوصا سنة 2019، وحملات التلقيح الواسعة للقطيع الوطني خصوصا (الأبقار والأغنام والماعز) إلى أن تمت السيطرة عليه، كان لابد من تجويد القانون بتعيين لائحة الأمراض المستجدة، بالنظر للمخاطر الصحية الناجمة عن استيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها والمتطلبات الصحية لبعض الدول عن تصدير الحيوانات الحية، وإعمالا لتوصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية فيما يتعلق بلائحة الأمراض الحيوانية التي يجب الإخبار عنها من طرف الدول الأعضاء.

ويروم مشروع هذا القانون تميم لائحة الأمراض المعدية المنصوص عليها في الفصل الأول من الظهير الشريف بمثابة قانون 1.75.292 الصادر في 5 شوال 1397 (19 شتبر 1977)، حيث شملت (الخيليات، النحل والحيوانات المائية).

ومن أجل مساندة التشريع المغربي لمتطلبات الدول المستوردة وتوصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية وكذا التطورات الوبائية للأمراض الحيوانية، وذلك بإضافة 22 مرضا جديدا، وحذف 5 أمراض، وتعديل تسمية 5 أمراض.

ونظرا الأهمية مشروع هذا القانون، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية يصوت بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمته الله وبركاته.

### (3) مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأعرض وجهة نظرنا حول مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

في البداية، أود أن أنوه بعمل اللجنة وبالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين مع هذا المشروع الهام، الذي يهدف إلى تميم وتغيير لائحة الأمراض المعدية المنصوص عليها في الفصل الأول من الظهير الشريف

بمناخية قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 شتبر 1977)، حيث تشمل هذه التعديلات بعض أمراض الخيليات وبعض أمراض النحل وكذا أمراض الحيوانات المائية، كما تأتي هذه التعديلات التي تضمنها مشروع هذا القانون من أجل مطابقة التشريع المغربي مع متطلبات الدول المستوردة وتوصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، وتماشيا أيضا مع التطورات الوبائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي، حيث تهم إضافة 22 مرضا جديدا وحذف 5 أمراض وكذا تعديل أسماء 5 أمراض أخرى التي تصيب الحيوانات الداجنة وتقوية المجهودات المبذولة لحماية صحة الرصيد الحيواني الوطني لضمان استقراره وتحسين إنتاجه بما يضمن السلامة الصحية.

السيد الرئيس،

إننا نثمن جوهر وفلسفة هذه المقترحات الجديدة التي تضمنها مشروع هذا القانون لكونها ضرورية في ظل المخاطر الصحية الناجمة عند استيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها، كما سيساهم أيضا في تعزيز تصدير المنتجات الفلاحية الحيوانية الوطنية، وسيمكن من استئصال الأمراض الحيوانية المعدية التي تؤثر على صحة الرصيد الحيواني الوطني ويقوي من مراقبة الصحة الحيوانية أثناء الاستيراد والتصدير.

وفي نفس السياق نود التركيز على بلورة الوزارة الوصية لرؤية استراتيجية استباقية لمواجهة جميع الأمراض المحتملة التي قد تصيب الثروة الحيوانية الوطنية، كالتالي عرفتها نبتة الصبار أثناء اجتياح الحشرة القرمزية، مما أثر سلبا على الوضعية المادية والاجتماعية للفلاحين خاصة بالعالم القروي.

كما نحث أيضا على تشديد عمليات المراقبة في حق شاحنات النقل الدولي للبضائع، خاصة الخط الرابط بين الإتحاد الأوروبي والدول الإفريقية جنوب الصحراء، نظرا لما تشكله من خطورة في نقل بعض الأمراض المعدية ذات أصل حيواني أو نباتي.

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع هذا المشروع القانون الهام، فإننا نثمن عالما بالمجهودات المبذولة من أجل تجويده، وبالتالي فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### (4) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية



إن مشروع هذا القانون له قدر كبير من الأهمية، لكونه يأتي لتعزيز الإطار القانوني المنظم لعمليات رصد مكافحة الأمراض المعدية التي تصيب الحيوانات الداجنة وتقوية المجهودات المبذولة لحماية صحة الرصيد الحيواني الوطني لضمان استقراره وتحسين إنتاجه، بما يضمن السلامة الصحية، وانسجاما مع رغبة بلادنا ملاءمة التشريع الوطني مع توصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية واستجابته للشروط والمعايير المعتمدة من طرف الدول المستوردة، وأيضا تحسين هذا التشريع أمام التطورات الوبائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي.

كما أن مشروع هذا القانون سيساهم في تعزيز تصدير المنتجات الفلاحية الحيوانية الوطنية، وسيتمكن من استئصال الأمراض الحيوانية المعدية التي تؤثر على صحة الرصيد الحيواني الوطني، ويقوي المراقبة المستمرة للصحة الحيوانية والكشف المبكر عن الأمراض التي تؤثر على الإنتاج الحيواني ومراقبة الصحة الحيوانية أثناء استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجات تكاثر الحيوانات، بما سيساهم في حماية السلامة الصحية، ويفرض اعتماد تدابير الصحة الحيوانية وفقا للأنظمة والمساطر المعمول بها دوليا، مع تشديد المراقبة في حق شاحنات النقل الدولي للبضائع خاصة الخط الرابط بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية جنوب الصحراء، نظرا لما تشكله من خطورة في نقل بعض الأمراض المعدية ذات أصل حيواني أو نباتي.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب، مع تمنيينا مقتضيات هذا النص القانوني المتميز.

## 6) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون:

السيدات والسادة المستشارين.

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

وهو مشروع القانون الذي يهدف لمطابقة التشريع المغربي مع متطلبات الدول المستوردة وتوصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية وكذا التطورات الوبائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي من خلال:

- إضافة 22 مرضا جديدا؛

بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية، والذي يهدف إلى تحيين لائحة الأمراض المعدية المنصوص عليها في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292، وبالتالي نحن في الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، لا يمكن إلا أن نكون مع المشروع ونصوت عليه بالإيجاب لما يتضمنه من تدابير صحية تهدف للحفاظ على صحة وسلامة الرصيد الحيواني الوطني من الأمراض الحيوانية المعدية والتصدي للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في حالة استيراد الحيوانات ومنتجاتها في إطار عملة المبادلات التجارية، انسجاما مع توصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية فيما يتعلق بلائحة الأمراض الحيوانية التي يجب الإخبار عنها من طرف الدول الأعضاء، كما أن هذا التحيين يهدف إلى ملاءمة تشريعاتنا الوطنية مع التشريعات الدولية فيما يتعلق بالتطورات الوبائية المرتبطة بالحيوانات على الصعيد الدولي، من خلال إدخال مجموعة من التعديلات ترمي إلى إضافة لائحة مرض جديد أو حذف بعض الأمراض أو تغيير أسماء بعض منها، بغية حماية ثروتنا الحيوانية الوطنية من جميع الأمراض والأوبئة المعدية التي يمكن أن تأتي من الخارج لجعلها آلية للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي لتجاوز اللاتوازن في المعاملات التجارية المرتبطة بالمنتجات الحيوانية.

السيد الرئيس،

وفي نفس السياق نؤكد على حماية الصناعة الغذائية الوطنية ذات الأصل الحيواني ومراقبة التصاريح المرتبطة بالجودة والسلامة الصحية فيما يخص المنتجات المستوردة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وتشديد المراقبة على النقل الدولي للبضائع خاصة الرابط بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب الصحراء، لما تشكله من خطورة في نقل الأمراض المعدية ذات الأصل الحيواني أو النباتي، كما يجب ألا ننسى مراقبة المشاريع التي تخص تربية الأحياء البحرية لضمان صحة وسلامة الرصيد السمكي ببلادنا.

"والسلام عليكم ورحمة الله".

## 5) مداخلة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للمناقشة العامة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) يتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

- حذف 5 أمراض؛

- تعديل أسماء 5 أمراض.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا أن نُثَمِّنُ العمل الذي تقومون به، رُفْقَة أطر الوزارة، بهدف تعزيز الصحة الحيوانية وحماية ثروتنا الحيوانية، وأيضا ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع مختلف المواثيق والمعايير الدولية ذات الصلة.

كما أن مناقشة مشروع هذا القانون التقني هو فرصة للتأكيد على أهمية الاستثمار في البحث العلمي والتطوير والابتكار في المجال الفلاحي من أجل فلاحية تنافسية وتضامنية ومستدامة.

وفي هذا السياق، فإننا نُجَدِّدُ تَمَمِينَنَا للنتائج المُحَقَّقَة مِن قَبْل المخطط الأخضر ومخطط الجيل الأخضر والاستراتيجية الوطنية للتكوين والبحث العلمي (SNFRA<sup>1</sup>) التي جعلت التكوين الفلاحي والبحث الزراعي رَافِعَتَيْنِ أساسيتين لِتَنَمِيَةِ القطاع الفلاحي وتعزيز قدراته وإمكاناته.

وفي الختام، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سَنُصَوِّتُ بالموافقة على مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

## (7) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

يأتي مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 الصادر في 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية من أجل الحفاظ على صحة الرصيد الحيواني الوطني من الأمراض المعدية، وأساسا على وضع تدابير صحية لرصد ومحاربة هذه الأمراض من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA<sup>2</sup>)، والتي تحدد لائحته بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292، حيث أصبح من الضروري تحيين هذه اللائحة بالنظر إلى المخاطر الصحية الناجمة عن استيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها في إطار عوامة المبادلات التجارية، وكذلك بناء على المتطلبات الصحية لبعض الدول عند تصدير الحيوانات الحية وعلى توصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية الموجهة إلى الدول الأعضاء، حيث نثمن أهداف هذا المشروع التي تكمن في تتميم وتغيير

<sup>1</sup> Stratégie Nationale de la Formation et de la Recherche Agricoles

<sup>2</sup> Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires

لائحة الأمراض المعدية المنصوص عليها في الفصل الأول من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 حيث ستشمل هذه التعديلات بعض أمراض الخيليات والنحل والحيوانات المائية من جهة، ومن جهة أخرى ملاءمة التشريع الوطني مع متطلبات الدول المستوردة وتوصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية وكذلك مع التطورات البوائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي، حيث همت التعديلات أساسا إضافة 22 مرضا جديدا، وحذف 5 أمراض مع تعديل أسماء 5 أمراض.

وعليه، فإننا نشيد في فريق الاتحاد المغربي للشغل بهذه الخطوة التشريعية البالغة الأهمية لما لها من تداعيات جد إيجابية، تروم أساسا الحفاظ على صحة الرصيد الحيواني الوطني وحمايته من الأمراض الحيوانية المعدية، انسجاما مع رغبة بلادنا في ملاءمة التشريع الوطني مع توصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية واستجابته للشروط والمعايير المعتمدة من طرف الدول المستوردة وأيضا تحيين هذا التشريع أمام التطورات البوائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي.

ونعي بالمناسبة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مشاريع وبرامج تربية الأحياء المائية البحرية وتأثيرها على صحة وسلامة الرصيد السمكي ببلادنا، كما نثير الانتباه إلى تداعيات اتفاقيات التبادل الحر، لاسيما تلك التي تفتقد للتوازن في المبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، هذه الأخيرة التي تمنع استيراد المنتوجات الوطنية ذات أصل حيواني، في حين يقبل المغرب استيرادها، مما يستدعي تشديد المراقبة على المنتوجات الأجنبية المستوردة.

وهي مناسبة لنشدد على أهمية تكثيف عمليات المراقبة لحماية الصناعة الغذائية الوطنية ذات أصل حيواني، عبر تشكيل لجان بين وزارية يحدد دورها في تحيين اتفاقيات التبادل الحر سنويا، من أجل خلق نوع من التوازن وفرض قيود وشروط لصالح المنتوجات الوطنية مع تشديد المراقبة أمام التصاريح المرتبطة بالجودة والسلامة الصحية للمنتوجات المستوردة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية، وكذا تشديد عمليات المراقبة في حق شاحنات النقل الدولي للبضائع، خاصة الخط الرابط بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية جنوب الصحراء، نظرا لما تشكله من خطورة في نقل بعض الأمراض المعدية ذات أصل حيواني أونباتي.

وعليه نصوت بالإيجاب على مشروع القانون.

## (8) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالاً لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 61.22 المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

فكما لا يخفى على علمكم، أن اقتراح هذا المشروع جاء لتعزيز الإطار القانوني المنظم لعمليات رصد ومكافحة الأمراض المعدية التي تصيب الحيوانات الداجنة، فمن خلال الإطلاع على كافة بنود مشروع القانون الإطار 07.22 بتأن، يتضح أنه يروم إلى مراجعة وتتميم قائمة الأمراض المذكورة، قصد الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الصحية الدولية الجديدة المحددة من لدن المنظمة العالمية للصحة الحيوانية.

السيد الرئيس،

وبالتالي فإننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لا يسعنا إلا أن نقول وبصوت مرتفع أن مشروع من هذا القبيل، من شأنه لا محالة إلا أن يعزز المنظومة القانونية لبلادنا خاصة في المجال الصحي الحيواني.

وفي الأخير، وانطلاقاً من القناعات والمبادئ الراسخة لدى مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي من أجل دعم وتشجيع كافة المبادرات التي تخدم المصالح العليا للوطن والمواطن، فإننا نبارك مرة أخرى هذا المشروع الذي من شأنه تعزيز الترسنة القانونية ببلادنا. والسلام عليكم ورحمة الله.

**(9) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:**

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون الذي يهدف إلى تعزيز التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية، الذي يأتي في سياق تعرف فيه بلادنا تضرراً كبيراً للرصيد الحيواني بسبب توالي سنوات الجفاف، مما دفع إلى اللجوء للاستيراد من أجل تلبية حاجيات السوق الوطنية من المنتجات الحيوانية والقطاع الفلاحي من الرصيد الحيواني كالأبقار الحلوب والعجول المخصصة لإنتاج اللحوم الحمراء والدواجن والأغنام بالإضافة إلى الانفتاح على تربية الأسماك والرخويات، وفي مقابل ذلك تشكل المنتجات الحيوانية خاصة المنتجات البحرية نسبة هامة من صادرات المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عمدت العديد من الدول، في إطار سعيها إلى الرفع من الإنتاج لتلبية الحاجيات المتزايدة للسوق الدولية من الحيوانات الداجنة والمنتجات من أصل حيواني، إلى استخدام طرق حديثة في التربية، خاصة من خلال عمليات التهجين والتغييرات الجينية، بالإضافة إلى الاعتماد على أعلاف مركبة ذات مصدر حيواني.

وهو ما نتج عنه ظهور عدد من الأمراض المعدية وانتشارها على نطاق واسع، منها على سبيل المثال مرض جنون البقر وأنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض المعدية الأخرى. كما شهدت بلادنا خلال السنوات السابقة انتشاراً لأمراض مستجدة في خليات النحل.

يستدعي هذا الأمر كثيراً من اليقظة باتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية الضرورية، من خلال فرض رقابة صارمة على السلامة الصحية للرصيد الحيواني المتوفر ببلادنا على مستوى مزارع التربية وعلى مستوى واردات المملكة من الحيوانات، مع العمل على التحسين الدوري والمستمر للوائح الأمراض المعدية وملاءمتها مع التوصيات الصادرة عن المنظمة العالمية للصحة الحيوانية.

كما ندعو في مجموعة العدالة الاجتماعية إلى تعزيز قدرات المكتب الوطني للسلامة الصحية بالموارد البشرية اللوجستية الضرورية ليضطلع بهذا الدور الحساس المرتبط بحفظ الصحة العامة.

وفي الأخير، واقتناعاً بأهمية مشروع هذا القانون، سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية له بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**(10) مداخلة المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة**

**لبني علوي:**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكن باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397، يتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على أهمية هذا النص، الذي يهدف إلى تتميم وتغيير لائحة الأمراض المعدية المنصوص عليها في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292، حيث شمل بعض الأمراض المتعلقة

المستشارين، نؤكد على التصويت بالإيجاب لصالح هذا النص، آمليين أن يحقق الأهداف والغايات المتوخاة منه. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالخليات والنحل والحيوانات المائية، تماشياً مع متطلبات الدول المستوردة وتوصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، بالإضافة إلى التطورات الوبائية للأمراض الحيوانية على الصعيد الدولي. وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس

## محضر الجلسة رقم 133

**التاريخ:** الثلاثاء 7 جمادى الأولى 1445 هـ (21 نوفمبر 2023 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** ساعتان وإحدى وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** مناقشة السئلة الشفهية.

**المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في معالجة النقاط المدرجة في جدول أعمال جلستنا المباركة، أعطي الكلمة للمحترم السيد أمين المجلس، لإطلاعنا على ما جد من مراسلات ومن إعلانات.

تفضل السي مصطفى.

**المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بتاريخ 15 نونبر 2023، بمشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 14 نونبر إلى 21 نونبر 2023،

بما يلي:

- 16 سؤالا شفهيًا؛

- 9 أسئلة كتابية؛

- 33 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 21 نونبر 2023، حول "منع الاحتجاجات السلمية وضرب الحق في التظاهر"، تقدم به منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد أعربت الحكومة عن تعذراتها مع هذا الطلب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، بطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه للسيد وزير النقل واللوجيستيك، حول "دعم المحروقات لفائدة النقل المدرسي" إلى جلسة لاحقة.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر؛

- مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي؛

- مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذي يزاولون نشاطا خاصا.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين المحترم.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وموضوعه "الخصائص الحاصل بالأحياء الجامعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضلوا السي عبد الكريم.

**المستشار السيد عبد الكريم شهيد:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لقد أصبحت الجامعة المغربية تعرف تطورا وإقبالا متزايدا، إلا أن

أنا بغيت بحال هذا النموذج نعملو عليه جميع، باش نعطيوا السكن أكثر بالنسبة للطالبات والطلبة ديالنا في العمومي، أما بالخاص راه احنا مشينا اليوم فواحد النموذج، احنا في اتصال اللي خدامين مع جميع الجامعات، مع (CDG<sup>1</sup>) وجميع المكونات بالمحيط السوسيو-اقتصادي، باش نكثرو من السكن.

أنا بغيت نأكد بأن هذا العام كان واحد المواكبة ديال 7000، نقدر نقول لكم فين، تازة 1300، القنيطرة 1800، أكادير 1800، بالإضافة لتوسعة الحي الجامعي ديال الناظور بـ 820 وديال السوسيو 1200.

أنا متفق معكم هاذ الشي ما كافيش، لأن هاذ الوتيرة خصها تكون أكثر، وتنظن بأن الخاص هو اللي غادي يعاوننا باش نمشيو، احنا عارفين بأن المنحة إيلا ما كانش معها السكن تتكون ضعيفة، ولكن السكن اليوم ولي تيكون من الركائز الكبيرة ديال المخطط الوطني لتسريع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأنا تنأكد بأن التكوين ديال الإنسان ماشي هو غير المدرج، واسمحو ليا بعض المرات تنقولها بالعامية، الكارطونة ما تكفيش، خصنا نعلمو الإنسان فهاذ الظرفية هاذي والسكن الجامعي تبعطينا فرص باش نخليو الطلبة يعيشو مع بعضياتهم ويديرو هاذ الأنشطة الموازية اللي تنأكدو عليها اللي هي تتكون الإنسان، لا في الموسيقى ولا في الرسم ولا في الرياضة، ولا حتى في التعارف ما بين الطلبة.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب المجموعة المحترمة.

#### المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

رغم المجهودات المبذولة في القطاع، إلا أنه لازالت الأحياء الجامعية العمومية تعاني من ضعف في الطاقة الاستيعابية بها، الشيء الذي يدفع بالطلبة للجوء إلى القطاع الخاص الذي يعتبر مكلفا بالنسبة للطلبة غير الممنوحين، ومكلفا حتى بالنسبة للحاصلين عن المنحة، خاصة المنحدرين من العالم القروي.

حيث أصبحت شريحة عريضة من الطلبة، خاصة الطالبات تعاني من عدم الاستقرار بمسارهن الأكاديمي، بسبب عدم وجود أماكن للإيواء بالأحياء الجامعية، بل حتى إيجاد مساكن خارج هذه الأحياء بمواصفات تسمح لهن بمواصلة الدراسة في ظروف جيدة وبأتمنة مناسبة، بل أكثر من هذا، هناك من تعرض للابتزاز من طرف بعض السماسرة المتخصصين في كراء الشقق، الشيء الذي بإمكانه أن يهدد المسارات الأكاديمية والمهنية لمجموعة من الطلبة بتراب المملكة.

هذا التطور لم تواكبه إصلاحات على مستوى الخدمات المقدمة لفائدة الطلبة، وهنا نخص بالذكر المشاكل المرتبطة بالسكن الجامعي.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمعالجة الخصائص الحاصلة بالأحياء الجامعية لبلوغ الأهداف المخططة لتعليمنا الجامعي.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير مرحبا، الكلمة لكم للإجابة عن السؤال.

تفضلوا.

#### السيد عبد الطيف مراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

جوابا على سؤالكم، أولا بغيت غير نأكد بأن السكن الجامعي هو من أحد الركائز ديال هاذ المخطط الوطني لتسريع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، لأن كيفما شرننا لها من قبل اليوم التكوين ديال الإنسان ما بقاش كينحصر على المدرج وعلى الأقسام، هو في الحقيقة تكوين وتجربة حياتية فهاذ الظرفية ديال 17-18-23-24 عام.

والأحياء الجامعية ولات من هاذ المكونات، لأن كنبغيو الشباب ديالنا يحي يقرأ، ولكن المحيط ديالو كيكمل فيه التكوين الإنساني ديالو.

اليوم كانت عندنا.. كنتكلم غير على الأحياء الجامعية العمومية (les cités universitaires)، كانت عندنا 52.000 سرير، العام اللي داز، وهذا العام فتحنا أكثر من 7000 سرير جديد، هذا في الحقيقة ما كافيش، كان علينا من قبل 10 سنين اللي فاتت ولا 15 عام اللي فاتت كان علينا على الأقل نوجدو واحد 10.000 سرير في العام بالنسبة للعمومي، باش تخلينا ربما كون درناها من قبل اليوم غادية تكون عندنا تقريبا شي 150.000 سرير.

اللي خصنا اليوم، راكم شفتوه فالبرنامج الحكومي، احنا خدامين باش يكون عندنا 300.000 سرير من هنا لـ 2030، باش يكون مع الخاص ويكون مع العمومي.

القدرة ديال المواكبة بالنسبة للعمومي راكم كتعرفوها من 5000 حتى لـ 10.000، احنا اليوم درنا 7000 كنتنمي نبقا في هذه الوتيرة.

ولكن بغيت أيضا جميع الجماعات والجهات.. احنا درنا واحد المثل اليوم، اللي ربما هاذي مناسبة باش نأكد عليها مع جماعة أولماس اللي غادي نبنو 200 سرير في القنيطرة و200 سرير في الرباط.

<sup>1</sup> Caisse de Dépôt et de Gestion

**السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، راكم كتعرفو التوجه ديال الحكومة، تنمشيو في أقطاب مندمجة والأقطاب اللي تتساعد، اللي تكلمت عليها قبيلة، ديال التكوين ديال الإنسان والتمكين ديال الإنسان.

اليوم، في جهة درعة-تافيلالت، كاين في الجهة حاليا ثلاث مؤسسات جامعية، وهي الكلية المتعددة التخصصات وكلية العلوم والتقنيات بإقليم الرشيدية، وكذلك فتحنا هاذ العام كلية الطب والصيدلة اللي فتحات هاذ السنة هاذي بـ 150 طالب وطالبة اللي داخلة في السياق الكبير ديال الحماية الاجتماعية.

وكاين كذلك في إقليم ورزازات اللي تابعة لمكناس، الرشيدية تابعة لمكناس لجامعة مولاي إسماعيل في مكناس، وكاين في ورزازات اللي تابعة لجامعة ابن زهر اللي فيها (ISTA<sup>2</sup>) وفيها (la poly-disciplinaire)

احنا مشينا فالهدف ديال تعزيز التكوينات بالجهات المغربية، واحنا عارفين بأن كاين خصاص في بعض الجهات، لأن تتعرفو بأن اليوم جامعة ابن زهر شادة أربعة جهات، بما فيها درعة-تافيلالت فالنصف ديالها في الجهة ديال ورزازات، احنا اليوم خدامين على مخطط مديري وطني ديال الجامعة المغربية في أفق 2035-2050، لأن ما عمرنا ما عملنا شي مخطط باش يخلينا نعرفو التوجهات الكبرى فين كاينة.

تنظن هاذ الجهات اللي ما فيهاش جامعات هي اليوم في قيد الدرس، وخصنا نتعاونو جميعا، أنا ما تنواعدش بأن غادي تكون الجامعة، ولكن غيكون واحد مخطط مديري اللي غادي يعطينا خريطة الجامعات المغربية في المغرب، إن شاء الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم تفضلوا السي الأنصاري.

**المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الإخوة والأخوات المستشارين،

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

على كل حال اللي ما استقيت منه هو أنه ما شي، ليس الآن، جامعة مستقلة بدرعة-تافيلالت، وهذا، كما تنشوفو، بأنه جلاله الملك، نصره

وبالتالي، نقترح معكم السيد الوزير عقد اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية أو إنشاء شركات للتنمية المحلية بهدف إنجاز أحياء جامعية، الشيء الذي سيساعد لا محال على سد الخصاص في هذا الجانب من جهة، وتنمية مداخل الجماعات الترابية من جهة أخرى.

استعارة لتجربة جماعتي المضيق ومارتيل اللتين أصدرتا قرارات تنظم شروط كراء الشقق للعطلة الصيفية، نقترح السيد الوزير التنسيق مع جهات أخرى مختصة لتنظيم كراء الشقق المخصصة للطلبة الجامعيين بالجماعات الترابية التي تضم مراكز جامعية بنفوذها الترابي، وذلك لأجل استصدار قرارات تنظيمية، الهدف منها الحماية القانونية للطلبة والطالبات من أي تصرفات سلبية لملاك العقارات وكذا الوسطاء من جهة، وحماية الملاك من التصرفات السلبية للطلبة من جهة أخرى، حتى نتمكن من توفير ظروف سكن تساعد الطالب على التحصيل الدراسي ولاسيما الفئات المنحدرة من العالم القروي، وسد الخصاص الحاصل بالأحياء الجامعية.

كما نستغل الفرصة، السيد الوزير، لسؤالكم عن مدى صحة المعلومات المتعلقة بوضعية بعض الأنوية الجامعية التي يجري الحديث مؤخرا حول اعتزام الوزارة إلغاء بعضها، الشيء الذي سيزيد من حدة هذا المشكل، إذا كان الخبر صحيحا، خاصة بالنسبة لسكانة الأقاليم والطلبة البعيدين عن المراكز الجامعية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الثاني موضوعه "إحداث جامعة من جهة درعة-تافيلالت".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

السي عبد اللطيف تفضل.

**المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الوفاء بالتزام الحكومة السابقة بإنشاء جامعة مستقلة بجهة درعة-تافيلالت؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الجواب السيد الوزير، تفضلوا.

<sup>2</sup> Institut Spécialisé de Technologie Appliquée

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أنا غير بغيت نأكد، ما كيناش شي جامعة اليوم في المغرب اللي فيها 30.000 طالب وطالبة، كلهم فاييتين 45 و50 ألف، اليوم عندنا الجامعات المغربية كينة اللي واصله لـ 145 ألف "ابن زهر" علاش تكلمت قبيلة، هذا هو علاش احنا خدامين فمخطط وطني باش يكون عندنا واحد التصور ديال الجامعة المغربية ككل.

أنا متفق معاك بأن هاذ الجهوية المتقدمة خصها يكون عندها واحد المؤطر على الأقل على الرأسمال البشري اللي غتساعدنا باش تقدم، احنا متفقين، غير تنظن بأن أنا تكلمت عليها قبيلة وتنظن بأن هاذي رؤية ديال الحكومة بأن عندنا أقطاب جامعية، احنا غادين فهاذ التوجه، وربما راكم شفتو هاذ الشهر اللي فاتت كيفاش الحكومة تجاوزت مع على الأقل بعدا مع الطب، غير باش نعطيكم ربما نبذة على شنو درنا، لأن الكلية ديال الطب تقريبا 450 مليون ديال درهم باش نعطيورؤية، لأن كون ما درناش كلية الطب فالرشيدية ربما نديرو 10 دالنواة، ولكن ماشي هذا هو التصور، التصور وهو كيفاش نعطيو دفعة قوية باش الجهة تتقدم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن "الحكامة في مؤسسات التعليم العالي"، موضوع السؤال الثالث لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السي عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن الحكامة بمؤسسات التعليم العالي نسالكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

الله، أصر على إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وشرط من الشروط ديال المنظومة ديال التربية والتكوين والبحث العلمي هو العدالة المجالية.

فتنظن المنطقة كدرعة- تافيلالت اللي فيها خمسة أقاليم، كنتمناو أنه على كل حال يتم التسريع بإنشاء جامعة مستقلة، أن هناك حاجة لأن لا يمكن أن نتصور التنمية في جهة معينة من غير هاذ المنظومة ديال التربية والتكوين والبحث العلمي خصوصا.

هذا، اعتبارا لأهمية الجهة في مجموعة من القطاعات، كقطاع المعادن، قطاع السياحة، الفلاحة، الأشغال العمومية، خصوصا الأشغال العمومية، هناك مجموعة من المعاهد فعلا اللي تدارت على مستوى جهة درعة-تافيلالت، ولكن هاذ (la vocation) اللي عند الجهة بغينا تكون المواكبة ديالها على مستوى التعليم العالي، باش يكون هناك معاهد متخصصة، مثلا في تميمين المعادن، احنا نعرفو درعة-تافيلالت تزخر بـ 40% من الثروة المعدنية في المغرب خارج الفوسفاط، هناك السياحة فيها أفق كبير ديال الاشتغال، لأنه المنطقة تزخر بمؤهلات سياحية هائلة، إلا أن الاستغلال ديالها يبقى محدودا، الفلاحة كنشوفو هناك حاجة لتثمين المنتوج ديال التمر وديال التفاح وديال بعض المشاتل الأخرى كالزعفران، إلى غير ذلك.

فهذا كله الجامعة، تنظنو باللي البحث العلمي يمكن لويجي يكون بواحد القيمة مضافة، واللي يمكن للجامعة تؤدي الدور ديالها في التنمية ديال هاذ الجهة، وخصوصا أن هناك ارتفاع الطلب ملي تنشوفو كلية من كليات الرشيدية، مثلا كلية متعددة التخصصات فيها ما يفوق 30.000 طالب، في حين أن هناك جامعات مستقلة في جهات أخرى، ربما العدد ما تيوصلش لـ 30.000.

فصراحة، السيد الوزير، نتتمناو على كل حال، وعندنا الثقة الكاملة في الاجتهاد ديالكم والكفاءة ديالكم، السيد الوزير، وفي الأداء الحكومي اللي كنفتمناو به، أنه يتم التنويع ديال هذا العمل هذا، إنشاء جامعة مستقلة التي أضحت ضرورة ملحة للتنمية ديال هاذ الجهة، ولفك العزلة عنها، وهذا شكل من أشكال فك العزلة على جهة درعة-تافيلالت.

وخصوصا، هذا في إطار الجهوية الموسعة، اللي بلادنا تبنتها بطريقة صريحة، والجامعة تظل منارة ديال العلم، ولابد من إنشاء هاذ النواة، ليس فقط نواة، بجميع الأقاليم ديال جهة درعة-تافيلالت كتتنغير، ميدلت، ورزازات وزاكورة وبعض الأقاليم الأخرى على المستوى الوطني، فهناك مثلا وزان وبعض المدن الأخرى التي تحتاج إلى نواة جامعية لكي تلعب الجامعة دورها.

وشكرا.



المستشار السيد عبد الإله السبية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم.

في البداية لا يخفى عليكم، السيد الوزير، الأهمية القصوى التي يكتسبها الرأسمال البشري، في أولا، كواحد القيمة وكواحد الثروة وطنية في تكوين الأجيال المتعاقبة بقطاع التعليم العالي من الطلبة.

وفهذه الإطار هذا، لا بد لي أولا، أن أشيد وأنوه باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بالمقاربة أولا، تشاركية التي تنهجونها مع الفرقاء الاجتماعيين في شقها:

في الشق أولا الاجتماعي المتعلق بالثمين وتأهيل وتحفيز المورد البشري؛

ثانيا، في شقها التدييري والمتعلق بترسيخ الحكامة الجيدة في التدبير والتسيير؛

وفهذه الإطار هذا، احنا لنا واحد العدد ديال الملاحظات، في الشق ديال التعزيز الحكاماتي في قطاع التعليم العالي، سأشير إليها باقتضاب:

أولا، نقص فالتمويل والتعقيد فالمساطر المالية، على اعتبار هناك نهج لواحد المساطر مالية كلاسيكية، مما يؤدي إلى واحد التأخير في صرف صفقات وسندات الأداء وكذلك الميزانيات ديال الجامعة، وهو ما يحول دون التدبير الجيد للجامعة المغربية وتوطين الحكامة بها؛

ثانيا، هناك تداخل المهام بين هيئة التدريس وهيئة الإدارة وتأثيره السلبي على الجامعات، وقدرتها على تحقيق أهدافها بشكل فعال. إذن هنا، هناك ضروري من التنزيل السليم للمنظام الخاص بالمكون الإداري فالجامعات حتى يقوموا باختصاصاتهم وبالمهام المنوطة بهم بشكل فعال؛

ثالثا، هناك ضعف الشفافية في تدبير ببعض المؤسسات، وهنا كنتكلمو على ضرورة نهج التدبير الرقمي من أجل ترسيخ الشفافية، وكذلك تبسيط المساطر الإدارية المعتمدة في هاذ الشأن؛

رابعا، هناك تحديات التواصل والتفاعل بين هيئة التدريس والإدارة مع الطلاب، ضعف فالبنية التحتية، مما يستلزم هناك مجهودات لتجويد الفضاءات الجامعية ولجعلها محفزة وملهمة؛

خامسا، هناك مشكل تكوين كوادر الأكاديمية والإدارة، وهناك كذلك مشكل غياب تمثيلية المكون الإداري في مجلس الجامعة كأعلى مؤسسة للحكامة، ليس هناك تمثيلية ديال المكون الإداري بالتعليم العالي. هناك ضعف تمثيلية كذلك المكون الإداري في مجالس الجامعات وفي مجلس التدبير وفي كذلك مجالس المؤسسات الجامعية، مما يستدعي تعزيزها ذات التمثيلية من أجل ضمان واحد الحكامة جيدة؛

سادسا، هناك ضعف...

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال صغير ولكن في حجمه كبير.

اليوم راكم شفتو بأن في المخطط الوطني ديال التطوير ديال هاذ المنظومة ديال التعليم العالي والبحث العلمي، احنا كنا نلوحو نصلحو جميع الزوايا اللي كاينين فيه، بما فيها الهندسة البيداغوجية، ولكن هاذ السنة غادي تكون السنة اللي غادي نراجعو فيها (la loi 01.00) اللي غادي نبدأ فيها إن شاء الله من هنا لـ (décembre) ولا (janvier) باش يكون فيها نقاش.

هي فالحقيقة، الحكامة ديال الجامعات منذ أكثر من 20 سنة وهي بقات على هاذ الصيرورة هادي وكاين التغييرات اللي كاينة كبيرة.

ولكن اللي مشينا فيه اليوم هو:

أولا، هاذ المراسيم اللي خرجنا كلها باش يخليونا نديرو ونحاولو نتجاوبو مع هاذ التحولات اللي كاينة اليوم، لا رقمية ولا سوسيو اقتصادية، هذا هو الأساس اللي خدمنا به بالنسبة للإجازة وبالنسبة للماستر وبالنسبة للدكتوراه.

وهاذ السنة هادي احنا غادي نخدمو على جميع الاستقطاب المحدود اللي غادي نعملو فيه حتى هو، وكذلك الأهمية الكبيرة اللي كاينة اليوم وهي المنصة الوطنية ديال التوظيف بالجامعات وبالإدارات المركزية.

احنا اليوم غادي تكون عندنا منصة اللي غادي نطبقو فيها، أي توظيف غادي يدوز على هاذ المنصة، اللي هي رسمية باش ما يبقاش هاذ الشي اللي كنتكلمو عليه على ربما المشاكل اللي تتكون، وكاين منصات رقمية أخرى اللي غادة تكون مكلفة بالبيداغوجية وكذلك بالنسبة (a) (carrière) وبالنسبة للترقيات ديال الأساتذة الباحثين وديال الجامعات.

واحنا مآمنين بأن العنصر البشري هو اللي غادي يكون لينا الجامعة، احنا كنكونو الرأسمال البشري، ولكن خصوصيكون عندنا رأسمال بشري اللي كيسير الجامعات وكيسير الإدارات، هو علاش كنبنيو.

وكذلك بالنسبة للتكوين المستمر اللي غادي يكون فيه واحد النقطة كبيرة هاذ السنة هادي، احنا خدامين فيها إن شاء الله وغادي نتناقشو عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن أعطي الكلمة في إطار التعقيب للفريق المحترم.

السي عبد الإله تفضلوا.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عبد الإله.

إذن الكلمة للسيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

تفضلوا السيد الوزير.

### السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غير باش نجاب، التمثيلية باش ربما كل المستشارين تكون عندهم رؤية، اليوم فمجالس الجامعة، فيها تقريبا من 50 مستشار حتى لـ 80 ولا 90 بحال جامعة الرباط.

تنظن بأن احنا دابا فهاذ العمل اللي كنخدمو فيه على هاذ القانون ديال اللي كي عمل على الجامعات باش يتغير، لأن ملي كتكونو 80 واحد ما يمكنش تاخذ القرار، ولكن التمثيلية ديال الإداريين والتقنيين كايينة، كايينين ثلاثة ديال الممثلين اللي كايينين فمجلس الجامعة، ربما نقولو قلال، ولكن اللي خصنا هو يكونو عندنا ربما مجالس أخرى، لأن هاذ المجلس خصو يكون هو مجلس الإدارة، ومجلس الإدارة هو اللي كيجسم وهو اللي كياخذ القرارات، ملي كتكونو 80 و70 كناخذو قرارات اللي ربما كترضي الجميع.

ولكن فالحقيقة اسمحو لي نقولها عاود ثاني بالدرجة، كنقولو بأن بعض المرات كنديرو الوزيرة وكندوزو، إذن خصنا ناخذو قرارات.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ننتقل الآن إلى السؤال الرابع موضوعه "نتائج الحوار القطاعي بقطاع التعليم العالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلوا السي خالد.

### المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، الله يشافيك.

نسائلكم عن حصيلة الحوار القطاعي؟ وعن الأسباب التي جعلتكم كتمتنعو باش توقعو مع النقابة المغربية للتعليم العالي والتي عندها تمثيلية ديال 16.6% وكذلك إقصاء الجامعة الوطنية لقطاع التعليم العالي من الحوار القطاعي؟

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

### السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما كان حتى شي إقصاء، تنظن بأن خصنا ما نبالغوش، كان نقاش مطول، وواحد الوقت وصلنا للحل، لأن خصنا واحد الوقت نحسمو في القرارات اللي كايينين ما بيناتنا، تنظن بأن شاركو في النقاش، شاركو في الحوار منذ شهر، هاذ المبالغة كتخلينا بأن خصنا نتجاوزو بحال هاذ المشاكل هاذي، لأن عندنا شابات وشباب في الجامعة المغربية اللي كيتسنا منا.. عندنا دور كبير باش نقريوهم وباش نوصلوه.

كنظن بأن بالنسبة للموظفين والإداريين، النقاش مازال يعني في نقاش اللي مهم وكلشي مشارك فيه، وكايينين إن شاء الله اللي خصنا نوصلو للنتيجة، اللي تنتمناو هو كلشي يكون (positif)، باش نبقاو نتعاملو مع بعضنا، إذا بقينا غير كئناو الحرج بيناتنا تنظن ما غاديش نوصلو لشي حل اللي يكون هو هذالك، كايين بعض المرات ملي تنوصلو لشي نقاش كيكون نقاش حاد، خصنا نعرفو نحسمو فالنتائج، حتى شي واحد ما عمرو تقصى، والباب ديالي مفتوح ليلا ونهارا.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب، تفضلوا السي خالد.

### المستشار السيد خالد السطي:

ما قلتيماش الحصيلة السيد الوزير، حضرت غير في الإقصاء.

الحصيلة أنتوما وقعتو الاتفاق مع النقابة الوطنية للتعليم العالي وما وقعتوش مع النقابة المغربية للتعليم العالي بعد اللقاء اللي عقدتوه مع هذه النقابة بحضور السيد رئيس الحكومة، واتفقتو على المخرجات، هاذ المخرجات يوم 7 أكتوبر ما تنفذات منها حتى شي حاجة، السيد الوزير.

بالنسبة للحصيلة ديال الحوار، أنتوما هذالك الاتفاق اللي وقعتو مع الإخوة في النقابة الوطنية للتعليم العالي، حتى شفنا المرسوم ديال الأساتذة الباحثين في الجريدة الرسمية، نص الاتفاق لحد الآن ليس هو في المتناول، والعكس هو أن الاتفاقات عادة فاش تتوقع يتم نشرها

**السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:**

ما غاديش ندخل فهاذ.. أنا تنظن ما خصناش نبالغو، النقابة استقبلتها على الأقل أنا واحد 3 ولا 4 المرات، قبل ما نحسمو في القرار ديال النظام الأساسي.

اليوم النظام الأساسي راه خرج راه احنا غادين، راه الناس غادي يشدو (les rappels) ديالهم، المشكل ما كاينش.

تنظن ما خصكمش، أنا ماشي فطبيعتي باش نبالغوبحال هاذ الشئ. احنا تنظن بأن الجامعة المغربية والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار خدمنا بذكاء جماعي، هاذ الذكاء الجماعي خلانا نعملو وخالانا ناخذو قرارات كبيرة، لأول مرة في تاريخ الجامعة المغربية احنا تنحاولو نمشيوي في (les standards) ديال الدولية اللي كاينة، باش نديرو نموذج بيداغوجي جديد، نديرو بحث علمي اللي تيرتكز على المعاهد، هاذ الشئ كلو الأساتذة الباحثين داخل الجامعات سولهم، كولشي بنادم خدام وراضي، بغيت نشكرهم.

وهاذي مناسبة باش نشكر جميع الأساتذة الباحثين والإداريين والتقنيين اللي ما تشكروهمش، ربما فكل المنابر، بغيت نشكرهم ونقول لهم تبارك الله عليكم على الخدمة اللي درتو، وعلى الدخول الجامعي اللي دارو بذكاء جماعي كلو، ولا بد ما غاديش ترضي 100% ديال الأساتذة الباحثين، لا بد ما غيكونوشي وحدين ما راضينش، احنا دابا نكونوغير في اجتماع 10 دالناس لا بد واحد فينا ما غيكونوش راضي.

ولكن خصنا نعرفو أشنوعملنا، اليوم الجامعة المغربية دارت واحد الثورة جامعية اليوم اللي خدمناها، تنظن بأن، أنا تنقول لك بأن الباب ديالي مفتوح وما باغيش ندخل في هاذ الصراعات، أنا باغي نعملو جميع بذكاء جماعي باش نخليو الجامعة المغربية تواجه مع التحديات وباش يكون هاذ الرأسمال البشري ديال بلادنا راه شفتو دابا أش نعملو فالذكاء الاجتماعي، أشنوتعملو فالرقمنة، أشنوتعملو فهاذ الإشارات كلها اللي درناها والتي سنينا ومازالين غنتكلمو على الرياضة والسيادة، على البحث العلمي، فالأسابيع المقبلة.

خصنا نبقاو، تنظن، إيجابيين لحد الساعة، المكونات ديال الجامعة المغربية كلها إيجابية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم على التعقيب.

كما نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

نرجب بالسيد وزير النقل واللوجستيك والسيدة وزيرة السياحة، وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع النقل واللوجستيك حول "النقل

ويتم تعميمها على الجميع، وهذا لم يحصل.

بالنسبة للموظفين ديال التعليم العالي، صحيح بديتو في الحوار مع بعض النقابات، تنمناو على أنكم توسعو الاستشارة مع كل الفاعلين النقابيين، ومنهم الجامعة الوطنية لقطاع التعليم العالي المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بطبيعة الحال أكيد باش تجنبو الاختلال اللي وقع في القطاع ديال التعليم، والكل حاليا يشهد على أن النظام الأساسي ديال رجال التعليم، اللي من طبيعة الحال، تم رفضة من طرف مختلف المكونات في الساحة التعليمية وحتى بعض الفعاليات اللي من خارج النقابات، وحاليا اولاد المغاربة اللي ما تيقراوش، كما نعلم، بالرغم من تشكيل لجنة من طرف السيد رئيس الحكومة، تنمناو أن هاذ الإشكالات اللي وقعت في التعليم، أنها ما طيحش لعندكم بالنسبة للتعليم العالي.

أيضا، السيد الوزير، بطبيعة الحال كان الاتفاق اللي وقعتوه كان فيه الزيادة ديال الأجور، ديال 3000 درهم لأساتذة التعليم العالي، لحد الآن ما توصلو بحتى شي حاجة، واش كاين تأخرواش الإشكال عندكم فالميزانية، واش غادي تراجعو على هذا الاتفاق ديال 3000 درهم بالنسبة للأساتذة ديال التعليم العالي.

أيضا في جميع الحالات، السيد الوزير، نعاودو نذكروكم بفضيلة الحوار بصفة عامة، أكيد من طبيعة الحال كنعتمد إحدى النقابات اللي تندوي عليها، اللي هي الجامعة الوطنية، جاو غير يقدمو لك تهنئة ولم تستقبلهم، السيد الوزير، جاو غير يهنؤوك بالتعيين ديالك.

من طبيعة الحال أكيد فضيلة ديال الحوار وديال التواصل راها مهمة وراها أساسية، أعتقد إذا مشيتو يعني وقع إشكال في القضية ديال التواصل ماشي في صالحكم وماشي في صالح الحكومة، الأصل النقابة المغربية، السيد الوزير، عندها 16.6%، ولحد الآن مغيبية نهائيا من المشهد النقابي، ما عرفت علاش؟ الحكومة أحيانا تتعامل بـ 6%، وأحيانا أقل من 6%، ولو أن هاذ الموضوع ديال التمثيلية قلناه مرارا وتكرارا، وسبق لنا تحدينا فيه، لا السيد رئيس الحكومة ولا السيد وزير التربية الوطنية على سبيل المثال، ما كاينش شي نص قانوني اللي تيدوي على 6%، في القطاع العام، تنمناو على أن هاذ الأمر يتجاوز، السيد الوزير.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد الوزير.

البحري" والتي تجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي كمال.

**المستشار السيد كمال صبري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير المستعجلة التي تعترم وزارتك اتخاذها من أجل النهوض بوضعية قطاع النقل البحري؟  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس المحور لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السي المصطفى.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

مؤشرات الرواج التجاري والنقل البحري للموانئ المغربية هي مؤشرات جد إيجابية، عدم التوفر على أسطول وطني في هذا المجال يسائل السياسة الحكومية بارتباطه بموضوع السيادة الوطنية في مجال الملاحة البحرية ومرتبطة أكثر بالمصالح الاقتصادية الوطنية.

نسائلكم عن الإجراءات الحكومية في هذا المجال؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث في نفس المحور للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

تفضلوا السي صبيحي.

**المستشار السيد محمد صبيحي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت بلادنا تسجل تقدما معتبرا على أكثر من صعيد، فعلى صعيد نقل المسافرين عبر أسطول وطني بحري، لا زلنا نعيش تبعية

أجنبية في أعقاب إفلاس مجموعة من الشركات الوطنية.

سؤالنا السيد الوزير: ما هي معالم الاستراتيجية الحكومية لتأهيل وتوسيع الأسطول الوطني البحري لنقل المسافرين؟  
شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد وزير النقل واللوجستيك للإجابة على الأسئلة الثلاثة.

تفضلوا السيد الوزير.

**السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجستيك:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحرمين،

بداية، أود أن أشكر السادة المستشارين على طرح هذه الأسئلة حول هاذ القطاع الحيوي.

جوابا، أود أن أذكر أن بلادنا تعتمد سياسة اقتصادية تقوم على الانفتاح وحرية المبادرة، إيمانا منها بأن مبدأ التحرير هو الوسيلة الأنجع لخلق الثروة وتنمية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص الشغل.

ففي قطاع النقل، تم خلال العشرين سنة الماضية تحرير عدد هام من القطاعات الحيوية، كالنقل الطرقي للبضائع والنقل الجوي، بالإضافة إلى النقل البحري والخدمات المينائية، باستثناء النقل البحري للمسافرين، نظرا لخصوصيته وأهميته الإستراتيجية.

ويرتبط قطاع النقل البحري ارتباطا وطيدا وقويا بتنمية قطاع الموانئ. حيث عملت بلادنا على تطوير أقطابا مينائية هامة على طول الساحلي المتوسطي والأطلسي، كما حرصت على ربط هذه الموانئ بشبكة الطرق السيارة والسكك الحديدية، الشيء الذي مكن من جلب الاستثمار الدولي في ميدان النقل البحري، ومن تم الرفع من مؤشر الربط البحري للمغرب، الذي يحتل المرتبة العشرين على الصعيد الدولي، حيث أصبح مرتبطا بأكثر من 184 ميناء في 71 دولة.

ويشكل ميناء "طنجة المتوسط" نموذجا لنجاح هذه السياسة على المستوى الاقتصادي، بالنظر إلى الدينامية الاقتصادية التي انطلقت بفضل هاذ المشروع، والمتمثلة في خلق فرص الشغل واستقطاب مصنعين دوليين للاستقرار في المغرب، كمصنعي السيارات وكذا إدماج المغرب في محيطه الأوروبي والمتوسط.

وهو نفس النموذج الناجح الذي تطمح بلادنا إلى تحقيقه، من خلال تطوير مركبات مينائية أخرى بكل من الناظور والداخلة، تأخذ

بعين الاعتبار تحقيق التكامل بين مختلف الأقطاب المينائية مع مراعاة مؤهلات كل منطقة.

أما فيما يتعلق بالنقل البحري بالعبارات، والذي يخص نقل المسافرين والنقل الطرقي الدولي للبضائع بين الموانئ المغربية والأوروبية بالبحر الأبيض المتوسط، فهو يتميز، كما سبق أن ذكرت، بعدد من الخصوصيات، تتمثل أساسا في كونه يستقطب رواجاً مكثفاً، مقابل محدودية الأرصفة المخصصة لهذا النوع من النقل من كلا الجانبين المغربي والأوروبي.

وبالتالي، اختار المغرب تدير هذا النقل من خلال نظام الرخص بهدف الحفاظ على حضور متوازن للشركات المغربية أمام نظيراتها الأوروبية في احترام تام للاتفاقية الثنائية التي توطر هذا النقل، وهذا النظام ديال الرخص الهدف منه أيضا هو تحديد الالتزامات للشركات ديال الملاحة البحرية، حفاظا على ديمومة الخدمة وسلامة الخدمة وجودتها.

وفي الموضوع المرتبط بالنهوض وتنمية قطاع النقل البحري وكذا الأسطول المغربي البحري، أحيطكم علما أنه وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطابه بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء المظفرة، والذي أكد من خلاله على تعزيز البعد الأطلسي للمملكة، وأمر نصره الله، بالتفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني قوي وتنافسي، فإن وزارة النقل واللوجيستيك تنكب حاليا على التحضير لإطلاق دراسة إستراتيجية في هذا الباب، وسنقوم من خلال هذه الدراسة بتشخيص الوضعية الحالية للملاحة التجارية من أجل ملاءمتها مع أفضل الممارسات على المستوى الدولي بهدف خلق الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا السيد المستشار.

**المستشار السيد كمال صبري:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الرد ديالكم.

فعلا، يمكن لنا نأكدو بأنه الخطاب الأخير ديال صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء كان فيه واحد النوع من الإنصاف لهذا القطاع، بحيث خلق واحد النوع من البهجة داخل المصنعين المغاربة، سواء مصدرين أو مستوردين لأن كولشي كيتعامل

مع هاذ القطاع الحيوي اللي كيمثل واحد 90% من المبادلات الدولية. كذلك، واحد النوع من البهجة من العدد القليل جدا، وهذا يؤسف، عدد قليل جدا من الفاعلين في هاذ القطاع، ويمكن لنا نأكد بأنه اليوم كاي واحد الرغبة ديال عدد كبير ديال المستثمرين باش يولجوا لهذا القطاع الحيوي اللي هو مهم.

الشيء اللي كيخصنا نأكدوه، السيد الوزير، فيما يخص تكلمتو على تحرير هاذ القطاع ربما ما غنقولوش هذا خطأ فيه واحد النوع من الخطأ، بحيث أنه جميع الدول اللي عندها بواخر ديال الملاحة التجارية فتحات فعلا حررت هاذ القطاع هذا، ولكن حافظت على المساحلة، يعني (le cabotage) بقا عند البواخر اللي كتحمّل العلم ديال البلد ديالها، الوقت اللي فالمغرب فقدنا حتى هاذيك البواخر اللي كتدير المساحلة، واعطيناها لدول أخرى اللي بدات تتحكم فيها وربما بعد المرات ما تديرش حتى البواخر رهن إشارة البلد اللي كتعطيه العلم ديالو، فهذا شيء جد مهم وهذا هو المسألة الأولى اللي خصنا نسرعوها باش على الأقل نشجعو المغاربة باش يدخلوا لهذا القطاع هذا.

المسألة اللي جد مهمة كذلك، السيد الوزير، هو اليوم هناك مديرية ديال الملاحة البحرية اللي عندها أكثر من 50 سنة اللي لازم على الأقل تكون عندها واحد الرؤية أولية، خاصة أنها قامت بواحد المجموعة ديال الدراسات، خصنا نشوفو المصير ديال هاذ الدراسات، واش غنبقاو فهاذ البلاد ديالنا، السيد الوزير، كنقومو بدراسات كتكمل كتخبا فهاذ (les tiroirs) هاذ الشيء ماشي معقول، لازم أننا يتفتح واحد الحوار مع هاذ المديرية، نعرفو شنوكاين فالرصيد ديالها من خبرة.

وكذلك مسألة مهمة، السيد الوزير، هو شكون هو ما الناس اليوم اللي كيبانو لكم فالساحة الوطنية اللي يمكن لنا نفكرو معهم باش نسرعو هاذ المشروع هذا ويخرج للوجود وتكون رؤية واضحة فيه.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب الموالي لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السي الدحماني.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

التضرع في كل مرة بمحدودية الأرصفة، أعتقد على أنه ما خصناش نبقاو نتعاملو معه كإكراه بل كتحدّي يجب أن ننجح فيه.

وكندكرو، السيد الوزير، الاضطراب الذي عرفته الحركة الملاحية

إبان جائحة كورونا حتى أن العديد من الدول لم تستطع ضمان نقل منتجاتها، سواء تعلق الأمر بالاستيراد أو التصدير، وكانت في بعض الأحيان منتجات استراتيجية طبية لمواجهة الجائحة أو لتلبية الحاجات الغذائية لمواطنيها.

الحمد لله بلادنا ما بلغاتش هاذ المستوى، لكنها عانت من أعباء ارتفاع تكاليف النقل البحري الذي كان مساهما في ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة، متأثرا في ذلك بالتوترات الجيو-سياسية وارتفاع أسعار المحروقات، وبالتالي هاذ الأمر أثار الانتباه إلى هذا النقص الذي يشكل نقطة ضعف فالاقتصاد الوطني لأن الأمر يتعلق بضمن السيادة في مجال النقل البحري وتقليص التبعية للشركات الأجنبية.

هنا نؤكد على نقطتين هامتين للنهوض بهذا القطاع:

أولا، يجب تشجيع الاستثمار الوطني سواء العمومي أو الخاص في مجال النقل البحري، مما يستدعي إطلاق إصلاح جوهري للإطار القانوني المنظم للنقل البحري وإقرار تدابير تحفيزية مالية وضريبية في هذا الباب، لتجاوز الهشاشة التي يعرفها القطاع والتي يعكسها وجود 9 مقاولات و 35 سفينة فقط؛

ثانيا، التفكير بشكل جدي في إقامة وتنمية صناعة محلية للسفن البحرية؛

ثالثا، إطلاق برنامجا لتأهيل وتحديث الأسطول البحري المتوفر، خاصة في مجال الصيد البحري؛

رابعا، جلالة الملك تحدث عن أسطول بحري وطني قوي وتنافسي، قوي بمعنى قادر على الاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني بضمن الانسيابية في عمليات استيراد وتصدير مختلف المواد والمنتجات الاقتصادية، وتعزيز الربط البحري للمملكة مع مختلف دول العالم، خاصة دول إفريقيا، وذلك لتجاوز محدودية النقل البري الذي يتأثر بضعف القدرة الاستيعابية وبالإجراءات المرتبطة بأنظمة النقل بدول العبور، أسطول تنافسي قادر على مجاراة التنافس الحميم بين دول المنطقة، وخاصة بالفضاء المتوسطي والتي يحاول عدد منها تسخير هذا المجال لتعزيز قوته الإقليمية بتحقيق أهداف سياسية.

ختاما، نأمل أن يبلغ المغرب في هذا الورش ما يستعيد به أمجاده التاريخية، حيث كان المغرب يتوفر على أساطيل بحرية تضاهي ما تتوفر عليه الدول العظمى آنذاك، ما مكّنه من ترسيخ اسم المملكة كقوة بحرية لها كلمتها في الفضاء المتوسطي والأطلسي.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن أختار تعقيب في محور النقل البحري للفريق الاستقلالي للوحدة

والتعادلية.

السي صبحي، تفضلوا.

**المستشار السيد محمد صبحي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

يكتسي النقل البحري للمسافرين طابعا اقتصاديا واجتماعيا بحكم أن السواد الأعظم من المسافرين يتكون من أفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، إضافة إلى الدور الهام الذي قد يلعبه هذا القطاع في الترويج للوجهة المغربية لدى الأسواق السياحية، ذلك أن الجزء الأهم من رواج النقل البحري للمسافرين يوجد بين المغرب وإسبانيا الذي تؤمنه سفن نقل المسافرين منذ أزيد من 25 سنة، وتوفر هذه الخدمات بواسطة سفن أجنبية، حيث أنه لم تبقى إلا شركة واحدة مغربية على حافة الإفلاس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن بلادنا حققت نجاحات كبرى على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات، غير أن قطاع النقل البحري للمسافرين لازال غير مواكب لهذه التطورات لأنه ضعيف جدا، ذلك أن الاحتكار وغياب المنافسة وترك المواطنين تحت رحمة العرض والطلب يجعل مغاربة العالم بين مطرقة الغلاء وسندان المشاكل التي تعترضهم بالخارج.

السيد الوزير،

إذا كانت بلادنا قد حققت زيادات في قطاعات عدة، فإن نقل المسافرين عبر البحر مازال محتاجا إلى تضافر الجهود في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مع إمكانية فتح الباب للاستثمارات الأجنبية لبناء أسطول بحري وطني.

وفي هذا الإطار، ندعو الوزارة إلى العمل على تجاوز هذه الإشكالية عبر التفكير جديا ومليا في بناء أسطول وطني لنقل المسافرين، بالموازاة مع التفكير في وضع سياسة مندمجة تتماشى مع مضامين النموذج التنموي الجديد.

السيد الوزير،

إن المغرب مقبل على تنظيم كأس العالم 2030، هذا الأمر سيستدعي مضاعفة الجهود ببناء أسطول بحري لنقل المسافرين يكون في مستوى الحدث، وهذا ليس بعزيز على دولة مثل المغرب استطاعت أن تنجح في تحقيق تجربة فريدة على المستوى الإقليمي والقاري، وذلك من خلال إخراج القطارات السريعة.

شكرا السيد الوزير.

كثير شي فالمضييق ديال جبل طارق، فاحنا دائما كنعملو باش يكون التوازن ما بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية، وهذا قرار راجع من الدراسة الأولى، لأنه هاذ الدراسات اللي تكلم عليها السيد المستشار ما تيبقاوش فالمجورة، الدراسة الأولى اللي كانت تقامت ف 2006 هي اللي كان تقرر فيها التحرير ديال النقل ديال البضائع، وتحسم فيها بأنه النقل ديال المسافرين عبر العبارات ما غاديش يتحرر، وغادي يبقاو 50% ديال الشركات وطنية و50% ديال الشركات الأجنبية.

غير أنه تيوقع بعض المرات، وهذا راجع للتدبير ديال الشركات، هذا يمكن مسؤولية مشتركة ما بين القطاعان، كايين بعض الشركات اللي ما كينجحوش، وملي ما تنجحش هاذيك الشركة وتتوصل الإفلاس أو شبه الإفلاس، فتيجعل بأنه المغرب بلاصت ما يخلي هذالك الطريق فارغة تيفضل يجيب باخرات أجنبية على ما يعاود يبني شركة أخرى اللي تكون هي قوية، اللي تقدر تعبا باخرات الوطنية.

هذا ما يمكن لي نقول فهاذ المجال.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الرابع وموضوعه "التخفيض من أسعار تذاكر الطائرات والبواخر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي محمد بودس، تفضلوا.

#### المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير النقل، حول تخفيض أسعار تذاكر السفر عبر الخطوط الجوية والبحرية المخصصة لنقل الجالية المغربية نسائلكم؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

#### السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا للسيد المستشار المحترم على هاذ السؤال المهم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

نمر إلى تفاعل السيد الوزير مع تعقيبات الفرق المحترمة.

تفضلوا السيد الوزير.

#### السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا على التفاعل مع الجواب وعلى الاقتراحات القيمة التي أتيتم بها، والتي سنأخذها بعين الاعتبار خلال التفكير في هذا الموضوع ديال التشكيل ديال أسطول وطني تجاري قوي وتنافسي، كما جاء في خطاب سيدنا الله ينصرو.

القضية ديال المساحلة اللي ذكر الأخ المستشار، السيد المستشار المحترم، المغرب لم يفقد هذا الرواج، هذا الرواج الآن في المساحلة، تيعرف استخدام 6 ديال الباخرات، 3 فالمساحلة ديال النفط، و3 فالمساحلة ديال نقل الحاويات، هذا لا يعني أنه ما يمكنناش نزيدو فهاذ المساحلة، ولكن فين ما كان شي شركة وطنية باغية تجيب باخرات باش تقوم بالمساحلة احنا الأولين تنفرحو، لأنه بعض المرات نتحتاجونديرو المساحلة ما تنلقاوش الباخرة المغربية، فهاذ الظرفية هاذي كئلجأو للأسطول الأجنبي.

وهذا نتظن بأنه التفكير فالبعد الأطلسي وكيفاش يمكن لنا نربطو ما بين جميع الموانئ ديال المحيط الأطلسي فالمغرب مع أيضا فضائها الدولي، غادي يخلينا اللي نخممو فيه يقدر يعطينا فكرة على كيفاش يمكننا نعززو ونخلقو أسطول تجاري قوي وتنافسي.

بالنسبة للقضية ديال ارتفاع ديال الأئمنة اللي عرفها، بحال دابا النقل ديال الحاويات دوليا خلال الأيام القليلة بعد الجائحة، هاذ السوق عالمي دولي، كتدخل فيه تقريبا واحد 8 ديال الشركات عالمية تهيمن على أكثر من 90%، ولكن هذا ما تيعنيش بأنه ما كايناش التنافسية وما كاينش المنافسة بين هاذ الشركات، والدليل على ذلك، هو أنه ملي وقع المشكل ديال الجائحة، الطلب والعرض تناقضو، مما جعل الأئمنة ترتفع، واليوم احنا دابا ف 2023 الطلب والعرض عاود تناقضو فالأجاء الأخر والأئمنة انخفضت، فهاذ كيرجع لواحد الخيار اقتصادي دولي فيما يتعلق بالنقل البحري.

يمكن لنا نرجعوعني ونراجعو ونشوفو واش كاينة شي طريقة أخرى باش ندبروه، ولكن يومنا.. اليوم كنتكلمو بأنه هاذي هي الطريقة الأنجع ديال التدبير ديال النقل ديال البضائع، وهذا ماشي خيار وطني، هذا خيار عالمي انخرط فيه المغرب باش يقدر يستوعب هاذوك الاستثمارات الكبيرة والضخمة فهاذ الباخرات الدولية ويستغلهم فالالاقتصاد ديالو الوطني.

أما بالنسبة للمشكلة ديال العبارات وديال الشركات اللي تيخدمو،

في الاقتصاد الوطني من خلال تحويلات العملة الصعبة، وحضورهم التضامني القوي في الزلزال الذي ضرب البلاد شتنبه الماضي.

السيد الوزير،

هذه الفئة من أبنائنا تعاني من الارتفاع الصاروخي لأثمان التذاكر، سواء عبر الخطوط الجوية أو البحرية في العطلة الصيفية، وهو ما نعتبره استغلالا مبالغ فيه لهذه الظروف، والكل يتذكر المبادرة الفريدة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصرة، أثناء الجائحة، والتي دعا فيها إلى تخصيص تذاكر مخفضة لجاليتنا، سواء عبر الخطوط الجوية أو البحرية.

ونعتقد اليوم، في فريق التجمع الوطني للأحرار، أنه آن الأوان لوضع تصور ممنهج لتدبير الرحلات خلال العطلة الصيفية ذهابا وإيابا، عبر إيجاد صيغ محفزة لشركات الطيران والملاحة البحرية، لتسقيف أسعار التذاكر في حدود معقولة، لتمكين أفراد الجالية من زيارة وطنهم الأم في ظروف تمكنهم من توطيد عرى الصلة والمحبة بوطنهم الأم وتعزيز روح الانتماء والمواطنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع التعقيب في حدود ما تبقى من الوقت.

شكرا.

إذن نمر إلى السؤال الخامس وموضوعه "النقل بالعالم القروي"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

مولاي عبد الرحمان، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

التساؤل ديالنا، السيد الوزير، هو التصور ديالكم للنقل القروي، السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بالمناسبة، بغيت نذكر أن التضخم وخاصة ارتفاع الأسعار ديال الوقود، ساهم بجوج بشكل مباشر فارتفاع أسعار النقل، لا بالنسبة للنقل الجوي ولا بالنسبة للنقل البحري على المستويين الوطني والدولي، وهاد الشي هو اللي أدى إلى ارتفاع أسعار تذاكر الرحلات البحرية والجوية، وخاصة خلال فترة العطلة الصيفية اللي كتكون معروفة بفترة الذروة.

تجدد الإشارة إلى أن أسعار التذاكر، لا بالنسبة للرحلات البحرية ولا بالنسبة للرحلات الجوية بين المغرب وأوروبا محررة، كتخضع لقواعد المنافسة وقانون العرض والطلب.

وفهاد السياق هذا، ما يمكنش نرفضو المستوى ديال التسعيرة ديال التذاكر على الشركات ديال النقل، ولكن المصالح ديال الوزارة كتسهر باش العرض يكون متنوع، لا من الخطوط البحرية ولا من الخطوط الجوية، وكافي، ويكون العدد ديال الشركات مرتفع، باش نخلقو الظروف ديال المنافسة الشريفة، اللي هي اللي كتضمن أحسن مستوى ممكن للأثمنة فهاد السوق المفتوح.

وعلى سبيل المثال في المجال البحري، الوزارة عبأت خلال موسم العبور ديال هاذ الصيف هذا اللي فات، 32 سفينة غطت 12 خطا بحريا تيربط الموانئ البحرية بنظيرتها في اسبانيا وفرنسا وإيطاليا، أمنت 538 رحلة كل أسبوع، باش نقدرو ننقلو، كانت (la capacité) أو القدرة ديال التنقل 500.000 مسافر، 136.000 سيارة أسبوعيا، والعرض الإجمالي ديال النقل بلغ خلال هاذ السنة ما يناهز 7.5 مليون مسافر و2 مليون سيارة.

تتقوم أيضا الوزارة سنويا، وبالموازاة مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في هاذ الباب، باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الاستباقية على مستوى نقاط العبور الجوية والبحرية والبرية، استعدادا لموسم عبور أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج، والذين تم تمكينهم من ظروف استقبال مريحة وأمنة خلال عملية "مرحبا" الأخيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، السي بودس تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الوزير.

لا يمكن لأي أحد أن يجادل في الارتباط الوجداني للجالية المغربية بوطنهم الأم، وبالتضحيات الجليلة التي يقدمونها للوطن كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وفي هذا الإطار، يجب أن نستحضر مساهمتهم الكمية والنوعية



السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، مولاي عبد الرحمان تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الديرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنتوما تتعرفو الأهمية ديال هاذ النقل ديال العالم القروي والإشكاليات اللي تيعيشو الإخوان والأخوات والساكنة ديال العالم القروي.

أنا بغيت، السيد الوزير، كنت تنتمنى ما نسمعوش القضية ديال الدراسات، عاد غادي نشتغلو على شي حاجة اللي جاية.

بغيت نشكر السادة الوزراء اللي كانوا في هاذ وزارة النقل اللي تفكرو هاذ الناس اللي تيعيشو في الجبال، واللي خرجو وابتكرو هاذ النقل القروي، لأنه مسألة مهمة جدا.

السيد الوزير،

احنا تهضرو على أساس والحكومة تهضر على أساس، أنها بغات تحارب (l'informel) في حين أن هاذ الطريقة دابا باش تشتغلو وشوية ديال البطء اللي كاين في هاذ الاشتغال، السيد الوزير، تيعطي أنه الناس هاذ النقل غير المنظم، لأنه ما عندهومش شي حل آخر من غير أنهم يشتغلوه هاذ الطريقة هاذي، وبالتالي تيكون واحد (le risque) كبير جدا، لا على الساكنة ولا حتى هاذ السيد اللي تيدير ذاك النقل غير المنظم. وبالتالي، السيد الوزير، أنا تنتمنى أنه الوزارة تشتغل ف (le terrain) وتعرف هاذ المناطق هاذو.

أنا غادي نعطيك بعض المناطق، السيد الوزير، اللي فيها إشكالات كبيرة منها مناطق الجنوب الشرقي، لا من الناحية ديال إميلشيل، لا من الناحية ديال ورزازات إمي نولاون، وفي إمغران، في تديلي، وهاذ الإشكال، السيد الوزير، تيعيشوه الناس حتى من التنقل ديالهم باش يجيبو الناس من القرى ويجيبوهم للمدن، ما تيخليوهمش يباركيو اصحاب النقل العادي.

وكاين إشكال آخر هو أنه بعض الناس اللي عندهم الرخص ديال الحافلات واللي تتطلبو منكم السيد الوزير أنكم تاخذوها (le dossier) بيدكم، اللي بغا ويمددو داخل هاذ الجهات هاذو، داخل الجهات بغا يمدد، بحال من تتغير لورزازات، علاش ما تعطيوهمش السيد الوزير، لأنه مادام كاين طلب؟

وبالتالي أنا ما تنفهمشاي بحال إلى تبقاو نترددو أننا نحلو المشكل، احنا هذا عارفينو مشكل، وهاذ الناس مستعدين باش أنهم يمددو

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال وعلى هاذ الموضوع. كيف تتعرفو النقل بالعالم القروي تيكنتسي أهمية كبيرة في سياسة الحكومة لتطوير النقل العمومي للأشخاص ببلادنا.

وفي هذا الإطار، بغيت نقول أنه طرف من واحد المنظومة ديال التنقل اللي خص ببلادنا تتوخاها في المستقبل، وتعتزم الوزارة باش تدير الإعداد ديال واحد الميثاق وطني للتنمية ديال الحركية، باش تكون تنمية مستدامة وشمولية.

هاذ الميثاق هذا تههدف إلى وضع المبادئ والأهداف الأساسية اللي لازم نتبناوها باش نقدرو نقررو أشنوهي المنظومة المستقبلية للحركية والنقل في بلادنا.

وهاذ الميثاق هذا الهدف منوشو وكيفاش نقدرو نقومو بالتخطيط طويل المدى لتوجيه أولويات تطوير البنيات التحتية، مع مراعاة الاحتياجات الحالية والمستقبلية، كيفاش نقدرو نقومو بالتنسيق والالتقائية ديال السياسات ديال النقل على جميع المستويات، كان المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، تحسين ظروف ولوج المواطنين إلى وسائل النقل العمومي عبر توفير خدمات ذات جودة ووثيرة كافية مع تطوير وسائل نقل متكاملة ومتعددة الوسائط، وتعزيز وسائل النقل المستدام.

فهذا الإطار، احنا بصدد إطلاق دراسة لهذا الغاية، وفي نفس الوقت وإيماننا منا بأن النقل في العالم القروي يكتسي طابعا محليا بامتياز، تنواصلو مع الوزارة ديال الداخلية التنسيق في إطار تنزيل ورش الجهوية باش نقدرو نواكبو المجالس الجهوية حتى تقوم بالاختصاصات ديالها الذاتية في مجال النقل، بما فيها بالطبع تديبر النقل بالعالم القروي.

في انتظار ذلك، تتواصل الوزارة الحوار مع مهنيي النقل المزدوج بهدف تحديد المواضيع والقضايا التي تشكل أولويات بالنسبة لهم فهذا القطاع، والتي يتم العمل على معالجتها، من بينها وفي إطار برنامج تجديد حضيرة المركبات، تتعمل الوزارة على تقديم منحة خاصة لدعم النقل المزدوج، تتوصل إلى 180 ألف درهم في حالة اقتناء مركبة جديدة.

كما أنه على مستوى اللجنة ديال النقل الوزارة، تنعطيو الأولوية لملفات النقل المزدوج بعد إحالتها من طرف اللجن الإقليمية بالعمالات.

وأخيرا، في إطار التفاعل الإيجابي للوزارة مع مطالب مهنيي النقل بالعالم القروي، تمت الموافقة المبدئية على إمكانية استفادة مركبات النقل المزدوج من رخص استثنائية لرحلات منتظمة من أجل الاستجابة لحاجيات الساكنة القروية في إطار تنقلاتها الموسمية، وخاصة خلال المهرجانات والمواسم والمناسبات.

وشكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار،  
السي المداني تفضلوا.

### المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتمرون وزارتك القيام بها لدعم  
الاستثمار السياحي بأقاليم جهة درعة-تافيلالت وبالجنوب الشرقي  
عموما؟

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة.

### السيدة فاطمة الزهراء عمور وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، بغيت نشكركم على هاذ السؤال اللي كهم الاستثمار  
السياحي في جهة درعة-تافيلالت، والجنوب الشرقي عموما، اللي عندها  
مؤهلات سياحية متنوعة ومهمة جدا.

جهة درع-تافيلالت عرفت انتعاشة مهمة في القطاع السياحي  
خلال هاذ 10 أشهر الأولى ديال هاذ السنة، حيث وصلت ليالي المبيت  
لـ 344.000 ليلة، أي بزيادة ديال 70% مقارنة مع نفس الفترة 2022.

كما أن عدد الوافدين على مطارات هاذ الجهة تضاعفوا مرتين، أي  
بزيادة ديال 100% في نفس الفترة، وهاذ الشيء يرجع للإجراءات اللي  
اتخذناها لافيدنا يخصص الربط الجوي أو الترويج أو الإنعاش.

وفي هذا الإطار، وبعد الزيارات اللي قمت بها فهاذ المنطقة، واللي  
لاحظنا فيها طلب ملح على الربط الجوي، خلقنا خطوط جديدة،  
ونعطيكم أمثلة عليها، الخطوط ديال ورزازات- لندن وبرشلونة  
ومرسيليا و(Les îles Canaries) والخط ديال الرشيدية وباريس.

بغيت نذكر كذلك الدراسات اللي قمنا بها عبر الشركة المغربية  
للهندسة السياحية واللي مكنت باش نوضعو مخطط لتنمية سياحة  
الجبال والواحات بجهة درعة-تافيلالت بـ 1.4 مليار درهم وغادي  
يمكن من تنويع المنتج السياحي وخلق طاقة إيواء جديدة ورفع من  
التشغيل.

وبغيت نعطي أمثلة على بعض المشاريع فهاذ البرنامج:

- تأهيل القصور والقصبات بالجهة؛

هاذ الخطوط، تنتمى أنهم ياخذوا واحد الإمكانية من عندهم، السيد  
الوزير، باش تعاونهم على الأقل مادام أن عندهم رغبة أنهم يحلونا  
هاذ المعضلة هاذي.

الإشكال الآخر، السيد الوزير، هو هاذ النقل غير المنظم تتعرفون  
شحال ديال الناس تهمز، كتهز هاذ السيارات ولا هاذ الحافلات الصغرى  
شحال تهمز ديال الناس؟ والبلايص فين تيدوزو، راه تمنيت أنك تشوف  
هاذ المناطق هاذو، السيد الوزير، وهوما تيدوزو فيهم، والله العلي  
العظيم بالله، كنشوف الناس طالعين فوق فين تيتحط (bagages)،  
(porte bagage) فين كاينين، باش كهمودو من الجبال في أعالي القمم.

وبالتالي، السيد الوزير، تنطلب أن هذا الموضوع هذا بالخصوص  
المناطق الجبلية أنه يتلقى لها حل وتسرعو في أنكم ترخصو للناس باش  
يخدمو.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، في حدود ما تبقى من الوقت، بقات لك واحد 6 ثواني.

تفضلوا، تفضلوا، ماشي مشكل، تفضلوا السيد الوزير.

### السيد وزير النقل واللوجستيك:

لا، غير القضية ديال النقل المزدوج اللي ذكرتو، وقلتو بأنه أنتوما  
تتشكرو الوزراء السابقين اللي لقاو هذا الحل هذا، هذا الحل هذا تفتح  
تقريبا في سنوات في 2005-2006، بدا في 1980.

غير أنه النقل المزدوج ما حلش المشكل ديال النقل في العالم القروي،  
كون كان حل المشكل كون راه ما نكونوش كنتكلمو فهاذ الموضوع هذا.

فاليوم، لازم نلقاو حل وهذا الحل هذا خصنا نلقاوه مع الجماعات  
الترابية محليا باش نقدرو نبلوروه، لأنه الحل اللي اختارتو الوزارة  
مركزيا ما جاش بالنتائج اللي بغيناها للمغرب.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس تم تأجيله بطلب من الفريق المعني، ياك السي  
يوسف.

إذن نشكر السيد الوزير المحترم على إسهامه القيم في هذه الجلسة  
المباركة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية  
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وموضوعه "دعم الاستثمار السياحي  
بأقاليم جهة درعة-تافيلالت".

نطمح إلى توسيع استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي لتغطية كافة أقاليم جهة درعة-تافيلالت، بما سيمكن من الاستثمار الأمثل لكافة المؤهلات السياحية التي تتميز بها كافة أقاليم الجهة عبر خلق مدارات للسياحة الجبلية والواحاتية، واثمين الصناعة التقليدية المحلية.

كما ندعو إلى العمل بشكل موازي على تعزيز حركة النقل الجوي بالجهة، سواء فيما يتعلق بالرحلات الداخلية أو الدولية عبر تنويعها وفتح خطوط جديدة لربط الجهات بمختلف عواصم الدول التي يتخذ مواطنها من بلادنا وجهتهم السياحية الأولى.

وفي هذا الباب، نثير انتباهكم إلى دور المهرجانات الثقافية التي تعرفها المنطقة في جلب السياح وانتعاش العديد من الأنشطة، خاصة في صفوف الصناع التقليديين والتي تحتاج إلى دعم خاص من وزاراتكم، وعلى رأسها المهرجان الدولي للورود بقلعة مكونة، والذي يعتبر ثاني أقدم مهرجان على المستوى الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

"مآل استراتيجية تنمية الصناعة التقليدية في أفق سنة 2030"،  
موضوع السؤال الثاني لفريق الأصاله والمعاصرة.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال، السي حسن شمس، تفضل.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم حول مآل استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية في أفق 2030؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

فالبداية بغيت نذكر إلى أن الصناعة التقليدية كتعرف واحد الانتعاش مهم مع انتعاش قطاع السياحة، لأول مرة تجاوزت صادرات

- تشجيع الإيواء السياحي بما فيه الإيكولوجي؛

- تنوع العروض الترفيهية والسياحية في مدينة ورزازات؛

- إحداث فضاءات ثقافية ومراكز الاستقبال والإرشاد والمدارات السياحية.

كما أن هذه المناطق عندها أهمية كبيرة في خارطة الطريق، ونذكر بأن هاذ خارطة الطريق فيه 9 ديال السلاسل موضوعاتية و5 دالسلاسل أفقية، وجهة درعة- تافيلالت هي الجهة القاطرة لسلسلة الصحراء والواحات، وضعنا لها هدف الوصول إلى مليون سائح.

وفي تقديمنا لخارطة الطريق لجهة درعة-تافيلالت، كان إقبال كبير سواء من طرف المهنيين أو السلطات المحلية والمنتخبين والشركاء الآخرين ولمسنا انخراط الجميع، ولتنزيل هاذ ورقة طريق في إطار تشاركي، وفعلنا بدات مختبرات الدفع بتنظيم ورشات عمل في جهة درعة-تافيلالت، والآن كنشتغل على البرامج الجهوية.

كذلك، هاذ الجهة غادي تستافد من البرامج الأخرى اللي كايينة فورقة الطريق، بما فيها تطوير النقل الجوي، الترويج والإنعاش، اتفاقية التكوين مع (OFPPPT<sup>3</sup>)، مع العلم أن مركز التكوين في ورزازات عرف عملية إصلاح مهمة في إطار برنامج شراكة، وكذلك اتفاقية مع (MarocPME<sup>4</sup>) لخلق مقاولات جديدة، خاصة في التنشيط السياحي وبرامج أخرى مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة على سبيل المثال فيما يخص التصديق على المكتسبات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر للتعقيب السي المداني، تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملاك:

نثمن السيدة الوزيرة المحترمة ما قمتم به من إجراءات هادفة ومهمة ستمكن بلا شك من استثمار هذه المؤهلات الطبيعية والبشرية لهاته الجهة، وما قمتم به أيضا في محطات سابقة لإنعاش القطاع السياحي والتخفيف من الأثار التي تسببت فيها الجائحة.

كما ننوه بإصرار السيد رئيس الحكومة على إعطاء الانطلاقة للبرنامج الاستعجالي لسنة 23 و24 لتنمية سياحة الجبال والواحات بإقليمي ورزازات وزاكورة، هذا البرنامج المهم الذي سيفتح آفاق واعدة لقطاع السياحة بالجهة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

<sup>3</sup> Office de Formation Professionnelle et de Promotion du Travail

<sup>4</sup> Agence Nationale pour la Promotion des Petites et Moyennes Entreprises

الصناعة التقليدية السقف ديال مليار درهم في 2022.

هاذ الانتعاش مازال مستمرا خلال هاذ 10 أشهر الأولى ديال 2023 بارتفاع ديال 8% مقارنة مع العام اللي فات، وهاذ الشي بلا ما نحسبو المنتوجات اللي كيشريوها السياح واللي غادي توصل لـ 10 مليار ديال الدرهم من هنا لآخر العام.

والوزارة عندها استراتيجية لتنمية الصناعة التقليدية، هاذ الاستراتيجية كتهدف إلى الانتقال بالصناعة التقليدية من قطاع غير مهيكّل إلى قطاع مهيكّل حديث وتنافسي، وكترتكز هاذ الاستراتيجية على 2 ديال المحاور:

- أولا، هيكلة وتنظيم القطاع؛

- ثانيا، تطوير العرض والتسويق.

بالنسبة للنقطة الأولى الخاصة بهيكلة وتنظيم القطاع، أصدرنا القانون رقم 50.17 المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية وجميع النصوص التطبيقية ديالو بتشاور مع غرف الصناعة التقليدية، هاذ القانون كينظم 172 مهنة، وضعنا السجل الوطني للصناعة التقليدية (RNA<sup>5</sup>) وبلغ عدد المسجلين 377.000 صانع وصانعة.

علاش هاذ السجل الوطني مهم؟

أولا، كيمكن الصناع التقليديين باش يستافدو من التغطية الصحية، اليوم تسجل أكثر من 620.000 صانع في (CNSS<sup>6</sup>).

ثانيا، الصناع التقليديين اللي مسجلين في (RNA) غادي يستافدو من الدعم اللي كتقدمو الدولة وغادي يمكن لهم كذلك يستافدو من العروض التمويلية ومن برامج التكوين.

بالنسبة للنقطة الثانية اللي تهتم العرض والتسويق، تنواصلو تنفيذ برامج الدعم التقني وتأهيل البنيات التحتية ودور الصناعة بالعالم القروي.

وفي مجال مواكبة المهنيين في الترويج، كندشجعو الصناع التقليديين على التجمع وكندشجعوهم كذلك على التسويق الإلكتروني.

وضعنا مقارنة جديدة تركز على تطوير شامل للمنتوج المغربي عبر توفير المواد الأولية للإنتاج والتسويق، وهاذ المقاربة غادي تمكن من خلق مراكز التميز وحاضنات المقاولات لتحسين جودة المنتوج والرفع من الصادرات، وعندنا عدة شركات مع فاعلين دوليين وبدينا فالعمل معهم.

فيما يخص الإنعاش والترويج قمنا بعدة عمليات، أذكر منها العملية في (Galerie Lafayette) في باريس، المشاركة في أكبر معرض للأثاث بالعالم (Salone del Mobile Milano)، وكذلك في (El Corte

<sup>5</sup>Registre National de l'Artisanat

<sup>6</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

(Inglés Lisbonne).

بالنسبة لجودة المنتوج، كندشغلو على عدة برامج، بحال برامج التكوين واللي دزنا فيها من 12.000 مسجل في 2022 إلى 16.000 في 2023، وإن شاء الله غادي نوصول لـ 19.000 العام الجاي.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن الكلمة في إطار التعقيب، تفضل السي حسن.

**المستشار السيد حسن شمس:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تنبغي نشكركم على هذه المعطيات وهاذ الإحصائيات اللي اعطيتيها. فعلا، الوزارة بذلت واحد المجهود كبير في إخراج واستصدار القوانين المنظمة والمهيكلة لقطاع الصناعة التقليدية.

ولكن، السيدة الوزيرة، تنطالبيكم أكثر، التتمة فهاذ العمل هاذ، خاصة المجلس الوطني للصناعة التقليدية، هاذ الهيئة اللي نتعتبروها أساسية واللي كيتأسسها السيد رئيس الحكومة واللي هي هيئة ديال التدبير التشاركي، واللي غادي ترسم المعالم والاستراتيجيات ديال هاذ القطاع.

اليوم القطاع خصو واحد الاستراتيجية واضحة المعالم وواضحة الرؤية، باش يمكن أننا نزيدونطورو من المنتوج ونطورو من اليد العاملة فيه.

الهيئات الحرفية كذلك، السيدة الوزيرة، هاذ الهيئات الحرفية الإقليمية والوطنية واللي من طبيعة الحال هي شريكة فالتنظيم والهيكلة ديال القطاع، واللي الرؤساء ديالها هوما بمثابة أمناء ديال الحرف، اليوم كتعرفو بأنه الخصاص ديال الأمناء ديال الحرف فالقطاع ديال الصناعة التقليدية تيسبب عدة مشاكل ما بين الزبناء ويعني المعلمية.

السيدة الوزيرة،

القطاع ديال السياحة خصو ينعكس بواحد أكثر مما هو منعكس حاليا، خص الأتردياليويان على الصناعة التقليدية أكثر، من خلال المبيعات ومن خلال، يعني، القطاع تيعرف واحد الحيوية خصها تنعكس على القطاع ديال الصناعة التقليدية.

جاء في الرد ديالكم، السيدة الوزيرة، على المسألة ديال التكوين، وبغيناكم يعني تكثرو منها وتعاودو تضاعفوها والمجهود يكون أكثر فيها.

## السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، فيما يخص صادرات الصناعة التقليدية، فيها جوج ديال الأنواع، التصدير المباشر اللي تيدوز من الموانئ والمطارات والحدود، واللي وصلنا فيه فبلادنا إلى مليار ديال الدرهم، كيف قلت، واللي هو رقم قياسي، وفهنا السنة ديال 2023 غادي يكون واحد الارتفاع ديال 8% مقارنة مع العام اللي فات.

الجانب الثاني هو الصادرات غير المباشرة اللي تيشريوها السياح، واللي كانت في 2019 فيها 8.4 مليار درهم واللي هاذ العام غادي نوصلوها إلى 10 مليار ديال الدرهم، وهي في بعض الإحصائيات كتحسب كمبيعات داخلية، لأنها فعلا كتباع داخل المغرب، ولكن النسبة ديال مواد الصناعة التقليدية اللي تتمشي للخارج بطريقة مباشرة وغير مباشرة هي مهمة جدا، وعندها ارتباط كبير بالسياحة.

ثانيا، للرفع من التسويق الخارجي لمنتجات الصناعة التقليدية، تنشغلوا على جوج ديال الجوانب، الجانب الأول هو الرفع من فرص التسويق، والجانب الثاني هو مقارنة مندمجة لتطوير المنتج وملاءمته مع الأسواق الخارجية.

فيما يخص النقطة الأولى منذ بداية سنة 2022، شاركت "دار الصانع" في 24 تظاهرة في 14 دولة عبر العالم، وكانت هاذ التظاهرات فرصة للتعريف بالمنتج المغربي من جميع جهات المملكة، مؤخرا رجعنا كذلك تشجعوا غرف الصناعة التقليدية باش تساهم بقوة فهناك الجهود الترويجية، وكانت عدة عمليات كمثال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وفرنسا ونيجريا وموريتانيا، وقريبا غادي نمشيولكينا.

كما أن "دار الصانع" دارت عدة اتفاقيات للتسويق الإلكتروني، تتمكن الصناعة التقليدية باش يبيعوا المنتوجات ديالهم فجميع أنحاء العالم.

فيما يخص النقطة الثانية واللي كتهم تطوير المنتج، عندنا 3 ديال المشاريع مهمة مع "دار الصانع"، برنامج "مراكز للتميز"، برنامج "تجميع في القطاع" وبرنامج "تصدير".

كما أن "دار الصانع" وضعت منصة ديال اليقظة اللي كتتابع الطلب على منتوجات الصناعة التقليدية على الصعيد العالمي، ومن بين النتائج الأولية اللي اعطت هاذ المنصة هو أن 79% من مستعملي وسائل التواصل الاجتماعي عندهم نظرة إيجابية على منتوجات الصناعة التقليدية المغربية.

شكرا.

البرامج ديال الجودة، السيدة الوزيرة، اليوم المنتج إيلا ما كانش في أحسن جودة ما يمكنناش ننافسو به على السوق لا الداخلية ولا الخارجية، اليوم البرامج ديال الجودة اللي كانت قبل كوفيد خصها ترجع، الشارة الوطنية والشارة الجهوية، باش لاسيما أنه الورشات والصناعات التقليدية تيتساءلو على هاذ الامتياز اللي كانوا يحصلو عليه على باقي الصناعات الأخرين.

الغرف ديال الصناعة التقليدية، السيدة الوزيرة، شريك أساسي في تنزيل جميع البرامج والإجراءات اللي الوزارة تتخرجها فهناك القطاع هذا، والدليل على أنه العمل اللي قامو في التسجيل في السجل الوطني وكذلك في البرنامج ديال التغطية الصحية، والآن راه احنا تنشغلوا معكم في الإحصاء ديال الناس المتضررين من الزلزال، خص تعطاهم واحد الإمكانيات وتعطاهم القدرة باش أنهم يساهمو معكم فهناك الأوراش اللي غادي تفتحوها، إن شاء الله.

شكرا السيد الوزير.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، هل من تعقيب في حدود ما تبقى من وقت؟

ما عندكم تعقيب.

إذن نمر للسؤال الثالث موضوعه "تسويق منتج الصناعة التقليدية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي المرابط تفضل.

## المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، على التدابير والإجراءات التي ستخذونها من أجل تعزيز تسويق منتوجات الصناعة التقليدية؟

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

التعقيب للفريق المحترم، شيخ أحمدو تفضل.

المستشار السيد شيخ أحمدو اديدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم السيدة الوزيرة على توضيحاتكم القيمة التي شملت التدابير التي عملتم من خلالها على إعطاء دفعة متميزة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، خاصة بعد التراجع الذي عرفه خلال جائحة كورونا.

وبدورنا نثمن العمل الهام الذي قامت به هذه الحكومة خلال السنتين الماضيتين والذي مكن من الرفع من نسبة الصادرات من الصناعة التقليدية إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما سيكون له وقع إيجابي على الصانع والصناعة التقليدية في المستقبل إن شاء الله.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إنما نريد لفت انتباهكم إليه أنه في ظل الإستراتيجية الجديدة للصناعة التقليدية التي يجب أن تكون ذات وقع على جميع الصانع بمختلف حرفهم وحجم مقاولاتهم، فإن مجموعة من الصانع والصناعات تقاوم في صمت مشاكل التسويق وتوزيع منتجاتهم في غياب خطة وطنية واضحة المعالم للتسويق.

إضافة إلى قلة مراكز التسويق والمعارض، حيث أن وزارتك مطالبة بمجهود أكبر فيما يخص تقوية قدرات البيع لدى الصانع التقليديين الفرادى والتعاونيات الصغيرة من خلال مقاربة مهنية اقتصادية أكثر منها اجتماعية، حتى تتمكن من ترويج وتسويق منتجاتها لضمان استمرارية هذه الحرف التي يحملون مشعل الحفاظ على المورث الثقافي الوطني من خلالها، خاصة منتوجات هذه الفئة من الصانع الموجهة في أغلبها للسوق الداخلية، حرصا، السيدة الوزيرة، على تشجيع التسويق وفي إطار مواكبة التطور الرقمي الذي تعرفه بلادنا

ولأن التسويق الإلكتروني أصبح يلعب دورا أساسيا في وقتنا الحاضر يتعين الانفتاح أكثر على المواقع الخاصة بالتسويق الإلكتروني كموقع (Jumia) مثلا وغيرها من خلال عقد شراكات لتشجيع التسويق الإلكتروني لمنتوجات الصناعة التقليدية الوطنية عبر هذه المواقع.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذه الفئة من الصانع في حاجة إلى خطة تسويق وتوضيح واضحة المعالم بعيدة عن منطلق الحملات التحسيسية والإعلامية المؤقتة، كما أنه بقدر ما لا ننكر دور المعارض في التعريف بمنتجاتهم وتمكينهم من خلق علاقات أكثر بين الصانع في مختلف المناطق، إلا أنه يبقى وقعها على الترويج والتسويق محدودا جدا بالنسبة لمجموعة من الحرف، لذا يجب تكثيفها وتوزيعها جغرافيا.

إن هذا القطاع في حاجة ماسة للتسويق لخطة تسويق شامل لجميع الحرفيين ومتكاملة في إطار التلقائية برامج جميع قطاعات وزارتك والمؤسسات العمومية التابعة لها، بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية كممثل دستوري للصانع التقليديين.

هذه الغرف يجب أن تعطى لها أدوارا متقدمة في الشراكات التي تقوم بها الوزارة وتعطى لها صلاحيات وإمكانات مادية من جهة التسويق والترويج، يتعين الدعم وتشجيع الصانع التقليديين بالمناطق الجنوبية، خاصة بإقليم بوجدور، لأن العديد من الأسر موردها الوحيد هو الصناعة التقليدية، وبالتالي ينبغي اتخاذ تدابير في اتجاه دعم هذه الفئة بالإقليم في مجال الإنتاج والتسويق.

وشكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل من تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلوا.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصادالاجتماعي والتضامني:

بغيت غير نزيد واحد النقطة بالنسبة للتسويق باش نجاب السيد المستشار.

بالإضافة للعمليات التي تنقوموها ما تكلمش على الأسبوع الوطني ديال الصناعة التقليدية التي هو كتنظموه تحت الرعاية السامية ديال صاحب الجلالة نصره الله، والتي هو تيكون فرصة للعرض والبيع والتعريف بالمنتوج المغربي، وكذلك للشراكات مع الفاعلين الوطنيين وكذلك الدوليين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

المحاور:

- هيكلية وتنظيم القطاع:

- وكذلك تطوير العرض والتسويق.

بالنسبة لهيكلية وتنظيم القطاع، نزلنا القانون 50.17 المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية وجميع النصوص التطبيقية ديالو بتشاور مع غرف الصناعة التقليدية ونظمنا 172 مهنة.

بالنسبة للنقطة الثانية كنشتغلو على تأهيل البنية التحتية والدعم والتكوين ورفع الجودة والتسويق والترويج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

تفاعل مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على النقاط التالية:

أولا، بالرغم من أهمية قطاع الصناعة التقليدية كقطاع إنتاجي إستراتيجي، يساهم بـ 8% من الناتج الداخلي الخام، ويشغل ما يزيد على 2.5 مليون صانع وصانعة، في انتظار تحيين الأرقام بعد انتهاء أمد التسجيل في السجل الوطني للصناعات التقليدية والمرشحة للتراجع بشكل كبير.

كما أن القطاع يعد رافعة أساسية لقطاع السياحة والصادرات، إلا أنه، السيدة الوزيرة، يعرف هشاشة غير مسبوقه، خصوصا بعد جائحة كورونا وارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية في السوقين الوطنية والدولية، بما يستلزم مضاعفة الجهود، من أجل إقلاع حقيقي للقطاع.

ثانيا، السيدة الوزيرة، قراءتنا لواقع قطاع الصناعة التقليدية اليوم، يجعلنا نؤكد بقناعة أو يقينا أن هذا القطاع مغيب من أولويات الحكومة، فالإشكاليات متعددة والحلول الحكومية غائبة، خاصة المرتبطة بالدعم والتمويل والمواكبة والتأطير والتكوين والتسويق، وهي وضعية نجم عنها إفلاس العديد من المقاولات، وتوقف أنشطة العديد منها، وتآزم الوضعية الاجتماعية والمهنية والمادية للصناعات التقليدية وأسرهم، مما يستلزم السيدة الوزيرة، التعجيل بسن تدابير حكومية

نتنقل إلى السؤال الرابع موضوعه "تقييم مردودية قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السي مبارك، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة المحترمة،

قطاع الصناعة التقليدية ببلادنا ليس بخير ومعه الصناع التقليديين، فماذا ستفعلون السيدة الوزيرة لتصحيح أوضاع هذا القطاع الهام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

جواب السيدة الوزيرة على سؤال الفريق المحترم.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار،

فيما يخص الجانب الأول من السؤال ديالكم، لاحظنا انتعاشة كبيرة لقطاع الصناعة التقليدية مع الانتعاشة السياحية اللي كتعرفها بلادنا، والتي مكنتنا باش نوصلو 12.3 مليون سائحا إلى حد الآن، وإن شاء الله غادي نوصلو من هنا لآخر السنة لـ 14 مليون سائحا.

وهذا الانتعاشة كتعززها الأرقام اللي عندنا حول صادرات منتجات الصناعة التقليدية حيث حافظت على الانتعاشة ديالها خلال هاذ عشرة شهور الأولى بارتفاع ديال 8% مقارنة مع 2022.

وهذا الشيء كيف ما قلت سابقا بلا ما نحسبو المنتوجات اللي تيشريوها السياح واللي غادي توصل غالبا لـ 10 مليار ديال الدرهم من هنا لآخر السنة، ولاحظنا هاذ الانتعاشة كذلك في الإقبال على التسجيل في مراكز التكوين المهني التابعة لقطاع الصناعة التقليدية من حيث ارتفعت من 12 ألف مسجل سنة 2022 إلى 16 ألف سنة 2023، وغادي نوصلو إن شاء الله لـ 19 ألف 2024.

أما فيما يخص التصور ديالنا لتأهيل القطاع، كيفما قلت فالجواب ديالي سابقا، كنشتغلو على الانتقال من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل حديث وتنافسي، وترتكز الاستراتيجية ديالنا على جوج ديال

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

وننتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه "تطوير العرض السياحي الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيدة الوزيرة عن خطة وزارتك لتطوير العرض السياحي الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصادالاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

في البداية، بغيت نذكر بالنتائج الإيجابية والقياسية التي حققناها في قطاع السياحة، فرغم التحديات التي واجهتنا وبفضل الحكامة ديال صاحب الجلالة نصره الله، والتدابير التي اتخذتها الحكومة سجلنا فهاذ 10 أشهر الأولى 12.3 مليون سائح يعني زائد (+39%) مقارنة مع 2022، و22 مليون ليلة مبيت يعني زائد (+41%) بالنسبة لـ 2022.

كذلك، حققنا مداخيل قياسية من العملة الصعبة في 9 أشهر الأولى بلغت 80 مليار درهم أي زائد (+25%) مقارنة مع نفس الفترة من 2022.

ومن المتوقع إن شاء الله أن يستمر هذا التطور ونوصلو فنهاية هاذ السنة لـ 14 مليون سائح، هاذ النتائج كتبين جاذبية وجهة المغرب وفعالية التدابير التي قمنا بها، خصوصا في النقل الجوي والترويج مع منظلي الرحلات.

آنية واستثنائية وملموسة لمعالجة هذه الإشكاليات وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، خصوصا في ظل هزالة وضع وضعف الاعتمادات المخصصة للقطاع في مشروع المالية للسنة المقبلة.

ثالثا، السيدة الوزيرة، أمام محدودية نتائج وآثار استراتيجية 2021-2030 للهبوض بقطاع الصناع التقليديين أو بالصناعة التقليدية بعد مرور ثلاث سنوات على انطلاقها، نسائلكم عن:

- مأل المراسيم التطبيقية للقانون رقم 50.17 المتعلقة بمزاولة أنشطة الصناع التقليديين؟

- ما هو تصوركم لتأهيل وإعادة هيكلة غرف الصناع التقليديين وتقوية اختصاصاتها ودعمها ماديا ومعنويا وإداريا كشريك أساسي؟

- وما هي التدابير المتخذة لضمان انخراط الصناع التقليديين في ورش تعميم الحماية الاجتماعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تفاعل السيدة الوزيرة مع التعقيب.

تفضلوا.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصادالاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيفما قلت فالجواب ديالي، احنا كندشغلو على هيكلة القطاع، وكنظن بأن هاذي هي أهم حاجة، خصنا نبدأ بالتنظيم ديالو، وهنا كنوجه واحد النداء للصناع التقليديين باش يتسجلو في السجل الوطني للصناعة التقليدية (rna.gov.ma) اللي غادي يحمهم، ويمكن لهم يستافدو من الدعم اللي كتقدم الدولة، وبانت أهمية السجل الوطني فهاذ العملية اللي كنديرو فالحوز، بالنسبة لمحات الصناعة التقليدية.

اليوم، بدينا بإحصاء محلات الصناع التقليديين المتضررين وبدينا في الخبرات التقنية ديالهم، ولحد الآن وصلنا لـ 3500 ورشة ودرنا الخبرة التقنية لـ 1600، وغادي نفتحو قريبا الدعم لهاذ الورشات وغادي يستافدو الصناع التقليديين اللي مقيدون في السجل الوطني، ولا ذوك اللي غيتقيدو من هنا للأخرديال هذه العملية.

إذن هاذ الشي كيبين الأهمية ديال هذا السجل الوطني وكنشجع الصناع التقليديين كلهم يتقيدو إن شاء الله.



- السياحة الداخلية الخاصة بالطبيعة.
- وبالنسبة للسلاسل الأفقية عندنا:
- المطبخ المغربي والمنتجات المحلية؛
- المهرجانات والمواسم؛
- الصناعة التقليدية والمهارات المحلية؛
- الإيواء البديل والتنمية المستدامة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة الآن في إطار التعقيب، تفضل السي عبد الكريم.

### المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

بداية، نود في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن ننوه ونثمن:

أولا، إطلاق خارطة الطريق لقطاع السياحة 2023-2026 والتي تعتبر الخطوة الأولى لتحقيق رؤية 2030 الهادفة إلى استقطاب 26 مليون سائح، هذه الرؤية التي تم إعدادها باعتماد مقاربة تشاركية جادة مع مهنيي القطاع الخاص؛

ثانيا، رفع رأسمال الخطوط الملكية الجوية وما له من آثار إيجابية في تعزيز الربط الجوي لبلادنا؛

ثالثا، العمل الجبار الذي يقوم به المكتب الوطني المغربي للسياحة بالترويج لوجهة المغرب.

كما نثمن الاستراتيجيات الحكومية الاستباقية، بما في ذلك خطة الطوارئ بقيمة 2 مليار درهم لدعم القطاع.

السيدة الوزيرة،

لتعزيز هذه النهضة، لا بد من العمل على تطوير العرض السياحي الوطني من خلال:

أولا، التنفيذ السريع لمشاريع استثمارية هيكلية مثل الحدائق الترفيهية، المتاحف، المعارض وخاصة مراكز المؤتمرات في المدن الرئيسية، خاصة بعد استقبال مدينة مراكش لفعاليات دولية كبرى مثل الاجتماعات الأخيرة للبنك وصندوق النقد الدوليين، (COP22) في سنة 2016، حيث تم تنظيم هذه الفعاليات في بنيات مؤقتة؛

ثانيا، تطوير السياحة الداخلية من خلال إعادة العمل بالطابع الجهوي للعطلات المدرسية، خاصة بعد أن أبانت تجربة هذا النظام عن نتائج إيجابية وكذا الإسراع في تنفيذ تدابير مثل شيكات العطل؛

ثالثا، دعم القدرة التنافسية للأسعار باعتبارها عامل نجاح رئيسي

وهذا النتائج التي كتحققوها كتحفي في الوقت الذي نسبة الاسترجاع العالمي بالنسبة لـ 2019 يالاه وصلات 84% الوقت الذي فالمغرب وصلات 115% أي زائد (31+) نقطة.

بالنسبة لتطوير العرض السياحي الوطني، لا بد من الإشارة أننا بدينا بتسريع المشاريع الخاصة بالتراث الطبيعي والثقافي والشاطئي لخلق منظومة سياحية مندمجة.

بالنسبة للسياحة الطبيعية والثقافية، كندكر باتفاقية الشراكة التي كتشمل العديد من الجهات:

- اتفاقية تعزيز المنتج الثقافي باستثمار إجمالي ديال 5 مليار درهم؛

- اتفاقية تطوير المنتج الطبيعي باستثمار إجمالي ديال 2 مليار درهم؛

- قمنا كذلك بتعزيز عدة وجهات سياحية كمحطة تاغزوت التي تتعرف تطور كبير حاليا.

ومن جهة أخرى، اتخذنا مجموعة من التدابير لإنعاش الاستثمار السياحي، منها:

- تقديم إعانات لفائدة المستثمرين في الإيواء السياحي لتحسين جودة الخدمات المقدمة؛

- المواكبة عبر ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار التي كيميكنو من وضع إطار لإنعاش اقتصادي شمولي ومستدام؛

- وخلق شركات التنمية السياحية المحلية (SDR<sup>7</sup>) في 8 ديال الجهات ومازال مستمرين في الجهات الأخرى.

وأخيرا، لا بد من الإشارة إلى أن ورقة الطريق تطرقت لجميع أنواع المنتج السياحي الذي عليه الطلب وعندنا فيه مؤهلات في السلاسل الموضوعاتية والأفقية والتي كتعرفوها، والتي هي بالنسبة للسلاسل الموضوعاتية:

- المحيط والأمواج؛

- الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق؛

- سياحة المدن؛

- الشاطئ والشمس؛

- الصحراء والواحات؛

- سياحة الأعمال؛

- المدارات الثقافية؛

- السياحة الداخلية الخاصة بالشاطئ؛

<sup>7</sup> Sociétés de Développement Régional

## السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

الوزارة كتعطي واحد الأهمية كبيرة للحوار مع النقابات وكتعمل باش يبقى الموظف مستقر اجتماعيا ونفسيا، مع العلم أن هاذ الاستقرار الاجتماعي والنفسي هو اللي كيرفع من المردودية ديال الموظف وعنده دور أساسي في النتائج الإيجابية اللي كنعققوها، فتحنا قنوات التواصل مع النقابات الأكثر تمثيلية على مستوى قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعلى مستوى المؤسسات العمومية التابعة لها.

فعلى مستوى قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تدارت عدة اجتماعات مع النقابات الأكثر تمثيلية لمناقشة الوضعية الإدارية للموظفين، واتفقنا على مختلف المقترحات المتعلقة خصوصا بمعايير الترقى ودعم العمل الاجتماعي وغيرها.

وفيما يخص تحسين الوضعية الإدارية للموظفين داخل الإدارة، كنشغلوا باستمرار على تحسين شروط العمل ومعالجة الملفات الإدارية لموظفات وموظفي الوزارة داخل الأجال القانونية، وبفضل هاذ العمل كايين تحسن كبير بشهادة الشركاء ديالنا.

أما على مستوى غرف الصناعة التقليدية، عقدت الوزارة جلسات عمل مع جوج ديال النقابات اللي تيمثلو مستخدمي غرف الصناعة التقليدية، تم خلالها دراسة عدة قضايا لتحسين ظروف عمل مستخدمي هذه الغرف.

ونذكر أن غرف الصناعة التقليدية مؤسسات عمومية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وكندير مع النقابات الأكثر تمثيلية جلسة عمل لفتح باب الحوار، لمناقشة المشاكل المطروحة بالنسبة للقضايا التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

واحنا كوزارة كناكدو على غرف الصناعة التقليدية باش تعقد هاذ الجلسات مع ممثلي النقابات الأكثر تمثيلية بصفة منتظمة في إطار تفعيل حوار اجتماعي تبعاً لمنشور السيد رئيس الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

إلى جانب المنتج والوجهات، وذلك على غرار الدول المنافسة مثل تركيا ومصر وتونس.

السيدة الوزيرة،

في إطار استعداد بلادنا لاحتضان فعاليات رياضية عالمية، لاسيما كأس إفريقيا وكأس العالم، فلا بد أن تواكب وزارتك مجهودات الكبرى لضمان التنظيم الجيد لهذه التظاهرات من خلال:

- اعتماد تدابير انتقالية على المدى القصير من طرف الخطوط الملكية المغربية لمواكبة ارتفاع الإقبال على وجهة المغرب، في انتظار مضاعفة أسطولها الجوي، وكذا تحسين الربط الجوي الداخلي؛

- تحسين البنية التحتية الأساسية في المغرب من طرق وموانئ وفنادق ومعالم سياحية، وخاصة فضاءات الاستقبال بالمطارات الوطنية؛

- تبسيط الإجراءات الإدارية عند تقديم طلبات الترخيص لتشجيع الاستثمار في قطاعي الفنادق والمطاعم؛

- إعادة النظر في منظومة الضرائب المحلية لقطاع السياحة، بالإضافة إلى اعتماد سعر موحد للضريبة على القيمة المضافة لسلسة القيمة بالقطاع السياحي بأكمله، بما في ذلك الفنادق، دور الضيافة، المطاعم، المنتزهات الترفيهية، الأنشطة الرياضية، وكالات الأسفار والنقل السياحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا على ضبط الوقت.

نمر إلى السؤال السادس موضوعه "أسباب تعثر الحوار الاجتماعي بقطاع وغرف الصناعة التقليدية".

لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي يوسف السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، نسائلكم عن أسباب تعثر الحوار الاجتماعي بغرف الصناعة التقليدية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

رد السيدة الوزيرة.

## السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

احنا في الحقيقة بابنا مفتوح باش.. لجميع الاقتراحات، لا بالنسبة للوزارة ولا بالنسبة للغرف دياولنا، مع العلم أننا في إطارمراجعة القانون المنظم ديال الغرفة كناخذو بعين الاعتبار الاقتراحات ديال النقابات.

وكيف ما قلت غرف الصناعة التقليدية راه عندها الاستقلال المالي والإداري، وكنتوصلو في بعض الشكايات اللي كتبعوها وفي بعض الأحيان تتكون هاذ المشاكل إدارية، واحنا ما يمكنلينا نندخلو فيها.

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر إلى السؤال السابع موضوعه "النهوض بالصناعة التقليدية وأوضاع العاملين بها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة هناء تفضلي.

## المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير اللي غادي تقومو بها للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية وكذلك بأوضاع العاملين بها.

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيدة الوزيرة.

## السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

الوزارة في هذا الإطار كتشغل على 5 ديال المحاور:

1- البنيات التحتية؛

السيدة الوزيرة، سؤالنا كان محدد، وتنسولو على تعثر الحوار الاجتماعي فالغرف ديال الصناعة التقليدية، كون الغرف ديال الصناعة التقليدية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري لا ينفي المسؤولية ديالكم كقطاع وصي، احنا اليوم.. أنتوما السيدة الوزيرة تتقولو أنه كاين حوار احنا تناكدولكم أنه ما كاينش حوار.

واحنا كفيدرالية ديمقراطية للشغل، النقابة الأكثر تمثيلية في الغرف ديال الصناعة التقليدية، إيوا كيف؟

اليوم وزارتكم كاين واحد الصمت رهيب حول الخروقات اللي كتمارس فالغرف من طرف بعض الرؤساء، كاين تعطيل آلية الحوار في مجموعة ديال الغرف.

تحدثتو، السيدة الوزيرة، على المعايير ديال الترقية بالاختيار، اليوم فالغرف ديال الصناعة التقليدية كاين إبداع ديال واحد المعيار جديد ما أنزل الله به من سلطان، اللي هو سميتو المسؤول الممارس، هاذو موظفين بحكم القرب دياهم من السادة الرؤساء والمدراء، إما للانتماء السياسي إما للولاءات يعني الضيقة، يجري إقرار معيار خارج النصوص القانونية المنظمة في هاذ المجال اللي هو سميتو المسؤول الممارس!

اسمحي لنا، السيدة الوزيرة، كاين اليوم تواطؤ غير مفهوم ديال الوزارة مع استهداف الحقوق والحريات النقابية بغرف الصناعة التقليدية، واحنا كفريق اشتراكي ننبه لهاذ الموضوع هذا، ونحملكم المسؤولية السياسية فيه، لأنه لا استعداد لنا أننا نفرطو فالتراكمات الإيجابية اللي حقتها بلادنا بقيادة جلالة الملك في المجال ديال الحقوق والحريات، ونجيو غدا ونقولو حقا النقابات ضعيفة.

هاذ السلوكات وهاذ اللامسؤولية هي اللي كتدفع لخروج تعبيرات من خارج الإطار المؤسسي لتأطير الموظفين ولتأطير العمال، ومنين تخرج هاذ الشي من خارج الإدارات المؤسسية تنبدا ونقولو النقابات ضعيفة.

فالسلوكات ديال الحكومة ولا مسؤولية الحكومة في التعاطي الإيجابي مع التمثيليات النقابية وفقا للقانون هو اللي تيدفع فهاذ الاتجاه، فما نبغيوش نسمعو مستقبلا أنه كاينة نقابات ضعيفة أيضا في القطاع ديال الغرف ديال الصناعة التقليدية، لأنه نهنا واحتجو المناضلين فعدد من المواقع في الرشيدية وفي طنجة.

واليوم الوضع مرشح للانفجار في الدار البيضاء، اللي الفيدرالية الديمقراطية للشغل فيها عندها تمثيلية مطلقة، ومع ذلك لازال الرئيس ديال الغرفة متعنت ويرفض الحوار.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تعقيب السيدة الوزيرة.

- ثانيا، برنامج دعم المجمعين، والهدف هو رقم معاملات إضافي ديال 3 مليار ديال الدرهم؛  
- وأخيرا، إنشاء مراكز للتميز اللي بدينا فيها بفرع الزربية والفخار. شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

هل من تعقيب، الأستاذة هناء تفضلي.

### المستشارة السيدة هناء بن خيرو:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الأجوبة ديالكم.

وبالتالي، لا بد أن نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أنه قطاع الصناعة التقليدية هو قطاع ثقافي اجتماعي اقتصادي محض، قطاع اللي تيعيش في الكنف ديالو الألاف ديال الصناع التقليديين، قطاع اللي اعطانا الملايين ديال المنتوجات اللي متواجدة اليوم في السوق الدولية وكذلك في السوق الوطنية، قطاع اللي ساهم فخلق الشخصية ديال المغربي اليوم اللي كيعتبر بالثقافة ديالو وبالتراث ديالو، بالملبس، بالمطبخ، وكذلك بزينة المحيط ديالو.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، قطاع الصناعة التقليدية واللي تعزز اليوم بورش الحماية الاجتماعية اللي كيشرف عليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذلك اللي مكن العديد من الصناع التقليديين على أنهم تكون عندهم تغطية صحية.

نتكلم كذلك على ارتفاع عدد الصادرات لمليار ديال الدرهم في سنة 2022، نتكلم عن رقمنا السجل الوطني ديال الصناعة التقليدية، وبالتالي هاذي كلها مؤشرات تساعد على تطوير هذا القطاع.

إلا أنه هاذي المؤشرات الإيجابية، لا تمنع على أن نقول اليوم على أنه الصناع التقليدي يعيش وضعية صعبة.

وضعية صعبة أولا بسبب غلاء المواد الأولية، فمثلا لما نتكلم عن الصناعة التقليدية النحاسية، النحاس كان تدير 85 درهم اليوم تدير 175 درهم، الوضعية صعبة كذلك بسبب تراكم الديون ديال الواجبات ديال الكراء جراء وباء جائحة كورونا، وضعية صعبة كذلك بسبب المنافسة بسبب الآليات الحديثة، مثلا تنتكلمو على الآلة ديال الليزر اللي كتعوض فساعة واحدة 30 صانع تقليدي، وبالتالي هذا تسريح غير مباشر لليد العاملة ديال الصناع التقليديين.

السيدة الوزيرة،

كذلك، هناك ضعف ديال الدورات التكوينية المخصصة للصانع التقليدي، اللي ممكن أنها تشجع على الإبداع والمواكبة.

2- تحسين الجودة؛

3- التكوين المهني؛

4- المواكبة المالية؛

5- وكذلك الترويج والتسويق.

بالنسبة للبنيات التحتية اللي هي عبارة عن فضاءات للعرض والبيع وبفضل الجهود، عندنا اليوم 102 بنية تحتية مشغلة، و36 في طور التشغيل، و21 في طور الإنجاز و24 في طور الدراسة.

وكنساهمو في 8 ديال البرامج ديال تأهيل المدن العتيقة، في مراكش وسلا وفاس ومكناس والصويرة وتطوان وطنجة، وهذا بالإضافة لدور الصناعة اللي هي فضاءات كتمكن النساء من ورشات مجهزة للإنتاج والعرض والبيع والتكوين، ووصل العدد ديال هاذي دور الصناعة لـ 100 في المائة.

فيما يخص تحسين الجودة تم اعتماد لحد الآن 69 علامة جماعية، و307 مواصفة منها 13 إجبارية، وعندنا حاليا أكثر من 2400 وحدات إنتاج مصنفة.

فيما يخص التكوين المهني، عندنا الآن 62 مؤسسة تكوينية، منها 6 جديدة في العيون، كلميم، والداخلة واشتوكة آيت باها، وشفشاون وفي سلا كذلك.

ودزنا من 12.000 مسجل في 2022 إلى 16.000 في 2023، وإن شاء الله غادي نوصول لـ 19.000 العام الجاي.

وفيما يتعلق بتنمية قدرات الصناع، عندنا 15.000 شخص اليوم في التكوين المستمر في السنة، و3000 مستفيد سنويا من برامج محو الأمية الوظيفية، والتصديق سنويا على المكتسبات لـ 500 صانع.

فيما يخص المواكبة المالية للصانع التقليديين، درنا اتفاقية شراكة مع مؤسسات بنكية باش نقدمو منتوجات تمويلية جديدة بشروط تفضيلية، وكنكونو 5000 صانع سنويا في مجال الثقافة المالية بشراكة مع المؤسسات التابعة لبنك المغرب.

أخيرا، فيما يخص الترويج والتسويق، كمنظمو بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية معارض جهوية كل سنة، وبالنسبة للخارج عندنا اتفاقية شراكة مع علامات تجارية عالمية وكنشاركو فمعارض ومعارض دولية، كمعرض الأثاث في ميلانو (Les Galeries)، (Salone del Mobile) (Lafayette) في باريس، (El Corte Inglés) فالبرتغال.

وفي الأخير، بغيت نشير للمنهجية الجديدة، حيث وضعنا مقاربة تتركز على تطوير شامل للمنتوج في جميع المراحل، وعندنا 3 ديال البرامج:

- أولا، برنامج دعم التصدير، والهدف هو 2 مليار درهم كصادرات إضافية؛

بعض المؤشرات التي عندها دلالة مهمة.

حققنا الهدف المحدد ديال 10.000 مستفيد، 50% من أصحاب المشاريع الممولة انتقلوا من أنشطة الاقتصاد غير المهيكل إلى الاقتصاد المهيكل، 23.000 شخص استفادوا من التكوين في إطار المنصة "Forsa Academy"، النساء مثلوا 20% من المستفيدين.

أما فيما يخص حصيلة النسخة الثانية ديال سنة 2023، فهي عرفت عدة تحسينات مقارنة مع 2022، حيث دخلنا إجراءات للتتبع لمدة سنتين لتنفيذ المشاريع التي استفادت من التمويل، باش نضمنو جميع حظوظ النجاح ديالها، وكذلك رفعنا من عدد المستفيدين ومن نسبة النساء.

وكانت النتائج كالتالي:

- عدد المستفيدين غادي يوصل 11.200؛

- نسبة النساء المستفيدات وصلنا 45%؛

- و32.000 استفادوا من التكوين عن بعد.

إذن بالنسبة للنسختين بجوج غادي نكونو خلقنا تقريبا 40.000 منصب شغل، ووصلت نسبة النساء المستفيدات إلى 32% ونسبة الشباب 76%.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق المحترم.

المستشار السيد عادل بادل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

برنامج "فرصة" في نسخته الثانية إلى جانب "أوراش" من العلامات المضيفة الخاصة بالتشغيل الذاتي، والتي جاءت في البرنامج الحكومي، استفاد إلى حدود اليوم أكثر من 54.000 ما بين النسختين الأولى والثانية، جلهم من الشباب المعطل، خصوصا بالعالم القروي والأحياء المهمشة، 61% كما قلت، من المدن الصغيرة والقروية.

لذلك لا بد، السيدة الوزيرة، أن تشتغلو على إعداد تقييم لهذا البرنامج، خصوصا في صفوف المهنيين الحاملين للمشاريع، كاللجاري والصناع التقليديين ومختلف الحرفيين، الذين غالبا ما يشتغلون في القطاع غير المهيكل، 20% منهم من النساء، وهذا مهم بالنسبة لتأهيل المرأة خصوصا القروية منها، في إطار تعزيز مقاربة النوع الاجتماعي، ولكن نطمح إلى أكثر من هذه النسبة من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وتوفير الكرامة لها.

أخيرا، السيدة الوزيرة، تنلتمسو منكم عناية أكثر بالصانع التقليدي وتعزيز الوضعية المهنية والاجتماعية، باعتباره عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى السؤال الثامن وموضوعه "تقييم برنامج فرصة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي عابد تفضل.

المستشار السيد عابد بادل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن تقييم حصيلة تنزيل برنامج فرصة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيف ما كتعرفو، برنامج فرصة جاء تنفيذا للتوجهات الملكية ديال سيدنا الله ينصره، المتعلقة بإدماج الشباب في سوق الشغل، هو عرف نجاح كبير.

اليوم احنا فخورين بتحقيق نسبة 100% ديال تمويل 10.000 مشروع في إطار النسخة الأولى لبرنامج "فرصة" ف 2022، وكنتعزو بتجاوز الهدف ديال 10.000 مشروع إضافية في 2023.

ونذكر أن هاذ البرنامج كان ناجح لعدة أسباب:

- أولا، المنصة الإلكترونية (forsa.ma) التي أعطت لجميع المغاربة نفس الحظوظ للمشاركة فهاذ البرنامج؛

- ثانيا، منصة التعلم عن بعد "Forsa Academy"؛

- ثالثا، بفضل مجهودات فرق العمل التي اشتغلت بجهد فهاذ البرنامج.

فيما يخص حصيلة النسخة الأولى ديال سنة 2022، غنعطيكم

السيدة الوزيرة المحترمة،

حسب الأرقام التي أعطيتكم وما تضمنه وثائق مشروع قانون المالية 2024، فإن 80% من المشاريع تتواجد بالمجال الحضري، بينما 20% فقط بالمجال القروي، وهذا أمر مجحف، لذلك لا بد من تأهيل ومواكبة شباب ونساء العالم القروي لينخرطوا في هذا البرنامج الموجه لهم بالأساس.

مؤمنون بأنكم تشتغلون على إنجاح البرنامج وعلى أن يجد هذا البرنامج آثاره على أرض الواقع، لأن وقعه سيغير من البنية المجتمعية لحاملي المشاريع وسيطور من التسويق والبحث وإعطاء الأفضلية لهم من أجل الاستفادة من مختلف الصفقات التي تنجزها مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، ودون ذلك لا يمكن لهؤلاء الشباب الحاملون للمشاريع أن ينجحوا إذا لم يكن لهم منفذ أو استفادوا من حق الأفضلية.

ونحن متفقون معكم، السيدة الوزيرة، عندما عملتم على تحسين خدمة النسخة الثانية من خلال تبسيط المساطر ومصادر التمويل وعملتم على تعزيز التكوين والاحتضان والمواكبة، ولعل ورش الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية سيكون أحد المفاتيح الأساسية لتوسيع هذه القاعدة في أفق تنظيم الحرف وتأطيرها، وعلى رأسها غرفة الصناعة التقليدية التي تبقى تحت إشرافكم وسهل أن يكون لهؤلاء الشباب منفذ لها لتعزيز قدراتهم ومشاريعهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

بغيت نزيد بعض النقاط:

نعاود نذكر بأن الهدف ديال 2023، 10.000 مشروع وصلنا لها، و2023 الهدف فتناه، وإن شاء الله غادي نوصول 11.200.

غير خصنا نعرفو بأن فهاذ السنين توصلنا بحوالي 300 ألف طلب، واحنا فالحقيقة ما كرهناش نعطيو الدعم لأي واحد، وكنظن اليوم بأن كاين بزاف ديال الناس اللي غيقول لك بأنها "فرصة" اعطت (des promesses)، ولكن فالحقيقة 300 ألف بزاف، شنوتورينا هاذ 300 ألف هو أن الشباب المغاربة عندهم روح المقاومة، وهاذ الشي اللي خصو يبقا فبالنا، المغاربة عندهم روح المقاومة وعندهم مشاريع مهمة، واللي خصهم يعرفو هو أن هاذ التكوين اللي اخذوا اعطاهم خبرة ويمكن

لهم اليوم يمشيوي يقبلو على تمويل آخر، اليوم عندهم خبرة باش يبنوي المشاريع ديالهم ويبحثو على التمويل، كاين عدة برامج، ما كاينش غير "فرصة"، "فرصة" فالحقيقة تتمشى مزيان ولكن عدة برامج، لا مع الدولة ولا في القطاع الخاص، وخصهم حتى هوما دابا اللي عندهم هاذ الخبرة، خصهم يمشيوي يقبلو على الدعم، وإن شاء الله بهاذ الشي اللي تعلمو غادي ينجحو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر إلى السؤال التاسع موضوعه "وقع الحصيلة الإيجابية للسياحة على شغيلة القطاع".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

السي لحسن تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

عن وقع الحصيلة الإيجابية للقطاع السياحي نسائلكم، عن شغيلة القطاع نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيدة الوزيرة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

لا بد ما نذكر بالتأثير ديال الأزمة الصحية على القطاع السياحي، وكذلك على القطاعات المرتبطة به، ولهذا درنا في بداية 2022 برنامجا استعجاليا لإنعاش السياحة بـ 2 مليار ديال الدرهم، هاذ البرنامج مكنا باش نحافظو على مناصب الشغل وعلى استمرارية المقاولات السياحية باش تبقا خدامة، واشغلنا في نفس الوقت على الإنعاش والترويج والربط الجوي باش يرجع النشاط السياحي.

والحمد لله اليوم حققنا نتائج جد مهمة في 2022 وأرقام قياسية هاذ العام، وكنتوقعو أننا غادي نوصول إن شاء الله 14 مليون من هنا لآخر السنة.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إن تدخل الوزارة في القطاعات المنوطة بها على مستوى التدبير والتتبع ومواكبة تداعيات الأزمات التي عرفها الاقتصاد المغربي منذ أزمة كوفيد، إلى تداعي زلزال الحوز، مراكش، أكادير، تارودانت، الصويرة إلى آخره، إن على مستوى الإجراءات المتخذة كانت مشوبة بنمط من الارتجال وعدم متابعة الملفات العالقة في قطاع السياحة، وبالأخص تأثيرها على تسريح العمال بالفنادق والإقامات السياحية مراكش، أكادير، أرفود، إلى آخره، وهي من أهم الأقطاب السياحية بالمغرب.

السيدة الوزيرة،

إن الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة السياحة حول الأنشطة السياحية ومساهمتها في الاقتصاد المغربي لا تعكس حقيقة الوضعية المرتبطة باليد العاملة في الفنادق والمطاعم المصنفة ودور الضيافة، حيث أن نسبة التآطير والمراقبة والتقويم غير موجودة بتاتا، وتمثل في تغييب دور المفتشية العامة للقطاع، من أجل القيام بدورها في مواكبة الأزمة المركبة وانعكاسها على شغيلة الفنادق وانتشار ظاهرة التسريح والتحايل على مدونة الشغل وغياب الضمانات المؤطرة من طرف الوزارة بتنسيق مع السلطات المحلية ومفتشية الشغل، لحماية العمال وضمان حقوقهم، كما هو الحال حين تسعى الدولة لحماية حقوق المستثمرين، تاركة العمال والأطر لحال سبيلهم في مواجهة تداعيات الأزمات.

السيدة الوزيرة،

وعليه، فإن مشروع ميزانية الوزارة لم يقدم إجراءات عملية ولمموسة تساهم في تخفيف العبء على العمال وكافة العاملين في مهن السياحة، بل بالعكس نلاحظ أن الإحصائيات المقدمة لا تعكس الواقع الحقيقي التي تعيشه المدن السياحية الكبرى والمجالات المرتبطة بها من مهن تشمل النقل السياحي، خدمات، أساليب الوساطة في التشغيل، وتكرس نمط جديد من استغلال العمال وغياب احترام القوانين الجاري بها العمل.

السيدة الوزيرة،

من المفارقات المثيرة، قدمت وزارتك خارطة الطريق 2023-2026، أغفلت الاهتمام بالموارد البشرية وكيفية تأهيل العنصر البشري وتقديم الإجراءات الكفيلة بحماية الهشاشة في التشغيل واعتبار العمال في الفندقية والسياحة مجرد أرقام لا تعكس التقلبات الظرفية وكيفية مواجهة الأزمات لضمان حقوق العمال والمشغلين.

والأنكى من ذلك، إن وزارة السياحة لا تملك تصورا مندمجا للتكوين الفندقي والسياحي الذي يؤهل الأجيال الجديدة من الشباب

وهذا الانتعاش رجعات التشغيل في القطاع، ولكن في بعض المهن مازال كنعقاو صعوبة باش نلقاوا اليد العاملة، لأن واحد العدد ديال الشباب مشاوا لمهن أخرى فالوقت ديال الأزمة الصحية، وفي بعض الأحيان مشاوا لبلدان أخرى.

واحنا كنعشغلوا حاليا مع المهنيين باش نحسنو ظروف العمل والعيش للعاملين في القطاع، وفي ورقة الطريق، أعطينا أهمية كبيرة للعنصر البشري اللي خصصنا له جانب خاص به في السلاسل الأفقية بشراكة مع المشغلين.

وعندنا فهاذ الإطار شراكات مهمة، وحدة مع (OFPP) كتخصص تكوين الموارد البشرية، نذكر منها إحداث 12 مركزا للتكوين في المهن الملائمة مع ورقة الطريق في إطار شراكة، قطاع خاص-قطاع عام، تكوين الأطر، تكوين تميز كفاءات عالية، التكوين عن بعد لتمكين الجميع من الكفاءات، تكوين المكونين مع المعاهد الدولية المختصة.

وبالنسبة للشراكات اللي عندنا مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة، فهي كتهم التصديق على المكتسبات والإدماج في القطاع المهيكل، وبدينا في تفعيل الاتفاقية الخاصة بها، ولاحظنا أن المشغلين في قطاع السياحة انخرطوا معنا في تحسين ظروف العمل.

وفي الأخير، بغيت نشير أن العاملين في قطاع السياحة وعلى غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، استافدو من الزيادة اللي دارتها الحكومة ف<sup>(8)</sup>(SMIG)، واللي هي 10% على سنتين 2022-2023.

بالنسبة للفنادق المغلقة، هاذ الموضوع هو موضوع مهم اللي كنعشغلوا عليه مع المهنيين والجهات المعنية باش نلقاوا له حلول، وغادي نبدأ بالفنادق ديال ورزازات وأكادير، لأن كايين واحد النسبة كبيرة ديالهم اللي مازال مقفولة، تقريبا 30% ما بين ورزازات وأكادير، واليوم خصنا نلقاوا الحل وكنخدمو على ثلاثة ديال المحاور:

- أولا، خصنا ننعنو مستثمرين جدد ومهنيين باش يجيو يخدمو معنا فهاذ المشاريع؛

- ثانيا، خصنا نستغلو الإمكانيات اللي كيغطيها صندوق محمد السادس للاستثمار؛

- وخصنا كذلك.. عندنا الميثاق الجديد ديال الاستثمار كذلك.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب المجموعة المحترمة.

السي لحسن، تفضلوا.

<sup>8</sup> Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

في الأول لابد من الإشارة أن السياحة الإيكولوجية والمستدامة هي السياحة التي تحافظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية والمحيط الطبيعي، وكذلك تحافظ على الخصوصية المحلية بما فيها التنوع التراثي والثقافي وتقاليد وعادات الساكنة المحلية، وهاذ المبادئ كإبنة عند المغاربة منذ القديم وكيحافظو علمها وكيعطيها قيمة كبيرة.

الدراسات التي قمنا بها عند السياح الأجانب التي تيزورو بلادنا تيبينو بوضوح هاذ المسألة، حيث عندنا 88% منهم التي كيعبرو على رضاهم فيما يخص السياحة الإيكولوجية والمستدامة في بلادنا.

وفي العالم لاحظنا أن الإقبال على هاذ النوع من السياحة تيتزاد بقوة، خاصة بعد جائحة كوفيد التي أثرت على السوق السياحية العالمية، وعدد من السياح تيحسبونوع من الراحة والأمان فهاذ النوع من السياحة.

وفي ورقة الطريق قطاع السياحة 2023-2026، خصصنا سلسلة أفقية كاملة للسياحة المستدامة التي كتهدف إلى الحفاظ على التوازن البيئي والإيكولوجي، وكذلك على المكونات الأخرى التي تتخص الساكنة، والتي كتضمن الاستدامة، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية، وضعنا واحد مختبر الدفع التي تيشغل غير على هاذ الجانب بتعاون مع الشركاء ديالنا والجهات وخبراء مختصين في المجال.

وفي ورقة الطريق كذلك، خصصنا دعما خاصا للمشاريع التي كتهم التنمية المستدامة في إطار الشراكة التي عندنا مع (MarocPME) وكذلك شركة التنمية السياحية الجهوية التي درناها بشراكة مع الجهات.

وفي إطار القانون التي تينظم الإيواء السياحي الجديد، أعطينا كذلك أهمية كبيرة للجانب الإيكولوجي في عملية التصنيف.

كما أن بلادنا اخذت عدة إجراءات باش تشجع التنمية المستدامة ووضعت تحفيزات مهمة للمشاريع التي كتحافظ على هاذ الجانب في ميثاق الاستثمار الجديد.

وبغيت هنا نذكر ببعض المشاريع التي بدينا فيها، بحيث وقعنا على اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة (Utopia) التي هي متخصصة فتصميم وتطوير تدبير النوادي والقرى السياحية التي كإبنة فالمناطق الطبيعية، والهدف من هاذ الاتفاقية هو نديرو شبكة للمواقع السياحية البيئية، أول مشروع تنخدمو عليه هو غادي يكون فمنطقة والماس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

التعقيب للفريق المحترم، تفضلوا السيد المستشار.

الحامل للشواهد في مهنة الفندقية.

السيدة الوزيرة،

إن المغرب مقبل على تظاهرات كبرى دولية وقارية، غير أن وزارة السياحة بتخليها عن معاهد ومراكز كانت تساهم في تخريج أفواج تعتبر خزان للتقنيين المؤهلين في مهن السياحة والفندقية والخدمات والاستقبال والتسويق السياحي، ستخلف موعدها مع رفع التحدي لإنجاح تنظيم هذه التظاهرات.

السيدة الوزيرة،

إن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها يجب أن ترتكز على التدخل الآني والسريع لتأهيل القطاع السياحي وجعله رافعة للتنمية الاقتصادية لما يتيحها من موارد من العملة الصعبة وإعادة النظر في حكامته التي أهدرت بشكلها الحالي الكثير من المال العام.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى السؤال العاشر موضوعه "تطوير وتشجيع الاستثمار في السياحة الإيكولوجية والقروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لبسط السؤال.

تفضل السي عزيز.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيدة الوزيرة عن استراتيجية وزارتك من أجل تطوير السياحة الإيكولوجية والقروية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.



**المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:**

...أساسيا يساهم في خلق الثروة وفرص العمل، خاصة بين صفوف النساء، كما يعد مدخلا لإدماج أكبر للمناطق البعيدة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

غير أنه على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال، فإنها لم تحظ بالثمين اللازم، إذ أن هذا النمط من السياحة غير مستغل بما يكفي، حيث تعاني من مجموعة من النواقص، منها غياب أقطاب تنافسية وضعف الجاذبية للتسويق الترابي وتنظيم الفاعلين، مما يحول دون المساهمة في خلق دينامية متجددة تنتج الثروات وتخلق مناصب الشغل وتخفف عبء الهجرة القروية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تماشيا مع النداء الملكي حول تثمين الرأسمال اللامادي، خطاب العرش 30 يوليوز 2014، نود لفت الانتباه إلى ضرورة الاستثمار في التراث اللامادي كرافعة لدعم الاستثمار في السياحة القروية.

فعلى سبيل المثال، فإن جهة سوس- ماسة تزخر بمؤهلات تراثية وثقافية غاية من الأهمية، من حيث قيمتها التاريخية والفنية والأثرية، ما يزال بعضها قائما ومعمول به إلى اليوم، فيما البعض الآخر يصارع عوادي الزمن، مما يستدعي التعجيل بترميمه.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن النهوض بالسياحة القروية ببلادنا يستدعي العمل على:

- تقييم الإمكانيات السياحية الطبيعية والثقافية التي تقدمها المواقع التاريخية والإيكولوجية بالعالم القروي، كما قمتم به؛
- وضع مخططات للتهيئة قصد تطوير وتحسين جاذبية المواقع الأثرية والطبيعية بشراكة مع الجهات والجماعات المحلية؛
- العمل على تنمية التراث اللامادي ليتحول إلى ثروة حقيقية ومحفز لدعم سياحة قروية قادرة على ضمان تحقيق العيش الكريم وخلق فرص استثمارية؛

- تحسين وتنويع البنيات التحتية لفك العزلة وتسهيل الولوج إلى المواقع السياحية وتسهيل الحصول على تراخيص البناء والإصلاحات للمؤسسات السياحية من أجل تحسين مستوى المنتج السياحي القروي؛

- تطوير مشاريع التنمية السياحية القروية بالعمل على تقديم عرض مندمج، يشمل السلسلة بكاملها: الإيواء، التغذية، التنشيط، الجولات وتشجيع أنواع جديدة من الإقامة؛

- إنشاء مراكز التكوين المهني في مهن السياحة لتوفير يد عاملة مؤهلة

في العالم القروي؛

- تعزيز الالتقائية بين القطاعات الحكومية المتدخلة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، من أجل دعم سياسات متجانسة على الصعيد المحلي وعلى صعيد الجهة.

وفي الختام، نؤكد لكم، السيدة الوزيرة، بأننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب مستعدون للتعاون والانخراط في المبادرات التي تقودونها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي وموضوعه "الإجراءات المتخذة للنهوض بأوضاع الحرفيين والصناع التقليديين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

السي بوشعيب تفضل.

**المستشار السيد بوشعيب علوش:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا أعتقد أنكم ستختلفون معنا كون الصناعة التقليدية هي السياحة المغربية، فهي الجمالية والتميز الذي يؤثت ففضاءاتنا العامة والخاصة والذي لم تستطع أن تمسحه رياح الحداثة الجارفة.

هي هذا المجهود الذاتي الفردي للصناع، لم يكتروا للبحث عن المداخل بقدر ما اهتموا وضحوا لأجيال متعاقبة بحب الإبداع الحر في اليدوي المتوارث.

وها هي اليوم، رغم الجهود المبذولة تواجه العديد من التحديات:

- إغراق السوق الوطني بالمنتجات الأجنبية المشابهة والرديئة ومنخفضة التكلفة دون أية رقابة؛

- تغيير وجهة اليد العاملة نحو مصادر دخل أخرى، نظرا لتكلفتها الزمنية ومحدودية الدخل، حتى أن بعضهم تحول لطلاب معاش وبناع متجول؛

- الموجة الأخيرة من غلاء أسعار المواد الأولية؛

- إشكالية التسويق التي تبقى جد محدودة وغير منصفة؛

- غياب الدعم في فترة الحجر الصحي وما بعدها على غرار دعم

الصناعات الأخرى؛

- إنهاك القطاع بالأزمات كأزمة كورونا والأزمة العالمية التي اضطرت العديد معها إلى إغلاق محلاتهم.

واليوم رغم السجل الوطني للصناعة التقليدية، الذي تحدثتم عنه، السيدة الوزيرة، لكن ضعف حالة كثير منهم حالت دون أداء الاشتراك لصندوق (CNSS) وفضلوا التشطيب على إسمهم من غرفة التجارة والصناعة للاستفادة من (AM<sup>9</sup>)- التضامن.

أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة لعمال باتوا يعيشون بالتكافل الاجتماعي.

لذا نساءلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات المتخذة للنهوض بأوضاع الحرفيين والصناعيين التقليديين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيدة الوزيرة المحترمة على سؤال الفريق المحترم.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فالسؤال ديالكم تم طرح مشكل ظاهرة العولمة واستعمال التقنيات الحديثة.

فيما يخص هاذ النقطة بغيت نذكر فالأول أن القانون 50.17 الهدف ديالو هو حماية الصناعة التقليدية، لذلك أعطى لها واحد التعريف واضح، هي الأنشطة اللي العمل اليدوي كيكون فيها هو الغالب.

كما أننا درنا عمل هام بالنسبة لجميع الحرف في جميع أنحاء المغرب وبشراكة مع غرف الصناعة التقليدية، وحددنا 172 حرفة باش نحافظو عليها ونطوروها في نفس الوقت.

وحددنا كذلك شكون هو الصانع التقليدي والصانع التقليدي المعلم ومقاولات الصناعة التقليدية وتعاونيات الصناعة التقليدية، كما وضعنا السجل الوطني اللي هورقعي ويمكن التتبع ديالويوميا وهو الآن مفعل في جميع جهات المغرب وعدد المسجلين فيه وصل كيف قلت ل 377.000 صانع تقليدي، وصلنا كذلك إلى تسجيل أكثر من 620.000 صانع ف (CNSS).

وكيمكن هاذ السجل الوطني من حماية كذلك المواطنين المغاربة

والمستهلك، لأننا غادي نكونو متأكدين بأن المنتوجات والخدمات تم تقديمها من طرف حرفيين اللي عندهم الكفاءات والتكوين المناسب، خاصة إلى عرفنا أن بعض الحرف كهم سلامة وصحة المواطنين كالخار والحلاقة والكهرباء وصيانة وسائل النقل، وغيرها.

كذلك، فيما يخص المحافظة على الحرف، درنا برنامجا مهما بشراكة مع (UNESCO<sup>10</sup>) اللي هو "الكنوز الحرفية المغربية"، هاذ البرنامج كيستهدف 32 حرفة اللي عندها حمولة ثقافية، وفي النسخة الأولى 2023 بدينا ب 6 ديال الحرف اللي هي: البلوزة الوجدية وصناعة السروج المطرزة والزليج التطواني ونسج الخيم والطرز السلاوي وصناعة الآلات الموسيقية، وأعطينا الانطلاقة فالتكوين فهاذ الحرف فالأسبوع الماضي ل 57 شابة وشاب.

من ناحية أخرى، كنشغلو على عدة محاور للنهوض بهاذ القطاع واللي كهم:

أولا، البنيات التحتية اللي هي فضاءات للعرض والبيع ودور الصناعة؛

ثانيا، تحسين الجودة وعندنا حاليا أكثر من 2400 وحدة إنتاج مصنفة؛

ثالثا، التكوين المهني اللي وصلنا فيه ل 16 ألف مسجل في 2023؛

رابعا، المواكبة المالية عبر شراكات مع مؤسسات بنكية باش نقدمو منتوجات تمويلية جديدة بشروط تفضيلية؛

وخامسا، الترويج والتسويق، وهنا تنذكر بأن "دار الصانع" نظمت منذ 2022، 24 تظاهرة عالميا ف 14 دولة، ونظمنا محليا بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية أكثر من 60 معرضا في جميع جهات المملكة سنة 2022.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

إن الاعتناء بالصناعة التقليدية، السيدة الوزيرة، يمر بالضرورة من خلال الاعتناء بالعاملين بها، لذا فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لتمييز المنتج التقليدي المغربي وحمايته من التقليد واتخاذ تدابير جمركية وقائية.

النهوض أكثر بالتسويق الداخلي والخارجي، إذ على الرغم من الجهود التي ذكرتم فيها، إلا أن التسويق، خاصة الخارجي، لا يستفيد منه ذلك الحرفي الصغير، مولات الزربية والطرز والشربيل

<sup>10</sup> United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

<sup>9</sup> Assurance Maladie Obligatoire

جا فالسؤال ديالكم، فكيفما كنعرفو هاذ المدينة كنعرف انتعاشة سياحية جد مهمة، وفيها عدد كبير ديال المهنيين، هاذ الشئ علاش كنعرفو فيها 1210 مرشد سياحي، يعني 26% من العدد ديال المرشدين السياحيين فالمغرب، فيهم 895 مرشد مدن والمدارات السياحية، و315 مرشد الفضاءات الطبيعية.

فهاذ 1210 مرشد سياحي، 522 مرشد سياحي، يعني 43% تمت تسوية الوضعية دياهم في إطار الامتحانات المهنية اللي تنظمت ف 2018 وكذلك ف 2023.

نبغي نوضح واحد النقطة مهمة متعلقة بممارسة المهنة اللي هي أن القانون رقم 05.12 كيمنح الحق للمرشد باش يمارس العمل ديالو فين ما بغى فالمغرب، ولكن بالنسبة للمرشد السياحي المرافق لمجموعة من السياح اللي كيتجاوز 20 سائحا بالنسبة لمرشد المدن والمدارات السياحية و15 سائحا بالنسبة للمرشد الفضاءات الطبيعية، إلى كان خارج المنطقة ديالو، الجمعية الجهوية ديالو، خصو يخدم مع مرشد سياحي محلي.

وباش يمكن لينا نرفعو من قدرات المرشدين السياحيين، نص القانون على إجبارية تتبع تكوين أولي من أجل الولوج للمهنة وتتبع برنامج تكويني كل ثلاث سنين، باش يمكن المرشد السياحي يقدم خدمات ذات جودة عالية.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

التعقيب، مولاي عبد الرحمان، تفضلوا.

#### المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على هاذ التوضيحات.

ذكرتو، السيدة الوزيرة، على عدد السياح اللي جاو للمغرب سنة 2023، وصلو 14 مليون سائح، هاذ الرقم ما يمكن لنا إلا نفتخرو به، أنا من ساكنة مدينة مراكش، وتنعيش المشاكل ديال المرشدين السياحيين، لأن مراكش تتعتمد تقريبا واحد 90% من المداخيل ديال المدينة على السياحة.

أما بالنسبة للمرشدين السياحيين، بغيت نقول لك، السيدة الوزيرة المحترمة، بأنه المرشدين السياحيين تيعانيو فصمت، تيعانيو من الدخلاء، كاينين وكالات أجنبية كتجي وكتجيب معها المرشدين دياولها، وبالنسبة لهاذ المرشدين ماكيستافدو من حتى شي حاجة، تيعانيو البطالة وتيعانيو التهميش، وتيعيشو واحد الوضعية اجتماعية كارثية.

الذي لا يصلون إلى الضفة الأخرى، فأسواقنا غارقة بالمنتجات التركية والإسبانية والصينية، ولا يزال منتوجنا التقليدي حبيس الحدود.

ولماذا كذلك، لا يتم تعميم المعارض التضامنية على جميع جهات المملكة؟

التدخل لتخفيف هامش الربح للوسطاء على حساب الصناع، نؤكد على توسيع المستفيدين من التكوين، دعم التمويل وتوفير المواد الأولية بأسعار معقولة.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه "حالة العطالة التي تعيشها فئة واسعة من المرشدين السياحيين بمدينة مراكش".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

مولاي عبد الرحمان تفضل.

#### المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن العطالة التي يعيشها المرشدين والمرشدين السياحيين بمدينة مراكش نسألكم؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

#### السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

المرشد السياحي كيلعب واحد الدور كبير في تثمين التراث الطبيعي والثقافي الوطني والصورة اللي كنعطو للسائح.

مهنة الإرشاد السياحي كينظمها القانون رقم 05.12 اللي تدار باش يرفع من جودة الخدمات فهاذ المهنة.

بالنسبة للمرشدين السياحيين اللي كي عملو فمدينة مراكش، اللي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه "دعم السياحة الجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

السيد الوزير،

الأخوات، الإخوان،

سؤال الفريق يتجه نحو دعم السياحة الجبلية، السيدة الوزيرة المحترمة، فماذا أعددتكم للنهوض بهذا القطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصادالاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السياحة الجبلية أصبح عليها واحد الطلب كبير، سواء من طرف السياح المغاربة أو السياح الأجانب، بلادنا تتوفر على مؤهلات كبيرة فهذا المجال في مختلف جهات المملكة وخارطة الطريق للسياحة التي الهدف ديالها هو 17.5 مليون سائح في أفق 2026 كتعتمد على 9 ديال السلاسل الموضوعاتية و5 دالسلاسل أفقية.

فالسياحة الجبلية كتلعب فيها واحد الدور مهم، سواء في السياحة الداخلية أو في السياحة التي موجهة للأجانب، وعندنا مختبرات الدفع التي واحد فهم متخصص في السلسلة التي كتهم السياحة الجبلية.

كذلك، وضعنا بتنسيق مع المكونات المحلية برنامجا لتطوير المنتج السياحي الطبيعي بالمناطق الجبلية، هاذ البرنامج كيمكن من خلق أنشطة ترفيهية، خلق مكونات الإرشاد السياحي، خلق منتجعات سياحية على مستوى السدود والبحيرات، خلق منتجعات سياحية ترفيهية في المناطق الجبلية.

ذكرتو الامتحان ديال المرشدين السياحيين، السيدة الوزيرة، كان تقريبا 1800 مرشح اللي ترشحوا فالامتحان، نجحو 80 بالنسبة لسنة 2023، اللي دوزو الامتحان مؤخرا، وقعو خروقات وبلا ما نجبدو واحد الفضيحة وقعت في المندوبية الإقليمية اللي في الحقيقة تنسيء للسمعة ديالكم والمجهودات الجبارة اللي تتقوموها السيدة الوزيرة.

من هذا المنبر بغيناكم تاخذو إجراءات في حق واحد الموظف تما اللي كان بطل ديال هذه التجاوزات، وراه الملف في يد القضاء، وهاذ الشيء اللي غادي نقول لك السيدة الوزيرة عاودوردو البال، لأنه كاينين شباب كيمضرو 7، 8 داللغات وما تهزوش فهاذ الامتحانات هاذو، بغينا نشوفو المعايير اللي اعتمدت عليهم الوزارة ديالكم فهاذ الامتحان هذا.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة هل من تعقيب؟

تفضلوا.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصادالاجتماعي والتضامني:

السيد المستشار،

كيفما جاء فالجواب ديالي، مهنة الإرشاد السياحي مهمة جدا لأنه تيكون سفير ديال بلادنا مع السياح.

الامتحانات اللي تدارت، تدارت محليا من عند لجان المحلية، اللي كيعرفو الناس واختارو هاذ الناس اللي عندهم كفاءات، الواحد يهضر لغة ولا 8 داللغات مزيان، ولكن خصهم كفاءات، ماشي غير في اللغة، خصهم كفاءات ميدانية.

اليوم اللجان اختارت فالمغرب كامل 1299 مرشد، هذا العدد كيمثل زائد (37%) على المرشدين اللي كاينين حاليا، اللي هوما تقريبا 3500 يعني واحد القدر كبير، واخداو الناس كاملين اللي عندهم كفاءات، ما قلناش غادي ناخذو 80 هنا و10 هنا وسميتو، كاع الناس اللي كان عندهم كفاءات تخداو، وهذا العدد المهم غادي يمكناش نزيدو في الانتعاش ديال السياحة التي كتعرفها بلادنا.

والحمد لله، اليوم مع المستقبل ديال السياحة ومع الأهداف الطموحة التي عندنا راه يمكن هاذ الكفاءات الأخرى تزداد إن شاء الله على هاذ المرشدين السياحيين اللي كاينين حاليا.

شكرا.

ولا زلنا نطمع كثيرا ونطمح كذلك إلى خلق أماكن أخرى في مختلف المناطق الجبلية، الحمد لله مغربنا غني بطبيعته الجبلية، سواء في الشمال أو في الجنوب، فهناك الإبداع أو البحث عن مواقع أخرى ستكون له إيجابيات كثيرة، خاصة ونحن في حاجة ماسة إلى المزيد من توافد السياح على بلادنا.

السيدة الوزيرة،

هاذا الاجتهاد اللي كنلمسوه مشكورة ومشكور الطاقم ديال الوزارة اللي تيساعدكم، ومشكورة الحكومة اللي مدعمة هاذ السياحة، فكنتمنى غدا نلقاوا أننا اكتشفنا موقع سياحي جبلي، خاصة في عدة أقاليم، مثلا تاونات، الحسيمة، إفران، فهناك عدة مناطق لا يسع الوقت لسردها، كلها مناطق جبلية، ولكن فيها مناظر تشد الناظرين، مناظر تغري الناظرين كذلك.

فأتمنى أن تستمروا في اجتهاداتكم حتى نجد مستقبلا مواقع جبلية سياحية، وما أكثرها في بلدنا الحبيب مع التشجيع.

وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة، هل من تعقيب؟

إذن نمر إلى السؤال الرابع عشر والأخير في هذه الجلسة، جلسة الأسئلة الشفهية، موضوعه "غلاء ليالي المبيت بالمؤسسات السياحية بمراكش".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

مولاي عبد الرحمان، تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

موضوع غلاء ليالي المبيت بالمؤسسات السياحية بالمغرب وخاصة بمراكش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة للرد على السؤال.

ولتفعيل هذا البرنامج، عقدنا شراكات مع الجهات باش نمولو هاذ المشاريع وبدينا فتنزيل هذا البرنامج في بعض الجهات، من بينها جهة بني ملال- خنيفرة بغلاف مالي ديال 172 مليون درهم، جهة مراكش- آسفي بغلاف مالي ديال 105 مليون درهم، جهة درعة- تافيلالت بغلاف مالي ديال 1.4 مليار درهم، والمشاورات مازال جارية مع باقي الجهات.

نعطيكم أمثلة لمشاريع منجزة خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير السياحة الجبلية:

بجهة بني ملال- خنيفرة:

- إعادة التأهيل والتمتين السياحي لمنتزه عين أسردون؛

- تأهيل "منتزه تاغبالوت" بقصبة تادلة؛

- تأهيل منتزه موقع "تامدة" بزاوية الشيخ؛

- إعادة تأهيل عشرين مؤسسة سياحية جبلية من بين 40 مبرمجة بأزيلال؛

- خلق مركز الاستقبال والتوجيه بأزيلال والذي تدبره جمعية "جيوبارك مكون".

بجهة درعة- تافيلالت:

- خلق مركز استقبال ديال زاكورة والي يدبره المجلس الإقليمي للسياحة.

بجهة فاس- مكناس:

- خلق مركز الإرشاد السياحي الدار الحمراء بصفرو.

ولتحفيز الاستثمار بالمناطق الجبلية، وضعنا دعم يمكن يوصل ل 30% بالنسبة لمشاريع التنشيط السياحي، وكذلك الدعم التقني اللي يمكن يوصل حتى ل 90% من تكاليف الدراسات والاستشارات والمساعدة التقنية والتكوين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق الاستقلالي، السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا.

السيدة الوزيرة،

لا يسع الفريق الاستقلالي إلا التنويه بهاذ الجهودات، سيما ونحن نستمتع وبإمعان لما ستقوم به الوزارة من خلق نواة سياحية في مختلف الأقاليم.

جميع المهتمين بالشأن السياحي في بلادنا، بأنه منذ هاذيك التظاهرة اللي انعقدت فمراكش ديال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وربما قبل منها شي شوية ارتفعت أثمان الخدمات السياحية بمراكش، جميع الخدمات السياحية اللي كتقدمها الفنادق المصنفة وغير المصنفة والرياضات وحتى الشقق المفروشة.

والمشكل هو أنه منذ هاذ التاريخ والأثمنة لازالت على حالتها، حتى مع انتهاء هاذ التظاهرة، بمعنى أن الأثمنة ما بقاتشاي تتخضع للقانون ديال العرض والطلب، ولكن مع كامل الأسف تتخضع فهاذ المؤسسات السياحية للمنطق ديال المضاربة.

أنا نتنفهم، كما قلت السيدة الوزيرة، بأنه احنا فواحد السوق وفواحد البلد ليبرالي اللي قائم على حرية الأسعار، كنتنفهم بأن جزء يسير من هاذيك الزيادة مبرر، لأنه كاين ارتفاع التضخم وكاين ارتفاع أسعار المواد، ونتنفهم أيضا أنه فالمناسبات اللي تكون فيها تنظيم تظاهرات بحال هاذي تكثر الطلب على العرض وتكون واحد شوية ديال الزيادة فالأثمان.

ولكن اللي ما نتنفهمشاي هو أنه تضاعف الأسعار ثلاثة د المرات وأربعة د المرات وتبقى كذلك إلى يومنا هذا، هذا جشع لا أخلاقي في وجهة نظري من قبل بعض المهنيين، تضرِب السياحة فبلادنا وربما تيعرقل الإستراتيجيات والأهداف ديال الحكومة فهاذ القطاع، خاصة وكما قالوا بعض الإخوة، بأن بلادنا مقبلة على تنظيم تظاهرات كبيرة، تظاهرات رياضية وتظاهرات فنية وإلى آخره.

اليوم، نتعتقد بأن الفنادق وخاصة المصنفة كتعاني من واحد الضعف ديال الإقبال وقلة الزبناء، طبعا هذا نتيجة حتمية للارتفاع الكبير ديال الأثمان، كما قلنا.

وعليه، الحكومة في وجهة نظري اللي دعمت ولازالت تدعم هذا القطاع، لا يجب أن تسكت عن هاذ الأمر، خص تمارس واحد الضغط من أجل وضع ميثاق أخلاقي مع المهنيين، يتضمن وضع سقف للأثمنة لا يجب تجاوزه.

وبالمناسبة، كنجدد الدعوة ديالي إلى فرض إظهار أثمان الخدمات والسلع الموجهة للسياح وللعوم على غرار أثمان مواد الصناعة التقليدية اللي كثر الحديث عليها اليوم، كما ينص على ذلك القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

هل من تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلوا.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

كيف ما قلت في الجواب السابق، مدينة مراكش تتعرف انتعاشة سياحية قوية، والحمد لله بلادنا تمكنت من تنظيم الاجتماعات السنوية ديال البنك الدولي وديال (FMI<sup>11</sup>) في مراكش في أكتوبر/نوجاح، وهاذ الشي تبين أن القطاع السياحي في مراكش وفبلادنا عموما عندو قدرة كبيرة باش يواجه التحديات.

بالنسبة لموضوع أثمنة المؤسسات السياحية بمراكش، كيف ما تتعرفو، فإن أثمنة الخدمات السياحية تابعة للقانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وهاذ الأسعار تتبع للعرض والطلب، والأثمنة تتكون منخفضة في الوقت اللي تكون السفر إما مبرمج على بكري أو لا ما شي في الأوقات اللي فيها الطلب أكثر من العرض.

ورغم أنه تبيان أن بعض الفنادق عندهم الأثمنة مرتفعة، الدراسات اللي تنديرو تبيينو العكس، نعطيكم مثال فهاذ الصيف درنا واحد الدراسة اللي قارنتنا فيها الفنادق ديال المغرب 3 النجوم والفنادق فالخارج فهاذ البلدان اللي تيمشيولها المغاربة في آسيا وفي أوروبا، ولقينا بأن الوقت اللي تبيكون 3 النجوم تيسوى 350 درهم لليلة تبيكون فهاذ البلدان ما بين 900 درهم و1700 درهم، و4 نجوم اللي تبيكون تيسوى 1000 درهم للبيت، تبيكون فهاذ البلدان بين 1400 درهم و2200 درهم.

ولكن هاذ الشي ما تيمتعتناش باش نشغلو ونحسو المهنيين والتمثليات المهنية ديالهم، باش معلوم، يخفضو الأثمنة ديالهم، وتشتغلو كذلك فورقة طريق باش نديرو منتوجات اللي تبيغيوها الأسر المغربية بأثمنة مناسبة من خلال تحفيز الاستثمار فهاذ المجال.

وما ننساوش كذلك القانون الجديد ديال الإيواء السياحي اللي غادي يدخل أنواع جديدة ديال الإيواء بحال الإيواء البديل وعند الساكنة وغيرها، واللي غادي يرفع من العرض وبالتالي الأثمنة غادي تنزل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن نعود إلى تعقيب الفريق المحترم مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليل:

شكرا السيدة الوزيرة.

وعلى كل حال، احنا طرحنا هاذ السؤال بعد ما عاينا بحال اللي عاين

<sup>11</sup> Fonds Monétaire International

واللي غادي يمكن كذلك من الرفع من العرض، حيث غادي يدخل في القطاع المهيكّل أشكال جديدة ديال الإيواء، واللي غادي يعطيو الطاقة الإيوائية كبيرة اللي غادي يكونو عندهم أئمنة مناسبة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نرحب بالسيد وزير الميزانية.

ونشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

بهذا نكون قد استوفينا، أو يكون جدول أعمال جلستنا اليوم قد استنفذ مطلبه.

وننتقل إلى الجلسة الخاصة بالتشريع.

#### السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار.

هو اللي بغيت نضيف هو أن خصنا نشغلو على تقوية العرض السياحي، وهذا هو اللي مهم.

اليوم عندنا القانون رقم 80.14 اللي كتنزلوه اللي هو متعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي أخرى، اللي الهدف منه هو تحسين جودة الخدمات المقدمة على مستوى المؤسسات السياحية وضمان تنافسيتها، وجعل العرض السياحي الوطني يتماشى مع المعايير الدولية، وملاءمة العرض السياحي مع متطلبات السياح فيما يخص الجودة والسلامة وحفاظ الصحة والتنمية المستدامة.

## محضر الجلسة رقم 134

**التاريخ:** الثلاثاء 7 جمادى الأولى 1445 هـ (21 نوفمبر 2023 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** ساعة وست دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والأربعين مساءً.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر (مودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من لدن السيد رئيس الحكومة):

2- مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لدعم الاجتماعي (مودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من لدن السيد رئيس الحكومة):

3- مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب).

**المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- أولا، مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والمودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من لدن السيد رئيس الحكومة؛

- ثانيا، مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، والمودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من لدن السيد رئيس الحكومة؛

- ثالثا، مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري

الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء كل من لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ورئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وللسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وللسيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية على الجهود التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

**السيد مصطفى بابتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة أمام مجلسكم الموقر لأقدم مشروع القانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، الذي يندرج في إطار ما تشهده بلادنا من تطور مستمر بفضل المشاريع والإصلاحات الكبرى التي تعزز نموذجها الاجتماعي والتنموي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، حيث شكل ورش الحماية الاجتماعية، الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تنويجا لمسار الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا.

وقد تمت بلورة هذا الورش المجتمعي الهام وفق مقاربة استشرافية محكمة، استنادا إلى أحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي وضع الأسس والمبادئ التي يبنى عليها هذا الورش، كما شكل خارطة طريق مهيكلتة من أجل تنفيذ هذا الإصلاح، وفق محاور محددة وتأطير زمني محكم، مع تفصيل مختلف الجوانب المتعلقة بالسكنة المستهدفة وآليات التمويل وكذا نموذج الحكامة



الذي ينبغي اعتماده.

فبعد التنزيل الفعلي للشق الأول من هذا الورش المتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والتي أكد من خلالها جلالته على ضرورة تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ابتداء من شهر دجنبر من سنة 2023، يأتي مشروع القانون المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر ليمهد الطريق للإطلاق الفعلي لهذا البرنامج.

وهكذا، يحدد الباب الأول من مشروع هذا القانون مكونات نظام الدعم الاجتماعي المباشر وشروط الاستفادة منه، حيث ينص على نوعين من الإعانات، إعانة الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة والإعانة الجزافية.

ويتضمن المشروع كذلك بعض القواعد المؤطرة لعدم الجمع بين الاستفادة من الإعانات المحددة في مشروع القانون وإعانات أو تعويضات عائلية يتم منحها طبقاً لنصوص تشريعية أو تنظيمية أخرى.

كما حدد المشروع بعض الفئات المستثناة من نظام الدعم الاجتماعي، كما يحدد الباب الثاني من المشروع مسطرة الاستفادة من نظام الدعم الاجتماعي.

أما فيما يخص تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر، فتم تخويله لهيئة تحدث لهذا الغرض، مع التنصيب على أنه في انتظار تنصيب أجهزة هذه الهيئة، تؤهل الإدارة لتعهد إلى كل هيئة عامة أو خاصة بأن تقوم بصورة انتقالية بتدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وفق اتفاقيات تبرم لهذا الغرض، تحدد على الخصوص كيفية التدبير ومسطرة الاستفادة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد أن أقدم بجزيل الشكر والامتنان للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، رئيساً وأعضاء، على تفاعلهم الإيجابي مع مشروع هذا القانون، الذي حظي بالمصادقة بالإجماع داخل اللجنة الموقرة، شاكرًا لهم مساهمتهم الفعالة في إخراج هذا المشروع الاجتماعي الهام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى تقرير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، أظن أنه وزع ورقيا وإلكترونيا.

شكرا السيدة المقررة.

إذن نمر للمناقشة، إذن كما جرت العادة الإخوة الرؤساء لكم كامل الصلاحية في التدخل شفويا أو تقديم المداخلات مكتوبة، قصد إدراجها في المحضر.

إذن السي زيدوح غادي تدخل باسم الأغلبية؟

تفضل السيد الرئيس، تفضل.. تفضل السي زيدوح.

**المستشار السيد محمد زيدوح:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، في إطار النقاش على مشروع القانون 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي، الذي هو في الحقيقة يمكن لنا اعتباره احنا كأغلبية اليوم بأنه هادي ثورة ملك وشعب جديدة، لأنه هذا الدعم المباشر جاء في سياق لمدة سنتين والحكومة كتشغل عليه، بداية ذي بدء التغطية الصحية والتي تعطت واحد الشمولية ديالها والتي هي شيء أساسي، واليوم الدعم المباشر والدعم المالي بالنسبة للسكن وإلى غير ذلك، هذه السياسة بامتياز سياسة اجتماعية كنعتهرو بأن هاذ الدعم المباشر جاء لتتويج لواحد العمل الذي كان عندو دائما توجه اجتماعي بالنسبة للحكومة وللأغلبية بصفة عامة.

كما أنه لا يمكن إلا أن نكون بجانب هاذ المشروع لأن هادي توجيهات ملكية سامية، ولا يمكن إلا أن يكون كذلك الاستفادة منها هم المواطنين والعائلات الهشة التي تقريبا أقل إعانة غتكون هي 500 درهم بالنسبة لأقل أحد يمكن يتوصلوها، وهذا شيء أساسي ومهم، كما أنه غادي يلعبو حتى الدور كذلك نحافظو غير على الكرامة ديال المواطنين ديال هاذ الجماعة التي ما كان عندهم حتى شي مدخول اللي غيولي عندهم واحد مدخول الذي يمكن ليه يعطيهم غير جزء قليل من الكرامة واحترام ماء الوجه لهذه الفئة، التي حقيقة هي أساسية وأساسية جدا.

ولذلك، هاذ الدعم المباشر تيجي وتيطوقو بواحد إحداث وكالة التي غادي تناقش كذلك هي الوكالة لتدبير هاذ الدعم المادي المباشر، وهذا شيء أساسي لأنه كان نقاش داخل اللجنة كان عندنا رهانات بأنه لا بد أن نحافظ على سلامة التدبير المالي لهذا الدعم المباشر حتى أن يكون سليما ولذلك جاء في الفصل الذي غيتناقش هو إحداث الوكالة التي غيكون عندها مجلس إدارة والتي غادي تحمي المالية ديال هاذ المجلس والتي غادي تحمي كذلك لأن غادي تمشي هاذ الإعانة لمن يستحقها حتى يكون بكل وضوح وبكل الشفافية.

ونحن في الأغلبية لا يمكن إلا أن نكون نصوت بالإيجاب على هذا

المشروع، لأنه نعتبره مشروعا اجتماعيا بامتياز وأساسي.

ونشكرك السيد الرئيس والحضور الكريم.

### السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى الفريق الحركي.

السيد الرئيس، تفضلوا السيد الرئيس، غادي تدخلو ولا تسلموه؟

تفضل السيد الرئيس السي مبارك.

### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

هذا المشروع الهام الذي يعزز النموذج التنموي الاجتماعي ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يساهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين والحد من أوجه التفاوتات الاجتماعية، انطلاقا من نظام الدعم المباشر الرامي إلى تطبيق بعض أحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

وفي البداية، ننوه بالنقاش الإيجابي والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المشروع، والشكر موصول إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة على التفضل بتقديم هذا المشروع الهام أمام مجلسنا وعلى تفاعله مع ملاحظات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لقد كان ملف الدعم الاجتماعي المباشر وتوحيد وتجميع أنظمة وبرامج الدعم وضبط وتحسين آليات الاستهداف وتقنينه وتنظيمه من المطالب الأساسية والدائمة والملحة للحركة الشعبية، انسجاما مع مرجعيتنا التي تجعل دائما وأبدا تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطن المغربي والاهتمام بالشأن الاجتماعي عموما على رأس أولوياتها.

ومن هذا المنطلق نؤكد في الفريق الحركي تنويعنا واثميننا لهذا الورش الملكي الاجتماعي الكبير، الذي جاء تطبيقا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

يأتي هذا المشروع في سياق وطني اجتماعي صعب ويتسم بارتفاع نسب الفقر والهشاشة في صفوف المغاربة وفق أرقام المندوبية السامية للتخطيط، إذ أكدت هذه الأخيرة ارتفاع معدل الفقر المطلق بالمغرب من 3% سنة 2021 إلى 4.9% في 2022، مع تسجيل ارتفاعه بالمناطق القروية والجبلية من 6.8% إلى 10.7%.

كما يأتي هذا الورش أيضا في سياق تسجيل معاناة الفئات المتواجدة في وضعية صعبة على غرار ذوي الإعاقة والمسنين والأسر الحاضنة لهم والنساء الأرامل والمطلقات وأبنائهن وتوالي سنوات الجفاف وانعكاس ذلك على وضعية الفلاحين والكسابة وارتفاع نسب التضخم، مما نجم عنه ارتفاع أسعار المواد الأساسية والسلع والخدمات وتدني القدرة الشرائية للمواطنين.

كما نسجل اتساع التفاوتات المجالية والترابية والجهوية والاجتماعية، وهو ما يعكس محدودية آثار بعض البرامج الاجتماعية والتنموية كبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية المشرف على نهايته هذه السنة، وهو واقع يكشف بجلاء، السيد الوزير، تعدد الفئات المستحقة للدعم الاجتماعي المباشر.

ومن هذا المنطلق، نثير في الفريق الحركي تخوفنا من إقصاء بعض الفئات المستحقة والأفراد المستحقين للدعم، مما ستفتح المجال أمام الاحتجاجات واتساع ظاهرة الاحتقان والاستقرار الاجتماعيين، خصوصا أن نظام الدعم الاجتماعي المباشر شدد في احتساب المؤشر الاجتماعي والاقتصادي وعتبة الاستحقاق باعتماد الحالة السوسيو-اقتصادية والإنفاق السنوي على الماء والكهرباء وعلى الاستهلاك، مع ربط الاستفادة من الدعم بالتسجيل في السجل الاجتماعي الموحد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إذا كان لنظام الدعم الاجتماعي المباشر أهمية بالغة، إلا أنه من منظورنا في الفريق الحركي لا ينبغي أن يكون إقراره وتنزيله مدخلا للإلغاء صندوق المقاصة، الذي يلعب دورا هاما في دعم بعض المواد الغذائية والطاقيه الأساسية، لكن في نفس الوقت نؤكد مطلبنا الدائم والمطلق لإصلاح هذا الصندوق.

لكل هذه الاعتبارات سنصوت إيجابا على هذا المشروع الهام.

والسلام عليكم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

القدرة الشرائية ديال المواطنين.  
لذلك، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع القانون.  
ونتمنوا التوفيق.  
والسلام عليكم.  
**السيد رئيس الجلسة:**  
شكرا السيد المستشار المحترم.  
السيد الوزير المحترم،  
ما كاين تفاعل مع التعقيبات وفق المادة 217.  
شكرا جزيل.  
إذن ننقل الآن للتصويت على مواد المشروع.  
**المادة الأولى:** كما جاءت في المشروع.  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.  
**المادة 2:** كما جاءت في المشروع.  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.  
**المادة 3:** كما جاءت في المشروع.  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.  
**المادة 4:** كما جاءت في المشروع.  
الموافقون: الإجماع.  
**المادة 5:** كما جاءت في المشروع.  
الموافقون: الإجماع.  
**المادة 6:** كما جاءت في المشروع.  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.  
**المادة 7:** كما جاءت في المشروع.  
الموافقون: الإجماع.  
شكرا.  
**المادة 8:** كما جاءت في المشروع.  
الموافقون: الإجماع.

تسلموه مكتوب؟ شكرا السيد الرئيس.  
إذن سلمت المداخلة.  
الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ههنا.  
سلمت المداخلة.  
فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب السي يوسف.. إذن سلمت المداخلة.  
أمر إلى فريق الاتحاد المغربي للشغل، غادي تسلمو المداخلة؟  
شكرا جزيل.  
السي عبد الكريم.  
إذن الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.  
غادي تسلمو المداخلة؟ شكرا.  
الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية، السيد الرئيس غادي تسلمو المداخلة مكتوبة؟  
شكرا.  
السي خالد، غادي تدخل؟  
تفضل.  
**المستشار السيد خالد السطحي:**  
شكرا السيد الرئيس.  
السيدان الوزيران المحترمان،  
السادة المستشارين المحترمين،  
بطبيعة الحال أكيد أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم المباشر.  
أكيد بطبيعة الحال وهذه مناسبة باش نأكدو، السيد الوزير، على العمل التراكمي في هذا الملف، غادي نذكرو على أن هذا الأمر انطلق في 2015 مع الأرامل.  
كذلك مع برنامج تيسير من قبل، وأعتقد أن هذا المشروع والمشروع كذلك حتى اللي غادي يكون من بعد منو الهدف الأساسي منهم هو توسيع هذا الدعم المباشر، ليشمل أكبر فئة من المجتمع.  
صحيح، الوليدات اللي غادي يستافدو.. غادي نحاربو الهيدر المدرسي كما قلنا هاذ الشي فلجنة مع السيد الوزير.  
كذلك بطبيعة الحال، أكيد عندو ارتباط بتصفية أو بإصلاح صندوق المقاصة، اللي نتمنوا بطبيعة الحال كذلك ما يثرش على

إذن، وافق مجلس المستشارين بإجماع أعضائه الحاضرين على مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر. شكرا لكم.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي. الكلمة للحكومة لتقديم المشروع. تفضلوا السيد الوزير.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفنا أن نقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، الذي يهدف إلى إحداث مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تحمل اسم "الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي"، يعهد إليها بالسهرة على تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر وتتبعه وتقييمه، بهدف الرفع من فعاليته، والذي جاء تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ولهذه الغاية، يحدد مشروع هذا القانون على الخصوص ما يلي:

- أولا، مهام واختصاصات الوكالة وكيفية تسييرها وتديريها:

- اختصاصات وتأليف مجلس إدارة الوكالة الذي يتكون من ممثلي الإدارة ومن المدير العام للوكالة الوطنية للسجلات، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء مستقلين مشهود لهم بالكفاءة في المجالات المرتبطة بمهام الوكالة؛

- صلاحيات المدير العام للوكالة المتمثلة في التسيير والسهرة على تنفيذ مقررات مجلس الإدارة، لا سيما تلك المتعلقة بالميزانية السنوية والموارد البشرية؛

- التنظيم المالي والإداري للوكالة من حيث مواردها ونفقاتها والكيفية التي تتم بها ممارسة المراقبة المالية للدولة عليها وكذا نظام مواردها البشرية.

المادة 9: كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

المادة 10: كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

المادة 11: كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

المادة 12: كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 13: كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 14: كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 15: كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 16: كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 17: كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 18 كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

المادة 19 كما جاءت في المشروع.

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

ولهذه الغاية، يحدد هذا المشروع قانون على الخصوص مهام واختصاصات الوكالة وكيفية تسييرها وتديريها واختصاصات وتأليف مجلس إدارة الوكالة وصلاحيات المدير العام للوكالة وتنظيمها الإداري والمالي وكذا نظام مواردها البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدان الوزيران المحترمان،

في معرض مناقشتهم، نوه السيدات والسادة المستشارون بالمشروع الملكي التاريخي المتعلق بالحماية الاجتماعية، وبالقرار الملكي لتعميم الدعم الاجتماعي وكذا بالسرعة والدقة في تعامل الحكومة مع هذا الورش الملكي، من خلال خلق وكالة خاصة بالدعم الاجتماعي، ضمانا للحكامة والشفافية وحسن التدبير.

كما تمت الدعوة لتبسيط المساطر للتخفيف على المستهدفين المعنيين وتنويع مصادر التمويل وإقرار عدالة مجالية على مستوى التمثيلية الترابية، وكذا العمل على نشر النصوص التنظيمية اللازمة لتنصيب أجهزة إدارة الوكالة بالجريدة الرسمية في أقرب الأجل.

وقد اعتبر أحد المتدخلين أن الإشكال لا يهم بالأساس جودة القوانين ودقتها بقدر ما يهم التنزيل السليم للقوانين على أرض الواقع، مشيرا إلى التخوف من تحويل هذه المشاريع إلى آلية لتغطية بعض الإشكالات الحقيقية التي تعاني منها الفئات الهشة.

كما تم اقتراح التنصيص بوضوح على نشر تقارير الوكالة في موقعها الإلكتروني، تعزيزا للشفافية وتكريس حق المواطن في الحصول على المعلومة، وكذا التنصيص على نشر التقرير السنوي للوكالة المنصوص عليها في المادة 7 من هذا المشروع، بعد رفعه إلى جلالة الملك.

كما تم التساؤل حول مدى تحقيق العدالة المجالية بين الأقاليم في الاستفادة من قيمة الدعم الاجتماعي والتناسق في تنزيل منظومة الاستهداف وتنزيل مختلف برامج الحماية الاجتماعية، على اعتبار أن الهدف المنشود من هاذ المشروع هو تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، تمت الدعوة إلى عدم جعل الدعم الاجتماعي سببا في إلغاء دعم صندوق المقاصة لتفادي ارتفاع الأسعار، خاصة في ظل الظرفية الاقتصادية العالمية الراهنة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

لابد أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، رئيسا وأعضاء، على تفاعلهم الإيجابي مع مشروع هذا القانون الذي حظي بالمصادقة عليه بالإجماع داخل اللجنة الموقرة، شاكرا لهم مساهمته الفعالة في إخراج هذا المشروع الاجتماعي الهام.

وفقنا الله جميعا لخدمة هذا البلد الأمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

تفضلي الأستاذة مينة حمداني.

تفضلي للمنصة إلى كانت عندكم رغبة.

**المستشارة السيدة مينة حمداني، مساعدة مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:**

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

المستشارون المحترمون،

بسم الله الرحمن الرحيم.

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعها المنعقد في 14 و16 نونبر 2023، برئاسة السيد مولاي المسعود أكتاو، رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة، (المقصود: الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة).

في بداية الاجتماع، قدم السيد الوزير المنتدب عرضا أبرز فيه أهداف إحداث هذه المؤسسة العمومية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تحمل اسم "الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي"، يعهد إليها بالسر على تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر وتتبعه وتقييمه، بهدف الرفع من فعاليته والذي جاء تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله،

الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي" برمته على التصويت، وافقت عليه اللجنة بالإجماع بدون تعديل.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة مينة.

إذن نمر إلى المناقشة، وجريا على المنهجية المعتمدة، أعطي الكلمة لفرق الأغلبية.

تفضلوا السي لحسن حداد.

#### المستشار السيد لحسن حداد:

السيد الرئيس،

بالنسبة لهاذ الوكالة، عندها واحد الأهمية كبرى، وهي حلقة في الترسانة القانونية التي تتأسس عليها المنظومة ديال الحماية الاجتماعية.

لهذا، فالمهمة ديالها التي حددها لها مشروع القانون هذا واللي هي تلقي طلبات الاستفادة من الإعانات وكذلك تلقي التظلمات وصرف الإعانات والتحقق من صحة المعطيات... إلى غير ذلك، وعملية مسك وتدبير الحسابات المتعلقة بالميزانية ديالها، هذا كله عندو أهمية كبرى بالنسبة لهذه الوكالة، هذه وكالة مفصلية فالمنظومة ديال الحماية الاجتماعية.

لهذا، فنحن في فرق الأغلبية، نثمن هاذ العمل اللي أتت به الحكومة، وكذلك ناقشناه باستفاضة في اللجنة، ونريد أن ننبه إلى ضرورة أن تكون الحكامة ديالها بطريقة قوية جدا، وأنها تكون فيها الرصد ويكون كذلك فيها الفحص، ويكون كذلك التدقيق في المعلومات والتدقيق في المعطيات، وأن يكون لها واحد النظام ديال تلقي الشكايات اللي هو يكون نظام متين جدا، لأنه غادي تكون شكايات وغادي تكون شكايات كثيرة جدا والكثير من المواطنين.

إذن، لهذا فالنجاعة وكذلك الحكامة والنزاهة أساسية بالنسبة لهذه الوكالة، لهذا فنحن ندعمها ونثمن العمل الذي أتت به الحكومة، ونحن في فرق الأغلبية سنصوت بالإيجاب لصالح هذه الوكالة.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

باسم فرق الأغلبية، أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المداخلة سلمت كتابيا، شكرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين، أشاد السيد الوزير المنتدب بالتفاعل الإيجابي للسادة المتدخلين مع مضامين مشروع القانون، مؤكدا أن ورش الحماية الاجتماعية لطالما كان يمثل أولويات لدى جلالة الملك نصره الله، نظرا لأهميته ضمن التصور الاستراتيجي للدولة، موضحا أن الأزمة الصحية جراء جائحة "كوفيد-19" كانت وراء تسريع فكرة تطبيق نظام التغطية الصحية وفرض ضرورة توفر منظومة صحية قوية ومنظومة اجتماعية للدعم الاجتماعي، مذكرا في هذا الإطار بالدعم الذي قدمته الحكومة على شكل إعانات مباشرة جراء فقدان الشغل إبان الجائحة.

إلا أن الحكومة قد واجهت بعض الصعوبات خلالها، مما استدعى ضرورة خلق منظومة للحماية الاجتماعية، تطبيقا للتعليمات الملكية السامية. عبر تعميم التغطية الصحية على جميع الفئات المجتمعية وتأهيل عمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والرفع من قدراته، الشيء الذي أدى إلى خلق فرص الشغل وارتفاع مستويات تفعيل الرقمنة وتوطيد علاقة الإدارة بالمواطن.

وبخصوص تطبيق ورش التعويضات العائلية، أكد السيد الوزير المنتدب أن حل إشكالية التفاوتات الاجتماعية لا يمكن معالجته عبر منظومة الدعم، وذلك تجنباً للمساس بمبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف، تفاديا لخلق بعض الارتباك المجتمعي، مشددا على ضرورة تجاوز منطق الإجراءات التي لا تؤدي غالبا إلى تحقيق النتائج.

من جانب آخر، أوضح السيد الوزير المنتدب توجه الحكومة في السير نحو إصلاح متدرج، الشيء الذي يتناغم مع قانون الحماية الاجتماعية، مؤكدا على تدخل الحكومة لحماية القدرة الشرائية للمواطن عبر عدة إجراءات، منها على الخصوص الدعم الممنوح لمهنيي النقل.

أما فيما يخص الحملات التحسيسية، أكد السيد الوزير المنتدب على أن الحكومة لها تصور في هذا الخصوص عبر خلق حملات تحسيسية مكثفة.

وقد صادقت اللجنة على مواد مشروع القانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي بالإجماع، باستثناء المادة 16 التي تم التصويت عليها بالنتيجة التالية:

الموافقون=09؛

المتنعون=01؛

المعارضون=00.

هذا، وعند عرض "مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

السيد الرئيس يوسف.. سلمت، شكرا.

نعم سيدي، معذرة، المعذرة، السيد الرئيس تفضلوا، معذرة.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي" الذي جاء تنزيلًا للورش الملكي الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية، المسجل أساسًا في قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، من خلال إصدار مشروع قانون يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر وإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

نثمن عاليا في الفريق الحركي أهداف مضامين هذا المشروع، إذ أن الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي كمؤسسة عمومية جاءت لتدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر وتتبعه وتقييمه ويهدف الرفع من فعاليته ونجاعته، إضافة إلى مهام تلقي طلبات الاستفادة من الإعانات المتعلقة بالدعم الاجتماعي المباشر والبت فيها ومعالجة التنظيمات المرتبطة بها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

من أجل الوصول إلى المبتغى وتحقيق الأهداف المتوخاة من هذا المشروع، ندعو الحكومة إلى تحسين ظرف وآليات تنزيله والعمل على ضبط عملية الاستهداف في إطار الشفافية والحكامة الجيدة، بعيدا عن إقصاء بعض مستحقي الدعم.

إن هذا المشروع على غرار مشروع القانون المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر يضمن الانتقال من دائرة الإقصاء والهشاشة الاجتماعية لفئة عريضة من المجتمع المغربي إلى دائرة الإنصاف والإدماج الاجتماعيين وتوسيع قاعدة الطبقة المتوسطة، التي أضحت تنقلص يوما بعد يوم جراء السياسات العمومية المعتمدة، مستحضرين اهتماماتها كصمام أمان للمجتمع المغربي وضمان استقراره.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المشروع.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المحترم.

الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، سلمتم المداخلة كتابيا.

إذن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، حتى أنتم سلمتموها، شكرا.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، السي عبد الكريم، سلمتموها.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، سلمتموها، شكرا.

مجموعة العدالة الاجتماعية، السي الدحماني سلمتموها، شكرا.

السي خالد، غتدخل؟

تفضل.

**المستشار السيد خالد السطحي:**

احنا ما عندناش الأسئلة بزاف، مرة مرة ماشي مشكل..

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 59.23 بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي".

وهي مناسبة ننوه فيها بأهمية إحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي كمؤسسة عمومية بهدف السهر على تدبير نظام الدعم المباشر وتتبعه وتقييمه بهدف الرفع من فعاليته.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارين المحترمين،

إن النص الذي بين أيدينا يحدد مهام واختصاصات الوكالة وكيفية تسييرها وتدبيرها واختصاصات وتأليف مجلس إدارة الوكالة، الذي يتكون من ممثلي الإدارة ومن المدير العام للوكالة الوطنية للسجلات، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء مستقلين مشهود لهم بالكفاءة في المجالات المرتبطة بمهام الوكالة.

ما نتمناه، بطبيعة الحال، هو تعزيز الحكامة الحقيقية في تدبير هذه الوكالة.

ونظرا لأهمية هذا القانون، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل سنصوت عليه بالإيجاب، آملين أن يحقق الأهداف المرجوة منه.

والموافقون: الإجماع.  
 المادة 13: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 14: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 15: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 16: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون=40؛  
 الممتنعون=04؛  
 المعارضون=00.  
 إذن، وافق المجلس بأغلبية 40 موافق على المادة 16 كما جاءت في المشروع.  
 المادة 17: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 شكرا.  
 إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:  
 الموافقون: الإجماع.  
 شكرا جزيلاً.  
 إذن، وافق مجلس المستشارين بإجماع أعضائه الحاضرين على "مشروع القانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي".  
 شكرا للجميع.  
 وننتقل الآن للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصارييف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".  
 والكلمة للحكومة لتقديم المشروع.  
 تفضلوا السيد الوزير.

والسلام عليكم ورحمة الله.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.  
 السيد الوزير، عندكم رغبة في التفاعل؟  
 ما كيناش رغبة في التفاعل.  
 إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع:  
 المادة 1: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 شكرا.  
 المادة 2: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 3: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 4: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 شكرا.  
 المادة 5: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 6: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 7: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 8: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 9: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 10: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 11: كما جاءت في المشروع.  
 الموافقون: الإجماع.  
 المادة 12: كما جاءت في المشروع.



فيما يخص موضوع مشروع القانون الذي نحن بصددده، السيدات والسادة المستشارين المحترمون، وفي إطار دائما ما نهجناه من ثقافة تشاركية حول مجموعة من القضايا، تبادلنا الرأي في العديد من الأحيان حول وضعية مجموعة من الفئات المهنية والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، حيث برزت مجموعة من الإشكالات المرتبطة بتحصيل ما كان بذمتهم.

ولتفادي هذا الإشكال، وحتى نمضي قدما في بناء نظام مرتبط بحماية اجتماعية سليمة، كما أراده جلالته الملك، نصره الله، فقد تم في مشروع هذا القانون:

أولا، إلغاء كل الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم هاذ النظام المذكور من أجل تمكين الفئات المعنية من تسوية وضعيتها، وبالتالي تمكينها بمعية ذوي حقوقها من الاستفادة الفعلية وبطبيعة الحال من مزايا هذه الفئات المذكورة من الانتظام في أداء هذه الاشتراكات.

لابد من الإشارة إلى أن عدد المؤمنين المشمولين بالإعفاء يناهز 1.326.132 و 326.132 مؤمنا، ومبلغ الإعفاء يناهز 3.235.000.000 سنتيم (المقصود: 3.235.000.000 درهم) إلى حدود 24 أكتوبر 2023.

إرادتنا المشتركة هي تمكين كل هذه الفئات من ولوج نظام التغطية الصحية الإجبارية على المرض، كما تمت مناقشة ذلك، سنتفاعل مع كل الإشكالات التي من الممكن أن تطرح مستقبلا، سنتفاعل معها بشكل جماعي من أجل تجاوزها وتمكين جميع المغاربة، دون فرق بين مختلف الفئات، من الاستفادة بالتغطية الصحية الإجبارية. شكرا لكم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

السيدة مساعدة المقرر السيدة مينة، تفضلي.

### المستشارة السيدة مينة حمداني، مساعدة مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

شكرا السيد الرئيس.

غير، إلى اسمحتي لي نفتح قوس، السيد الرئيس، باش نهنوؤ السيد رئيس الجامعة على التأهل التاريخي ديال أشبال الأطلس لربع النهائي ديال كأس العالم اللي كيجري حاليا في أندونيسيا.

### السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، سعيد بتواجدي معكم في هذه الجلسة التشريعية لتقديم مشروع قانون نعتبره في غاية الأهمية.

وأستغل هذه الفرصة، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين—والمناسبة شرط—للتطرق إلى مجموعة من الإشاعات التي روجت مؤخرا حول موضوع رجال ونساء التعليم، لأن الموضوع كان أو مصدر هذه الإشاعات كان هو البرلمان، لأقول بأني لم أتحذ في موضوع زيادة أجور أساتذة نتاع التعليم في أية لحظة من اللحظات، ولم أتناول موضوع فرض رسوم على التلاميذ في أي وقت من الأوقات، لم أتحذ إلى أي فريق نيابي وإلى أي تمثيلية نقابية.

بل وعلى العكس من هذا، عبرت في جلسة عامة للغرفة الأولى على أن نساء ورجال التعليم هم محور الإصلاح، وأعتقد وأؤكد هذا الكلام إيماننا مني بالمكانة الضرورية واللازمة التي يحتلها نساء ورجال التعليم في تطوير المنظومة التربوية ببلادنا، تغلق القوس وأرجع إلى القانون.

اسمحوا لي على هذا القوس، السيدات والسادة المستشارين.

أنا هذا غير في إطار الثقافة التي عملنا من أجل إرسائها وهي التعامل بالوضوح والشفافية وتحمل المسؤولية في المواقف، والأخلاق تفرض أن يتحمل كل واحد مسؤوليته، لأنني أتساءل كما يتساءل الجميع عن سبب ومصدر هذه الأكاذيب التي روج لها والتي لا تخدم المنظومة التربوية في شيء، ولا المسلسل الديمقراطي لبلادنا في شيء.

وكما قلت، أفندها جملة وتفصيلا، لأنني لم أشارك في أي حلقة من حلقات الحوار الاجتماعي المرتبط بقطاع التربية، والسيدات والسادة ممثلي النقابات موجودين، وراهم شافو الأمور كما هي، بل أكثر من هذا أن حتى اللجنة التي شكلها السيد رئيس الحكومة لم تعقد بعد اجتماعها الأول، وأتساءل أين قد تمت هذه التصريحات؟ وكيف لي أن أصرح بأمور ترتبط برسوم على التلاميذ؟ في وقت نعتقد بأن الدفاع على القدرة الشرائية للطبقة الهشة هو من أولى الأولويات الحالية.

هاذ الموضوع كما قلت ستكون لنا الفرصة إن شاء الله للعودة إليه لأن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية كانت وستبقى رهن إشارة الحكومة والتمثليات النقابية بمختلف مشاربها لتطوير المنظومة التربوية وخدمة لنساء ورجال التعليم في أمور نعتقد جميعا بأنهم يستحقون أكثر منها.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها "مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، كما أحيل من مجلس النواب.

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعها المنعقد بتاريخ 17 نونبر 2023 برئاسة السيد مولاي مسعود أكتاو، رئيس اللجنة، وبحضور السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

في البداية، قدم السيد الوزير المنتدب عرضا أبرز فيه أن التنزيل الفعلي لنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا ترتب عنه بروز بعض الإشكالات العملية التي حالت دون تعميم الاستفادة الفعلية لهذه الفئات من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والمتعلقة أساسا بعدم انتظام المؤمنين في أداء اشتراكاتهم أو عدم تأديتها بشكل تام، مما أدى إلى تراكم الديون المستحقة والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات الواجبة على المدينين أدائه لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وفي نفس الوقت تم وقف خدمات التأمين الصحي للمؤمنين وذوي حقوقهم.

ولحل هذه الإشكالية، تم إعداد هاذ المشروع القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض مناقشتهم لمضامين مشروع القانون رقم 41.23، أكد السادة المستشارون على أهمية إلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، التي وصلت إلى 3.2 مليار درهم، لتمكين فئات المهنيين من تسوية وضعيتهم والاستفادة من خدمات التأمين الصحي، معتبرين أن بنية هاذ النص القانوني تشكل استمرارية لمسلسل إرساء أسس الدولة الاجتماعية، لمواكبة خارطة الطريق التي وضعها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، باعتباره الحدث الأكبر بعد المسيرة

الخضراء، تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

كما أكد المتدخلون على أن مشروع القانون رقم 41.23 يهدف إلى إعداد المرجعية القانونية لإشكالية عدم انتظام المؤمنين في أداء اشتراكاتهم أو عدم تأديتها بشكل تام، والذي ينتج عنه تراكم الديون، وبالتالي خلا في المنظومة المالية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك عبر آلية التسوية لفتح صفحة جديدة لضمان التوازن المالي على المستوى المتوسط والبعيد، وحث هذه الفئات على الانتظام في أداء الاشتراكات واستفادة من هم في وضعية هشاشة من الدعم الاجتماعي المباشر، بمبلغ شهري لا يقل عن 500 درهم.

من جهة أخرى، أشار المتدخلون أن إلغاء الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مرشح أن يتكرر في المستقبل، لأن تنزيل هذا المشروع له عدة اختلالات من أهمها طريقة تسجيل المهنيين في النظام الذي ارتكز على مؤشرات حددها الصندوق دون استحضار، هل هذه الفئات لازالت تزاو نفس المهنة؟ أم أن أغلب المهنيين ارتبط تسجيلهم في هذا النظام بحصولهم على الدعم الممنوح من الدولة، على غرار الفلاحين المستفيدين من دعم الدولة في الأسمدة والشعير.

وقد طرحت بعض المداخلات ضرورة تواصل الحكومة مع هذه الفئات وإخبارهم بمقتضيات وأهمية هاذ القانون، وأن الإلغاء يكون تلقائيا، وليس مبنيا على طلب أو إجراءات أو شروط، مؤكداين على ضرورة استثناء الفئات التي لها إمكانيات من هذا الإعفاء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في معرض جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، توجه السيد الوزير المنتدب بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على تفاعلهم الإيجابي مع مقتضيات مشروع القانون، مضيفا أن مشروع الحماية الاجتماعية يهدف إلى تعميم التغطية الصحية الإجبارية على جميع المغاربة.

وقد اعتبر السيد الوزير المنتدب أن فئة المهنيين تطرح مجموعة من الصعوبات، لأن داخل كل فئة هناك فئات متعددة لها دخل غير منتظم وفوارق شاسعة وأن مجموعة من المهنيين لم يعودوا يزاولون مهنتهم أو غيروا المهنة أو مصابون بمرض، وأن هاذ القانون جاء لمعالجة هاذ الإشكال، وأول خطوة للإصلاح مبادرة الحكومة في إلغاء المتأخرات، وأن من له دخل سوف يؤدي الاشتراك، والذي ليس له دخل سيصبح في لائحة "AMO تضامن".

هذا، وعند عرض مواد "مشروع قانون 41.23 يقضي بإلغاء

<sup>1</sup> Assurance Maladie Obligatoire

لنموذجنا الاجتماعي والتنموي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فرق الأغلبية نجد أن هندسة مشروع القانون يهدف إلى إعادة المرجعية القانونية لإشكالية عدم انتظام فئة من الخاضعين في أداء واجبات الاشتراك، وهو ما نتج عنه تراكم الديون، وبالتالي خلل في المنظومة المالية لنظام التعليم الإلزامي الأساسي عن المرض، ما ينتج عنه من وقف خدمات التأمين لصالح المؤمنين وذوي حقوقهم.

إن بنية النص القانوني التقني الذي بين أيدينا يشكل استمرارية لمسلسل إرساء أسس الدولة الاجتماعية.

فموضوع الإلغاءات يهدف لاستدامة التوازنات المالية للصندوق عبر تسوية وضعية الطرفين، ما من شأنه ضمان التوازن المالي على المدى المتوسط والبعيد، وهو بمثابة إجراء يهدف إلى تنويع ورش التغطية الصحية وخلق تنمية مستدامة مواكبة للتحديات والمتغيرات المطروحة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الإصلاحات الإستراتيجية التي عملت المملكة على نهجها مؤسساتيا ونصيا ستسهم لا محال في تعزيز دور الرأسمال البشري لمواكبة الأوراش الكبرى بالمملكة.

ولنا كامل الثقة فيكم ومن خلالكم الحكومة في تفعيل هذه الآلية وفق مبادئ حكامه التدبير، والتي أفرزت لنا لوحة قيادة مكنت من إعداد خارطة تدبير المخاطر التي تبرز مكامن الخلل والإشكالات المطروحة وتحديد سلم الأولويات الاستعجالية، خصوصا أننا أمام أكبر ورش يستهدف فئة مجتمعية واسعة، ويتطلب رسم موارد مالية وتقنية وبشرية ولوجيستية مهمة، وهو ما يقتضي إيجاد حلول فورية لإصلاحها واستمرار تحقيق الأهداف التعاقدية، لاسيما أن نظام التأمين الإلزامي الأساسي عن المرض يتميز بكونه نظام متحرك يمكن من الانتقال عبر وضعيات مختلفة.

كما سجلنا خلال المناقشة أن مرجعية المشروع تشكل توجها اجتماعيا، وبالتالي يشكل ضلعا من بنیان الترسانة القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وذو هاجس اقتصادي عبر آلية تسوية لفتح صفحة جديدة نتيجة استفحال الوضع الحالي، فمن أصل 4.9 مليار درهم، تم تحصيل 370 مليون درهم، وهذا راجع لعدة أسباب مرتبطة بوجود فئة ساهمت بشكل فعلي وفئة تساهم فأضحت مدانة ومطلوبة بالسداد، وفئة لا علم لها بوضعها كملزمة تم تسجيلها بالنظام حسب المؤشرات التي حددها الصندوق دون استحضار طبيعة المعنى.

ونحن نستحضر أن عدد من الفئات سيتم العمل على استفادتها بعد الانتهاء من إدراج المعطيات على مستوى السجل الوطني الموحد والسجل الوطني للسكان، وبالتالي التوفر على مرجع من مؤشرات

الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإلزامي الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وعرض مشروع القانون برمته على التصويت وافقت عليه اللجنة بالإجماع بدون تعديل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة مساعدة المقرر، الأستاذة مينة.

نمر الآن للمناقشة.

تفضل شيخ أحمد وباسم فرق الأغلبية.

تفضل.

المستشار السيد شيخ أحمد وادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية للتصويت على "مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإلزامي الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".

وهذه المناسبة لا يسعنا في فرق الأغلبية سوى التنويه بمجهودات الحكومة لتنزيل التوجهات الملكية في المجال الاجتماعي، ومواكبة خارطة الطريق التي وضعها قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية عبر استشراف المستقبل وفق رؤية توازن بين التدبير الأمثل لمقدرتنا الوطنية في ظل الأزمات المتتالية، وبين ضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى بهدف تحصين وتطوير مؤهلاتنا الوطنية على كافة الأصعدة، وتنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره في خطابه الأخير، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والذي وجه الحكومة إلى ضرورة تحصين المشاريع والإصلاحات الكبرى التي تهم العنصر البشري، ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يعتبره صاحب الجلالة دعامة أساسية

التصنيف الملزمين وفق الإمكانيات.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أعربنا للسيد الوزير عن تطلعنا بالعمل على تنزيل هذا النص بسلاسة ودون معيقات قد تؤخر الإصلاحات الهامة التي تقوم بها الحكومة في هذا المجال، والتي لن تنقص من قيمة وأهمية هذا المشروع الذي بين أيدينا.

لهذا ولأجل هذا سنصوت بالإيجاب في فرق الأغلبية على المشروع الذي يشكل لحظة إجماع وطني من أجل تسريع تنزيل الرؤية الملكية للنهوض المندمج بالمواطن المغربي عصر التنمية من أجل تكريس قيم الدولة الاجتماعية، كما يقتضها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي الأخير، السيد الوزير، نهنئكم ونهنئ أنفسنا ونهنئ الشعب المغربي على التأهل للربع النهائي لكأس العالم، ونهنئكم مرة أخرى على الجدية وعلى طريقة التدبير والتفاني في مهامكم.

وشكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي، السيد الرئيس السي مبارك، تفضل.

إلى تكرم السيد المستشار ما كايين مشكل، إذن تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

احنا عندنا التزام مع أحد السفراء على كل حال، وكنت باغي نمشي ولكن الوقفة الجريئة والشجاعة والإيجابية اللي قام بها السيد وزير الميزانية السي فوزي لقعج، لإعطاء هذا التوضيح، اللي في الحقيقة توضيح اللي خصو يتعمم، ما خصوش يبقى لا سيما أن هاذ الجلسة غير منقولة، يجب أن يعمم. وإيجابي والأوساط اللي نشرت هاذ الخبر الزائف اللي كان عندو صدى سلمي، مع كامل الأسف، ولكن مزيان السيد الوزير واللي هاذ التوضيح اللي دار السي لقعج تيعطي آفاق حتى كيفاش يمكن حلحلة المشكل، لا من الإخوان اللي نشرو هاذ الأكذوبة، لا الإخوان اللي عممو واحد المداخلة ديال أحد زعماء الأغلبية، اللي كانت عندها انعكاسات سلبية على الوضع.

أنا باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، سأبلغ الإخوان في القيادة ديال الجامعة الوطنية للتعليم، وسأبلغ القيادة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل على أن السيد الوزير تجسم مسؤولية شجاعة وجريئة، ونفى كل الأكاذيب، وتثمنو وتنحيبو هاذ المبادرة اللي قام بها السيد

الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن الكلمة للسي مبارك السباعي باسم الفريق الحركي، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة هذا المشروع الهام، الذي يهدف إلى إلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كما ينص أيضا على إلغاء الديون المتعلقة بالاشتراكات والزيادات والمصاريف والمتابعات والغرامات، وذلك بغية التنزيل الأمثل لورش الحماية الاجتماعية، باعتباره مشروعاً مجتمعياً، إستراتيجياً.

بداية، لا بد بالتنويه والإشادة بهذا المشروع الملكي الكبير، المتعلق بالحماية الاجتماعية، وفي نفس الإطار، ندعو الحكومة إلى إيجاد وإبداع صيغ وحلول مبتكرة من أجل ضمان استدامته وتدارك الاختلالات التي اعترضت طريقه، والمتمثلة في تراكم المتأخرات نتيجة بعض المعايير التي حددها الصندوق وتم بموجبها تسجيل الأسردون مراعاة وضعية الهشاشة والفقر التي تعاني منها، مما جعلها في وضعية مديونية تجاه الصندوق بدون علمها، علاوة على أن بعض الفئات الأخرى التي كانت تستفيد من نظام المساعدة الطبية "راميد"، تجاوزت عتبة الاستحقاق، دفعت الدولة كل اشتراكاتها وأضحت مطالبة بأداء انخراطاتها.

ومن أجل إنجاح هذا الورش الاجتماعي الهام، نتطلع في الفريق الحركي إلى توفير الموارد البشرية الضرورية لمواكبته ومعالجة جميع الإشكاليات التي تحول دون استدامته.

وفي الختام، واستحضاراً لأهمية هذا المشروع، سنصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية: سلمتم المداخلة مكتوبة.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: نفس الشيء، شكرا.

الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السي رضى: نفس الشيء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، المادة 217 تتيح لكم إمكانية التفاعل مع التعقيب وإلى عندكم رغبة، ما كايين مشكل؟  
شكرا لكم.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1: كما وردت من مجلس النواب.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 2: كما وردت من مجلس النواب.

الموافقون: الإجماع.

المادة 3: كما وردت من مجلس النواب.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 4: كما وردت من مجلس النواب.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا جزيلاً.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصارييف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا".

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

إذن غنعتبرو بأن الكلمة، المداخلة ديال السي نور الدين جاءت في إطار الكلمة وسلمت المداخلة، شكرا.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: السي عبد الكريم، سلمت مكتوبة.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السي لحسن: سلمت مكتوبة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية، السيد الرئيس؟ سلمت مكتوبة.

بقي السي خالد، غتدخل؟

تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

مزيان اللي فتح لنا السيد الوزير هاذ القوس.

فعلا وضعتي النقط على الحروف باش نتجنبو كل ما من شأنه أن يعكر الجو.

احنا في واحد الظرف اللي محتاجين على أننا نرفعوا الاحتقان ونلقاو حل لمشكل ديال التعليم، صحيح.

أيضا أنا شخصيا، السيد الوزير، اتصالات كثيرة تيسولو في هذا الموضوع وكنقول لهم أنا أستبعد قبل ما نتواصلو معك وقبل ما نسمعو منك، لأن الكلام ديالك في اللجنة كان واضحاً، كان واضحاً قلتي في الجلسة العامة اليوم حتى أن في.. هنا في اللجنة المالية كان كلامك كذلك واضحاً وأنتك مع رجال ونساء التعليم قلبا وقالبا، نتمناو على تحقق لهم المطالب ديالهم.

أكيد، فيما يخص المشروع باش السيد الوزير كذلك باش ما يوقعش شي خطأ السيد الوزير، راك في التقديم ديالك تحدثت عن 3 دالمليار السنتميم وهو 3 مليار ديال الدرهم، و3 مليار ديال الدرهم مجموع الغرامات في الكلمة ديالك وقع خطأ أعتقد قلتي سنتميم، فباش ما يتهازش عاوتاني ذاك التصريح ديالك ويقولوها هو هضر على 3 دالمليار سنتميم.

بخصوص المشروع، السيد الرئيس، احنا غادي نكونو داعمين له، بطبيعة الله أكيد بأنه جا باش يخفف على المواطنين، خصوصاً اللي وقع لهم تأخر في الأداء، وأكيد الرقم أزيد كما قال السيد الوزير، نتمناو على أن هاذ المشروع يزيد بالسلاسة باش تحل المشاكل خصوصاً في أداء الاشتراكات.

سنصوت إن شاء الله بالإيجاب على غرار باقي المكونات.

شكرا.

واضح ومتكامل، وبخطى ثابتة، كما تضمن إجراءات تهم فئات واسعة من الشعب المغربي ظلت لسنوات تعاني من غياب العدالة في توزيع الثروة.

السيد الرئيس المحترم،

إن إطلاق البرنامج الملكي للدعم الاجتماعي المباشر، والذي سيكون ابتداءً من 30 دجنبر من هذه السنة، لفائدة ملايين الأطفال وملايين الأسر بدون أطفال في سن التمدرس، لاسيما الفئات الهشة والفقيرة، وسيمكن أيضا 60 في المائة من الأسر غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي من دعم مالي شهري، ليندرج في إطار تحسين ظروف عيشها وصيانة كرامتها، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكريس مجتمع تسوده قيم الوحدة والتضامن بناءً على التصور الذي أكد عليه جلالتة في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان.

وإذ ننوه بالمكتسبات التي حققتها الحكومة في باب الدعم الاجتماعي بتكلفة تقدر بـ 25 مليار درهم سنة 2024 لتصل إلى 29 مليار درهم سنة 2026، زيادة على 10 ملايين درهم تخصصها الدولة سنويا لتعميم التغطية الصحية الإلزامية على الأسر الفقيرة والهشة لتصل إلى ميزانية سنوية تقدر بـ 40 مليار درهم بحلول سنة 2026، فإننا نعي ضرورة الانخراط جميعا أغلبية ومعارضة وشركاء اجتماعيين واقتصاديين وجميع المواطنين كل من موقعه ومجال اشتغاله، لتزليل هذا الورش المجتمعي الهام، متسلحين بقيم التضامن والإنصاف.

السيد الرئيس المحترم،

إن إصلاح المقاصة الذي تقترحه الحكومة اليوم هو إصلاح متعدد الأبعاد يصب في استفادة المستحقين دون غيرهم، حيث ستكون الطبقات الفقيرة والهشة في المجتمع محمية من الزيادات المرتقبة في ثمن قنينة الغاز على مدى ثلاث سنوات في حدود 30 درهما، بفعل هذا الدعم المباشر الشهري الذي سينطلق من 500 درهم في أدنى الحالات، هذا فيما سيؤدي الميسورون هذه الزيادة دون تعويض من الدولة، كما أن المواطن البسيط سيكون محميا أيضا من تقلبات السوق الدولية، وهذا هو الدور الإيجابي للدعم الاجتماعي المباشر.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا الورش الاجتماعي الذي يعد مشروعا مجتمعا كبيرا يقوده جلالة الملك في أفق 2025 من منطلق تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية مع النهوض بالمجال الاجتماعي، نؤكد من خلاله داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أنه يجب أن نترفع فيه عن المزايدات ومحاولة تسييسه بدواعي الاختلالات التدييرية وهدم مكتسبات العمل التعاضدي الذي تحقق في بلادنا.

فالمنطق الذي يجب الاشتغال به لتفادي التوتروالاحتقان هو الترفع عن الحسابات السياسية عند بدء الإصلاح، لذلك نؤكد على أن هذا

## الملحق:

### المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

#### 1- مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار:

#### 1) مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر:

#### مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أمدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والعمل على تطويره، والرفع من أدائه، كما وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بالإجماع، مشيدا بالمناسبة بالجو العام الذي ساد خلال هذا الاجتماع، جو طبعه الإجماع على المصادقة على هذا المشروع خصوصا بعد التجاوب البناء الذي أبان عليه السيد الوزير، مهنئين لكم السيد الوزير على ما تحقق في عهد هذه الحكومة وفي وقت وجيز، تنفيذا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مهندس الأوراش الاجتماعية والاقتصادية والتنموية الكبرى، والذي قاد بعزم وثبات إطلاق ورش إصلاحي كبير يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من المواطنين، بل وسهر شخصيا على إخراجه، بالنظر لما سيكون له من آثار مباشرة وملموسة لتحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامتهم، وتحسين الفئات الهشة، وتحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة الذي بصم على منجزات وتغييرات إيجابية طرأت على مجموعة من القطاعات الأساسية والحيوية والتي يروم من خلالها تقديم خدمات موجهة لفئات وشرائح المجتمع المغربي قاطبة.

هذا المشروع الذي يشتمل على إعانات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، وإعانات جُزافية لدعم القدرة الشرائية للأسر المغربية والحد من الهشاشة وتقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المُهمَلين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ويمكن أن نعتبر هذا المشروع في عهد هذه الحكومة شعلة أملٍ وثريرة حقيقية في تكريس دعائم الدولة الاجتماعية والذي ينسجم كليا مع البرنامج الحكومي في شقه المتعلق بتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وبناء مغرب الكرامة والتقدم وحقوق الإنسان، وينسجم كذلك مع البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والتسريع بإخراجها على أرض الواقع، عبر مواصلة تنزيل الورش الوطني التضامني لتعميم الحماية الاجتماعية، بتصور

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

استحضارا منا لأهمية هته المؤسسة وللخدمات التي ستقدمها، تنزيل لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي سيستهدف فئات عريضة من الطبقات الهشة من مجتمعنا، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## II- مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة:

### 1) مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة التشريعية للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي، هذا الورش الملكي الاجتماعي الذي يشكل ثورة اجتماعية غير مسبوقه ببلادنا، إذ لأول مرة تقرر بلادنا في سبق تاريخي بدول المنطقة تخصيص دعم مالي مباشر للأسر الفقيرة والهشة، تنزيلا لرغبة جلالة الملك في تحقيق كرامة كافة المواطنين والمواطنات.

وهذه المناسبة لا يسعنا في فريقنا سوى التنويه بمجهودات الحكومة لتنزيل التوجيهات الملكية في المجال الاجتماعي والتي جعلت من سنة 2023 سنة تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، المزمع إطلاقه قبل متم هذه السنة، تنفيذًا للتوجيهات الملكية المضمنة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة وملازمة خارطة الطريق التي وضعها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع القانون المحال علينا في إطار تطبيق الفقرة الثانية من الفصل 78 من دستور المملكة، نجده في فريقنا يهدف إلى إعداد المرجعية القانونية والتنظيمية التي تحدد الإطار العام للبرنامج وفق هندسة تشريعية منسجمة، وذلك بإقرار عدد من التدابير الهامة تنطلق بتحديد إعانات نظام الدعم الاجتماعي المباشر المجسدة في:

- إعانات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة؛

- إعانة جزافية تقدم للأسر لدعم قدرتها الشرائية والحد من

الهشاشة والحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة؛

الورش يعد تحديا أساسيا يؤرق بال المواطنين والمواطنات، لذلك لا بد من الانخراط بكل جدية ومسؤولية في تنزيله عبر الإسراع في إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتجميع مجهود الدولة المشتت، على أمل أن يكون السجل الاجتماعي الموحد، ضامنا للاستهداف الفعال للفئات المستحقة للدعم وحصرها.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا الإطار، لا بد أن ننوه أيضا بالبرنامج الجديد للمساعدة في مجال السكن، الذي يأتي في إطار تنزيل الإرادة الملكية في تعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق، والذي يروم إلى تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمقتني، مما سيكون له أثارا إيجابية حتى على المستوى الاقتصادي من الرفع من عرض السكن، وإعطاء دفعة قوية لقطاع الإسكان وتحفيز القطاع الخاص، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وخلق فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

إيماننا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تلعبه الحكومة رغم كل الإكراهات وتشعب الإشكاليات، ومن منطلق انتماؤنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### 2) مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي:

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني التدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع القانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، مستغلا هته الفرصة لأنوه بمستوى النقاش الهادف والمسؤول الذي عبر عنه مختلف السيدات والسادة المستشارين أثناء الدراسة والتصويت على مشروع هذا القانون داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

كما أعبركم عن تميمنا لهذا المشروع الذي يشكل القاعدة الأساس لتنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر، باعتباره أحد ركائز الورش الملكي الكبير للحماية الاجتماعية، على اعتبار أن هذه المؤسسة التي سيتم احداثها ستشرف على آليات تنزيل الدعم الاجتماعي المباشر، حيث جاء هذا المشروع منظما لهيكل هته الوكالة، مستحضرا دورها الكبير وكل أسس الحكامة والشفافية ويمنحها أيضا كل الضمانات القانونية والتدبيرية لمزاولة مهامها على أتم وجه.

السيد الرئيس المحترم،

انسجاماً مع المبادئ التوجيهية للقانون الإطار 09.21 عبرنا للحكومة، من خلال السيد الوزير، عن حكمة تديرية من لدن الحكومة عبر قيامها بإعداد خريطة للبرامج والخدمات الاجتماعية التي تم إطلاقها من أجل ضمان التقائتها وإعادة تجميعها للرفع من نجاعتها وتأمين استدامة وسائل التمويل الخاصة بها، وهو ما يصب في توفير هوامش مالية لتمويل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي ستبلغ كلفته برسم سنة 2024 ما يناهز 25 مليار درهم، سيتم تمويلها عبر المساهمة التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات مع إصلاح صندوق المقاصة المرصود له ضمن مشروع مالية السنة المقبل 16,4 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

حسب ما سبق، فمشروع قانون 58.22 نجده في فريقنا ينحونحو: - تكريس وتنزيل الإرادة الملكية في حماية كافة الأسر الفقيرة من الهشاشة والصعوبات الاجتماعية؛

- تعزيز الثقة في التزامات الفاعل العمومي؛

- مواكبة المخطط الاجتماعي للرؤية التنموية لبلادنا؛

- عقلنة منظومة الاستهداف والإعانات؛

- ترسيخ منظومة القيم المجتمعية المجسدة في التضامن.

السيد الرئيس المحترم،

لكل ما سبق، فنحن في فريقنا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## 2) مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المنتدب المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة التشريعية المخصصة لتصويت على مشروع قانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، وبهذه المناسبة لا يسعنا في فريقنا سوى تجديد التنويه بمجهودات الحكومة لتنزيل التوجهات الملكية في المجال الاجتماعي والتي جعلت من سنة 2023 سنة الإجراءات التحضيرية المواكبة لتنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، المزمع إطلاقه قبل متم هذه السنة، تنفيذاً للتوجهات الملكية المضمنة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة ولمواكبة خارطة الطريق التي وضعها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

- إعانة خاصة تقوم على تقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

مع العمل على تحديد مسطرة وشروط وضوابط ومؤشرات وعتبة للاستفادة من الإعانة، والفئات غير المدرجة بهذا النظام، والاستعانة بمنظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات للتحقق من أهلية الأسر للاستفادة من الإعانات، مع الإحالة على نصوص تنظيمية لتحديد منهجية إيداع الطلب ومبالغ الدعم.

إن سياق هندسة هذا النص القانوني التقني يشكل استمرارية لمسلسل إرساء أسس الدولة الاجتماعية والتي على رأسها تعميم الحماية الاجتماعية والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، مما سيمكن من تحسين الوضع المعيشي لملايين الأسر والأطفال وهو ما سيشكل منعطفا إيجابيا في مسار بناء نموذجنا التنموي والاجتماعي لصون كرامة المواطنين في كل أبعاده، والتي من تمظهراتها العملية تعميم التامين الإجباري الأساسي عن المرض قبل نهاية 2022 وعدم اقتصار برنامج الدعم على التعويضات العائلية بل سيشمل كذلك بعض الفئات الاجتماعية التي تحتاج المساعدة، خصوصا أن الرهان اليوم هو خلق تنمية مستدامة مواكبة للتحديات والمتغيرات المطروحة.

السيد الرئيس المحترم،

خلال مناقشة هذا المشروع قانون استحضار السياق الذي سينفذ فيه، إلا وهو مرحلة الخروج من تداعيات جائحة "كوفيد-19" وما أفرزته من نتائج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والمؤسسي، والتي حدت منها القرارات الحكيمة المتخذة من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مع استحضار التقائية مناخ اللا يقين الاقتصادي والإكراهات الجيو-استراتيجية والتقلبات المناخية التي يشهدها العالم.

كما نوهنا بالمجهود الحكومي عبر وضع إطار يهدف إلى إرساء بنية متكاملة لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر، والتي أفرزت لجنة بين وزارية لقيادة البرنامج يرأسها رئيس الحكومة، وثلاث لجان موضوعاتية، الأولى خاصة بمنظومة الاستهداف عبر السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان وذلك من أجل تحقيق استهداف فعال للأشخاص الأكثر استحقاقا لمختلف برامج الحماية الاجتماعية.

وقد وصل عدد المسجلين حسب مذكرة تقديم مشروع قانون المالية إلى متم شهر شتنبر حوالي 13,6 مليون شخصا على مستوى السجل الوطني للسكان، وحوالي 2,8 مليون أسرة على مستوى السجل الاجتماعي الموحد، واللجنة الثانية خاصة بتحديد عتبة الأهلية للاستفادة من البرنامج والتي تستحضر هاجس المخاطر المالية في إطار الركيزة الرابعة من مشروع قانون مالية 2024 الهادفة إلى تعزيز استدامة ماليتنا العمومية مع الحرص على تعبئة الهوامش المالية اللازمة لتنزيل مختلف الاوراش والإصلاحات.



**III- مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:****1) مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

السيد الرئيس،

إننا اليوم بمناقشتنا لهذا المشروع قانون، أمام لحظة مفصلية، في إطار تفعيل الدولة الاجتماعية، فمشروع قانون الذي نحن بصده اليوم ستكون له آثار إيجابية عديدة، منها تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية، وتقليص نسب الفقر والهشاشة، والمساهمة في تكريس التضامن بين الأجيال، وتخفيف العبء المالي والنفسي عن الأسر التي تعيل مسنين وأطفال ممدرسين، وهذا ينسجم بكل صدق مع التوجهات الملكية السامية من خلال تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية، عبر مواصلة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات المعوزة والتي تفعلها الحكومة خصوصا هذه السنة من خلال مشروع قانون المالية 2004 الذي يهيم السنة المقبلة التي ستكون اختبرا جديا لتجسيد الدولة الاجتماعية وإرساء أسسها من خلال الشروع في تقديم منح دعم مباشرة للأسرة الفقيرة والمعوزة.

وفي إطار التنزيل التدريجي للدعم الاجتماعي المباشر بداية من نهاية السنة الجارية، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، الذي لن تقل قيمة الدعم الاجتماعي المباشر عن 500 درهم لكل أسرة مستهدفة، كيفما كانت تركيبتها، الأمر الذي يبين أن الحد الأدنى للدعم لن يقل عن هذه القيمة المالية، حيث ويستهدف برنامج الدعم المباشر 60 في المائة من الأسر المغربية غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي..

السيد الرئيس،

نؤمن كأغلبية حكومية، أن مشروع قانون هذا ننتظر أن تكون له آثار إيجابية عديدة، كتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية وتخفيض نسب الفقر والهشاشة، وتخفيف العبء المادي والمعنوي عن الأسر التي تعيل مسنين، فالحكومة أولت منذ تنصيبها أهمية بالغة لتنزيل برامج الحماية الاجتماعية وفق التوجهات الملكية، حيث نجحت مع نهاية سنة 2022 في تعميم التغطية الصحية، لتكون آلية مؤسساتية مبتكرة لدعم القدرة الشرائية للأسر، وستتوج هذه السنة بانطلاق الدعم الاجتماعي المباشر، بمنحة كحد أدنى لا يقل على 500

السيد الرئيس المحترم:

إن مشروع القانون أودع بالأسبقية لدى مكتب مجلسنا الموقر في إطار تطبيق الفقرة الثانية من الفصل 78، نجده في فريقنا كآلية متكاملة، يهدف إلى استكمال تنزيل الهندسة التشريعية لنظام الدعم الاجتماعي المباشر، تنزيلا لمقتضيات المادة 17 من مشروع قانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم، عبر إحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يسند لها تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر، مع جعل مقرها بالعاصمة الإدارية مع إمكانية إحداث تمثيلات على الصعيد الترابي لتنزيله، وذلك عبر إقرار عدد من التدابير الهامة والتي تدخل في إطار اختصاصات هذه الوكالة ومنها:

- تلقي طلبات الاستفادة من الإعانات في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر والبت فيها ومعالجة التظلمات المرتبطة بها؛
- العمل على صرف الإعانات للمستفيدين؛
- تقديم التوصيات من أجل تحسين تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر والرفع من فعاليته؛
- العمل على انجاز دراسات تقييمية حول نجاعة نظام الدعم الاجتماعي المباشر واقتراح حلول مبتكرة للارتقاء به؛
- اعداد تقرير سنوي حول حصيلة الاشتغال يرفع الى جلالة الملك.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عبرنا للحكومة عبر السيد الوزير خلال مناقشة المشروع، أن الإصلاحات الاستراتيجية التي تعمل المملكة على نهجها مؤسساتيا وقانونيا بقيادة جلالة الملك حفظه الله ونصره، ستسهم -لا محالة- في تعزيز دور الرأسمال البشري لمواكبة الأوراش الكبرى بالمملكة، ولنا كامل الثقة في الحكومة في تفعيل هذه الآلية وفق مبادئ الحكامة، ونجدد دعوتنا للحكومة التي لها منا كل الدعم أن تأخذ بعين الاعتبار:

1- تكثيف التواصل من أجل تبسيط المساطر أمام المستهدفين المعنيين؛

2- تنوع مصادر التمويل مع إقرار عدالة مجالية على مستوى التمثيلات الترابية؛

3- العمل في أقرب وقت على نشر النصوص التنظيمية اللازمة لتنصيب أجهزة إدارة الوكالة بالجريدة الرسمية في أقرب الأجال.

في الأخير، نؤكد على ضرورة التنزيل السليم لهذا النص، ولكل ما سبق فنحن في فريقنا لم نقدم أي تعديلات على المشروع، ونصوت عليه بالإيجاب.

شكرا السيد الرئيس.

درهم.

ويتضمن مشروع قانون نظام الدعم الاجتماعي المباشر مجموعة من الأحكام، تحدد نظام الدعم الاجتماعي المباشر وشروط الاستفادة منه، والذي ينص على نوعين من الإعانات: إعانة للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، تستفيد منها الأسر التي لديها أولاد دون سن الحادية والعشرين، وتشتمل على منحة شهرية ودعم تكميلي، ومنحة الولادة، وإعانة جزافية، تستفيد منها الأسر التي ليس لديها أولاد، أو التي لديها أولاد يتجاوز عمرهم 21 سنة، ولا سيما تلك التي توجد في وضعية فقر أو هشاشة، أو تعاني من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة.

ويحدد المشروع شروط الاستفادة من إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، وشروط الاستفادة من الإعانة الجزافية. ويتضمن المشروع، بعض القواعد المؤطرة لعدم الجمع بين الاستفادة من الإعانات المحددة في مشروع هذا القانون، وإعانات أو تعويضات عائلية يتم منحها، طبقا لنصوص تشريعية أو تنظيمية أخرى.

كما يحدد المشروع مسطرة الاستفادة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر، الذي يحيل إلى نص تنظيمي، من أجل تحديد كيفية تقديم طلب الاستفادة من الإعانات وكيفية التحقق من أحقية الأسر في الاستفادة منها.

السيد الرئيس،

لقد تفاعلنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلي بإيجابية مع ما تتطلبه سرعة البت عبر الدراسة والمناقشة دون تقديم تعديلات، إيماننا منا بضرورة تيسير العمل الحكومي من أجل ضمان استفادة الفئة المستهدفة من المنحة التي يخصصها مشروع القانون هذا قبل متم شهر دجنبر المقبل.

شكرا السيد الرئيس.

## 2) مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، الذي يأتي في سياق إغناء الترسانة القانونية للمشروع الملكي للحماية الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، عبر تقوية مختلف جوانب الحماية الاجتماعية، من خلال تأمين جميع آليات الاحتياط الجماعي التي تمكن الأفراد أو الأسر من مجابهة الآثار المالية

المرتتبة عن المخاطر الاجتماعية، حيث يمكن توفر آليات الحماية الاجتماعية للأسر مزايًا اجتماعية تمكنها من العيش بكرامة، وهو حق معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما تركز الحماية الاجتماعية على إدارة المخاطر الاجتماعية، وبالتالي فهي توفر دورة فعالة من التنمية والنمو. وهي تمكن من الحد من فقر الأسر، وتعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعي، والمساهمة في التنمية الشاملة للبلدان. وتشكل الحماية الاجتماعية اليوم أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (ODD).

ونعترف في المغرب كون ورش تعميم الحماية الاجتماعية من الأوراش الكبرى التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله. وهو ثورة اجتماعية حقيقية يقودها جلالته، تهدف إلى تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنين والمواطنات، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع نظام التقاعد.

تفعيلا للمادة 31 من الدستور التي نصت على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة.

وشكل القانون الإطار رقم 09.21 الصادر في 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021) المتعلق بالحماية الاجتماعية، مرحلة أساسية في تنفيذ توجهات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله فيما يتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المواطنين والمواطنات المغاربة بحلول عام 2025، الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أفق 2022، لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي؛

- تعميم التعويضات العائلية في أفق 2024، لفائدة حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛

- توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد في أفق 2025، لفائدة 5 ملايين مغربي من الساكنة النشيطة؛

- تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025، بالنسبة لكل شخص يتوفر على عمل قار.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

وانسجاما مع الرؤية الملكية السديدة، سعت الحكومة إلى تكريس أسس الدولة الاجتماعية، حيث نجحت في تعميم التأمين الإجباري

الاجتماعي المباشر والرفع من فعاليته.

ولتحقيق ذلك، ستعمل الوكالة على إبرام اتفاقيات شراكة مع مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية التي تروم تحقيق أهداف مماثلة. كما يمكن للدولة أن تعهد إلى الوكالة، بموجب تشريع خاص أو بموجب اتفاقيات، بتدبير أي برنامج أو نظام آخر للدعم الاجتماعي، مما يتطلب مجلساً إدارياً قميناً بإنجاح مهام هذه الوكالة، خصوصاً أنه مطالب بتنفيذ المهام التالية:

- يصادق على برنامج العمل السنوي للوكالة؛

- يحصر الميزانية السنوية والبيانات التوقعية المتعددة السنوات، وكذا كيفية تمويل برامج أنشطتها؛

- يوافق على عقود البرامج واتفاقيات الشراكة المبرمة من لدن الوكالة في إطار اختصاصاتها؛

- يحصر الحسابات السنوية للوكالة ويصادق عليها ويبحث في تخصيص النتائج؛

- يصادق على التقرير السنوي حول حصيلة أنشطة الوكالة المرفوع إليه من لدن المدير العام؛

- يصادق على المخطط التنظيمي الذي يحدد بنيات الوكالة الإدارية واختصاصاتها؛

- يصادق على النظام الأساسي الخاص بالموارد البشرية للوكالة الذي يحدد على الخصوص شروط التوظيف ونظام الأجور والتعويضات والمسار المهني؛

- يتخذ قرار اقتناء الأملاك العقارية وتفويتها أو كرائها؛

- يعد النظام الداخلي للوكالة؛

- يحدد أجور الخدمات المقدمة للأغيار؛

- يوافق على قبول الهبات والوصايا التي لا يكون من شأنها المساس باستقلالية الوكالة في أداء مهامها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يسعنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن نشكر جهود الحكومة في عملها لتكريس دولة اجتماعية كفيلة باحتضان كل أبنائها، وعليه سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

(3) مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين

الأساسي عن المرض وفق الأهداف والإطار الزمني المحدد له، من خلال انتقال المستفيدين سابقاً من نظام "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك ابتداء من فاتح دجنبر 2022، وهو ما فتح الباب أمام حوالي 4 ملايين أسرة فقيرة للولوج إلى العلاج بالمستشفيات العمومية والخاصة، مع تحمل الدولة لاشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بغلاف مالي سنوي يقدر بـ 9.5 مليار درهم.

كما تمكنت الحكومة، وبفضل تعاون المؤسسة التشريعية، من وضع الترسنة القانونية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على كافة الفئات من خلال المصادقة على مجمل النصوص ذات الصلة بأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وتجسيدا للتوجهات الملكية السامية، التي أكدها جلالته في خطاب افتتاح السنة التشريعية تعمل الحكومة على تفعيل التدريجي لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل نهاية هذه السنة، وذلك وفق تصور شامل وفي إطار مبادئ القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي صادق عليه البرلمان.

ولابد من الإشادة هنا بحرص الحكومة وفقاً للتوجهات الملكية السامية على احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف لمنح الدعم، وذلك بالاستناد إلى نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد. وتخصيصها لمبلغ يناهز 25 مليار درهم، سيتم تمويلها عبر المساهمة التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات إلى جانب العمل على عقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حالياً وخاصة إصلاح نظام المقاصة من خلال تحديد الاعتمادات المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 في 16,4 مليار درهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن النجاح في هذه المهام المجتمعية يتطلب حكمة رشيدة قوامها النجاعة والفعالية والاستدامة، وهو ما سيتأتى من خلال إحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي التي ستسعى إلى تلقي طلبات الاستفادة من الإعلانات في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر والبحث فيها ومعالجة التظلمات المرتبطة بها، وصرف الإعانات للمستفيدين، والتحقق من صحة المعطيات المرصدة من أجل الاستفادة من الإعلانات، وعملية مسك وتدبير الحسابات المتعلقة بالميزانية السنوية المخصصة للنظام، وكذلك إعداد المعطيات الإحصائية الخاصة بالفئات المستفيدة من النظام، كما سيعمل على إصدار تقارير دورية تهم حصيلة تدبير النظام، وتطوير أدوات مراقبة ورصد وتتبع المؤشرات المتعلقة بمجال الدعم الاجتماعي المباشر، وإنجاز دراسات تقييمية حول نجاعة نظام الدعم الاجتماعي المباشر واقتراح حلول مبتكرة للارتقاء به، مع تقديم كل توصية أو اقتراح إلى الحكومة، من أجل تحسين تدبير نظام الدعم

والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لمناقشة مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

فكما نعلم جميعا، فقد ترتب عن التنزيل الفعلي لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، بروز بعض الإشكالات العملية التي حالت دون تعميم الاستفادة الفعلية لهذه الفئات من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والمتعلقة أساسا بعدم انتظام المؤمنین في أداء اشتراكاتهم أو عدم تأديتها بشكل تام خاصة من طرف المؤمنین الذين يعتبرون أنفسهم في صحة جيدة وأنهم لا يحتاجون إلى تأمين صحي بصرف النظر عن الإلزامية القانونية للتأمين الصحي وفلسفة النظام المبنية على مبادئ المساهمة والتعاقد في تحمل مخاطر المرض بين أفراد الفئة المعنية بالنظام، مما أدى هذا الوضع إلى خلق حلقة مفرغة، حيث تراكمت ديون الاشتراكات المستحقة والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات الواجبة على المدينين أداؤها لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع صعوبة أدائها نظرا لتراكمها، وفي نفس الوقت تم وقف خدمات التأمين الصحي للمؤمنين وذوي حقوقهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا نسجل باعتراف كبير أن الحكومة سعت إلى حل هذه الإشكالية، عبر بدء صفحة جديدة بالنسبة للالتزامات المؤمنین اتجاه الصندوق، فتم إعداد مشروع هذا القانون الذي يهدف إلى:

- إلغاء الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم النظام المذكور، وذلك من أجل تمكين الفئات المعنية من تسوية وضعيتها؛ وبالتالي تمكينها بمعنية ذوي حقوقها من الاستفادة الفعلية؛

- حث الفئات المذكورة على الانتظام في أداء الاشتراكات.

وإذا تمعنا في عدد المؤمنین المشمولين بالإعفاء الذي يناهز

1.136.132 مؤمناً رئيسياً ومبلغ الإعفاء يناهز 3,285 مليار درهم وذلك في حدود 24 أكتوبر 2023، سنقف على الجهد المالي الكبير الذي تبذله هذه الحكومة لتؤكد أنها فعلا حكومة اجتماعية بامتياز.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن مشروع القانون رهن الاستفادة من هذا الإلغاء بتحقيق الشروط تضمن الانخراط الفعلي للمؤمنين في هذا الإصلاح عبر:

1- عدم تأدية الاشتراكات لمدة لا تقل عن (3) أشهر برسم الفترة السابقة للشهر الذي سيتم فيه نشر القانون بالجريدة الرسمية، بغية استهداف الفئات التي لديها ديون كبيرة تمتد لفترة تفوق أربعة أشهر؛

2- انتظام المؤمن المعني في تسديد الاشتراكات طيلة فترة (12) شهرا متتالية تبتدئ من الشهر الموالي للشهر الذي شرع فيه في أداء الاشتراكات، وذلك لضمان تحصيل الاشتراكات المستحقة، علماً أن وعاء الاشتراك المتوسط يبلغ 0.91% من الحد الأدنى للأجور، وأن كل العمال غير الأجراء في وضعية هشاشة سوف يستفيدون من الدعم الاجتماعي المباشر بمبلغ شهري لا يقل عن 500 درهم؛

3- إخضاع المؤمن المستفيد من الإلغاء المذكور لمدة تدريب جديدة تحدد في ثلاثة (03) أشهر تبتدئ من الشهر الموالي للشهر الذي شرع فيه في أداء الاشتراكات هذا، وتمتد فترة الإلغاء من الشهر الموالي لنشر القانون بالجريدة الرسمية إلى غاية متم الشهر الرابع الموالي لهذا التاريخ.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

فكما نعلم جميعا، فإن مشروع الحماية الاجتماعية، الذي يراعاه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يهدف إلى تعميم التغطية الصحية الإجبارية على جميع المغاربة، مشيراً أن المستفيدين ينقسمون إلى ثلاث فئات في هذا المجال:

- فئة أولى تستفيد حالياً من التغطية الصحية الإجبارية هم الموظفون في القطاعين العام والخاص؛

- فئة ثانية هم المنخرطون في نظام راميد "Ramedistes" تم تحويلهم بشكل كلي ومباشر من نظام "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك AMO، التي تؤدي الدولة عنهم أكثر من 9.5 مليار درهم للاشتراكات؛

- أما الفئة الثالثة هم المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، الذين ليس لهم أجر منتظم ويشتغلون في المهن الحرة وفي الأنشطة الصناعية والتجارية.

وهي الفئة التي تطرح مجموعة من الصعوبات، لأن داخل كل فئة

ولا نخفي تخوفنا من المدة التي برزت فيها إشكالية المساهمة، والتي لا تتعدى سنة من شروع تطبيق هذا الورش الصحي لفائدة هذه الفئات المهنية. لذا نطالب الحكومة بإعادة النظر في الإجراءات والشروط ومراجعة التعريف المرجعية.

ونشدد على أهمية تواصل الحكومة مع هذه الفئات وإخبارهم بمقتضيات وأهمية هذا القانون، وأن الإلغاء سوف يكون تلقائيا وليس مبنيا على طلب أو إجراءات أو شروط.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إيماننا منا بأهمية هذا المشروع وانعكاسه الإيجابي على التنزيل السليم لورش الحماية الاجتماعية الذي يحفه جلاله الملك محمد السادس، نصره الله، بعنايته الخاصة، فإننا سنصوت بالإيجاب عليه. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### IV- مداخلات الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

#### 1) مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين أن أتدخل في مناقشة مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

هذا المشروع الذي نحن بصدد دراسته اليوم، نعتبره نوعا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، تعاقدا من شأنه أن يرفع منسوب الثقة بين المؤسسات والمواطن المغربي، إذ ورغم أن بلادنا عرفت مجموعة من البرامج الكبرى لتكريس مبادئ الدولة الاجتماعية، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها.

لهذا وبفضل الرؤية الملكية المتبصرة في إحاحه بتعميم الحماية الاجتماعية بوصفها الركيزة الأساسية لتنزيل النموذج التنموي الجديد، والذي يراهن على الاستثمار في الرأس مال البشري، وأيضا تفعيلا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، جاء هذا المشروع القانون، الهدف منه المزيد من ترسيخ فلسفة الدولة الاجتماعية عبر التراب الوطني.

وبموجب هذا المشروع القانون ستلتزم الحكومة بتقديم دعم مالي شهري وبشكل مستدام، للأسر الفقيرة الهشة لدعم قدرتها الشرائية،

هناك فئات متعددة لها دخل غير منتظم وفوارق شاسعة، وأن مجموعة من المهنيين لم يعودوا يزاولون مهنتهم أو غيروا المهنة، أو مصابين بمرض، وأن هذا القانون جاء لمعالجة هذا الإشكال وأول خطوة لإصلاح مبادرة الحكومة في إلغاء المتأخرات، وأن من له دخل سوف يؤدي الاشتراك، والذي ليس له دخل سيصبح في لائحة "تضامن" AMO.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشيد بهذه المبادرة التي تكتسي أهمية والمتمثلة في إلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات التي وصلت إلى 3.2 مليار درهم، وذلك لتمكين فئات المهنيين من تسوية وضعيتهم والاستفادة من خدمات التأمين الصحي، حيث أن بنية هذا النص القانوني يشكل استمرارية لمسلسل إرساء أسس الدولة الاجتماعية المواكبة خارطة الطريق التي وضعها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية باعتباره الحدث الأكبر بعد المسيرة الخضراء، تنفيذنا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

كما نسجل أن مشروع القانون 41.23 يهدف إلى إعداد المرجعية القانونية لإشكالية عدم انتظام المؤمنين في أداء اشتراكاتهم أو عدم تأديتها بشكل تام. والذي ينتج عنه تراكم الديون وبالتالي خلل في المنظومة المالية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك عبر آلية التسوية لفتح صفحة جديدة لضمان التوازن المالي على المستوى المتوسط والبعيد، وحث هذه الفئات على الانتظام في أداء الاشتراكات، واستفادة من هم في وضعية هشاشة من الدعم الاجتماعي المباشر بمبلغ شهري لا يقل عن 500 درهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا ننبه أن إلغاء الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مرشح أن يتكرر في المستقبل، لأن تنزيل هذا المشروع له عدة اختلالات، من أهمها طريقة تسجيل المهنيين في النظام الذي ارتكز على مؤشرات حددها الصندوق دون استحضار هل هذه الفئات لازالت تزاول نفس المهنة.

ومن بين الاختلالات أيضا أن أغلب المهنيين ارتبطت تسجيلهم في هذا النظام بحصولهم على الدعم الممنوح من الدولة، على غرار الفلاحين المستفيدين من دعم الدولة من الأسمدة والشعير.

أجهزة إدارة الوكالة بالجريدة الرسمية في أقرب الآجال.

إن واقع الممارسة اليوم يبرز أن جودة القوانين ودقتها لا تهم بقدرما يهتم التنزيل السليم للقوانين على أرض الواقع، كما أنه يجب الوقوف على أي اختلال من شأنه تغطية الإشكالات الحقيقية التي تعاني منها الفئات الهشة، ومن جهة ثانية ضرورة تحقيق العدالة المجالية بين الأقاليم في الاستفادة من قيمة الدعم الاجتماعي والتناسق في تنزيل منظومة الاستهداف وتنزيل مختلف برامج الحماية الاجتماعية على اعتبار أن الهدف المنشود من هذا المشروع هو تحقيق العدالة الاجتماعية.

**(3) مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في مشروع القانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وذلك نظرا لأهمية إلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات التي وصلت إلى 3.2 مليار درهم، لتمكين فئات المهنيين من تسوية وضعيتهم والاستفادة من خدمات التأمين الصحي، حيث أن بنية هذا النص القانوني يشكل استمرارية لمسلسل إرساء أسس الدولة الاجتماعية لمواكبة خارطة الطريق التي وضعها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية باعتباره الحدث الأكبر بعد المسيرة الخضراء، تنفيذًا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعز الله أمره.

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال كون إلغاء الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مرشح أن يتكرر في المستقبل، لأن تنزيل هذا المشروع له عدة اختلالات من أهمها طريقة تسجيل المهنيين في النظام الذي ارتكز على مؤشرات حددها الصندوق دون استحضار هل هذه الفئات لازالت تزاول نفس المهنة، أو أن أغلب المهنيين ارتبط تسجيلهم في هذا النظام بحصولهم على الدعم الممنوح من الدولة، على غرار الفلاحين المستفيدين من دعم الدولة من الأسمدة والشعير،

وأيضًا العمل على تقديم إعانات للحماية من المخاطر خاصة بهذه الفئات، والتنصيب على تقديم دعم للأطفال اليتامى والمهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وعبر التقييد في السجل الاجتماعي الموحد، الذي من خلاله سيتم تحديد الأسر الهشة المستحقة للاستفادة من هذا البرنامج، والحاصلة على مؤشر اجتماعي واقتصادي أقل من العتبة المحددة، وبناء على الحالة السوسيو-اقتصادية للأسرة (عدد الأفراد، نفقات الاستهلاك، الأكل، الماء، الكهرباء، الهاتف النقال، التلفزة...) وغيرها من المؤشرات التي من خلالها سيتم الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر.

وبناء عليه، كفريق اشتراكي - المعارضة الاتحادية، سنصوت بالإيجاب على مضامين هذا المشروع، والله الموفق.

**(2) مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي؛**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في مشروع القانون رقم 59.23 الخاص بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، الذي يهدف إلى إحداث مؤسسة عمومية، وتمتعها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي تحمل اسم "الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي"، يعهد إليها بالسهر على تسيير نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وتتبعه وتقييمه بهدف الرفع من فعاليته.

والمناسبة شرط، نجدد إشادتنا وتشبثنا بالمشروع الملكي التاريخي المتعلق بالحماية الاجتماعية وبالقرار الملكي لتعميم الدعم الاجتماعي، من خلال خلق وكالة خاصة بالدعم الاجتماعي ضمانا للحكامة والشفافية وحسن التدبير.

ومن جهة أخرى، نرى أنه من الضروري إطلاق حملات تواصلية في سائر أنحاء التراب الوطني لتفسيرو وتوضيح هذا المشروع وشروط ومسار الحصول على الدعم الاجتماعي المباشر، واعتماد الوكالة على الرقمنة في جميع أعمالها وتواصلها مع الجهات والأطراف المعنية بالدعم الاجتماعي توخيا للشفافية والسرعة وحرصا على التخفيف على المستفيدين.

من جهة ثانية، فإن منطق الشفافية يقتضي نشر تقارير الوكالة في موقعها الإلكتروني تعزيزًا تكريسا لحق المواطنين في الحصول على المعلومة، وكذا التنصيب على نشر التقرير السنوي للوكالة المنصوص عليه في المادة 7 من هذا المشروع بعد رفعه إلى جلالة الملك.

كما ندعوكم لتبسيط المساطر للتخفيف على المستهدفين المعنيين وتنويع مصادر التمويل وإقرار عدالة مجالية على مستوى التمثيليات الترابية، وكذا العمل على نشر النصوص التنظيمية اللازمة لتنصيب

لسياسة الدولة في المجال الاجتماعي وترتيب الأولويات، حيث انتقلت الدولة من دعم العرض إلى دعم الطلب من خلال تقديم دعم مالي مباشر للأسر، وذلك وفق الرؤية المولوية السامية.

ويندرج هذان المشروعان قانونين في إطار ما تشهده بلادنا في تطور مستمر، بفضل المشاريع والإصلاحات الكبرى التي ترسخ نموذجنا الاجتماعي والتنموي، والذي تم تعزيزه بورش الحماية الاجتماعية الذي أطلقه صاحب الجلالة محمد السادس، حفظه الله، وتفعيلاً للتوجهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، التي أكد من خلالها على ضرورة تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ابتداء من شهر دجنبر 2023.

ولقد تجسدت الرؤية المولوية السامية في إطلاق مجموعة من البرامج الاجتماعية، للتقليص من نسبة الفقر والهشاشة والهدر المدرسي، ومن ولوج فئة واسعة من المواطنين والمواطنات إلى الخدمات الأساسية.

وفي هذا السياق، فبرنامج الدعم المباشر يعطي أولوية كبيرة لبناء دولة اجتماعية وديمقراطية تسعى إلى حفظ حقوق الإنسان والاهتمام بالفئات في وضعية هشّة.

السيد الوزير،

إن التوجهات لا يمكن تحقيقها إلا عبر سياسة حقيقية عمومية تسودها اللتقائية والتنسيق مع جميع المتدخلين وتعبئة الموارد الضرورية لتمويل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، مع الرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف عبر تسخير جميع الإمكانيات المالية واللوجستية لتعزيز عملية التقييد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية والوحيدة لمنح الدعم وضمان نجاعته.

فالدعم الاجتماعي المباشر للأسر من شأنه أن يمنح ملايين الأطفال حقهم في الإنصاف، الذي يتجاوز الحاجيات الأساسية إلى اكتساب المهارات الحياتية، ويسائل فينا روح التضامن بين مختلف فئات المجتمع.

وعليه، فكلنا مدعوون الآن وقبل أي وقت مضى، أن نحكم بصيرتنا ونأخذ بزمام المبادرة للتضامن مع أخواتنا وإخواننا، في سبيل إحقاق مجتمع يرضى صغاره ويمنحهم الأمل في غد أفضل؛ مجتمع يحمي من إكراهات العيش لمن هم في وضعية إعاقة ولمن يعيشون وضعية هشاشة؛ مجتمع يعترف بالجميل وبتضحيات المسنين من أبائنا وأجدادنا.

هذا الدعم الاجتماعي الذي سيتم تدبيره عن طريق مؤسسة عمومية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، يعهد إليها تدبير هذا الدعم وتتبعه وتقييمه بهدف الرفع من فعاليته وتحقيق أهدافه كما

ونفس الشيء فيما يخص باقي المهنيين الذين اعتمدوا في قاعدة البيانات الخاص بهم على اللوائح الانتخابية كما هو الشأن بالنسبة لصناعة التقليدية وغيرها، مشددين على ضرورة التواصل مع هؤلاء المهنيين وتحفيزهم على الانخراط بشكل طوعي في هذا الورش الكبير، لتفادي هذه الإشكال مرة أخرى، خاصة وأن بعض المهنيين ربطوا هذا التسجيل في ورش الحماية الاجتماعية بالدعم المباشر.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة تدخل الحكومة من أجل إعادة النظر في الإجراءات والشروط ومراجعة التعريف المرجعية مخافة بروز إشكالية المساهمة والتي لا تتعدى سنة من شروع تطبيق هذا الورش الصحي لفائدة هذه الفئات المهنية.

## V- مداخلة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

(1) مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر؛

(2) مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي؛

(3) مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر ورقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي ورقم 41.23 القاضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

بعد التنزيل الفعلي للشق الأول من ورش الحماية الاجتماعية، المتعلق بتعميم التأمين الإجباري عن المرض، وتفعيلاً للتوجهات السامية التي تضمنها الخطاب الملكي، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والتي أكد من خلالها جلالته على ضرورة تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، ابتداء من شهر دجنبر 2023، يأتي مشروع القانون 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر والقانون رقم 23.59 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، ليشكل تحولاً جديداً

الاجتماعي، بحيث اعتبر فيه جلالته أن الأمر يتعلق بمشروع اجتماعي، استراتيجي وطموح، يهتم فئات واسعة من المغاربة، فهو أكبر من أن يعكس مجرد برنامج حكومي لولاية واحدة، أو رؤية قطاع وزاري، أو فاعل حزبي أو سياسي.

واعتبر جلالته أن الأمر يتعلق بنظام وطني لتسجيل الأسر، قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي على أن يتم تحديد تلك التي تستحق ذلك فعلا عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة، وأن المبادرة الجديدة لإحداث "السجل الاجتماعي الموحد" بداية واعدة لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، تدريجيا وعلى المدى القريب والمتوسط".

السيد الوزير المحترم،

الأکید أن مشروع هذا القانون يأتي في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 31 من الدستور القاضية بتعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وبلورة منظومة قانونية فعالة وإحداث آليات مؤسساتية ناجعة تتوخى تصحيح الاختلالات وتجاوز الإكراهات الناتجة عن قصور المقاربة الحالية في مجال تدبير منظومة الدعم الاجتماعي.

وبالرغم من التجربة التي راكمتها بلادنا في مجال تدبير أنظمة الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي:

- نظام المساعدة الطبية؛

- دعم الأرمال؛

- المنحة الدراسية للتعليم العالي؛

- برنامج تيسير...

لازالت هذه البرامج التي ترصد لها اعتمادات مالية ضخمة يكتنفها التداخل وضعف التنسيق والتناسق فيما بينها وعدم قدرتها على استهداف الفئات المستحقة للدعم بالدقة والفعالية اللازميتين.

وهو ما يجعلنا اليوم، وفي إطار الدور الذي يضطلع به مجلس المستشارين، وضمنه الاتحاد العام لمقاولات المغرب منخرطين بكل وعي ومسؤولية في ضرورة المشاركة في إيجاد الأجوبة الكفيلة ببلورة مداخل إرساء منظومة متكاملة وناجعة وفعالة تتأسس على تطوير وتحسين السياسات الوطنية في مجال الدعم الاجتماعي والبرامج المعتمدة بهذا الخصوص.

وأیضا ضمان تكامل هذه السياسات والتقائيتها والتنسيق المحكم بين مختلف المتدخلين، وتعزيز وترشيد الموارد المالية المخصصة لها للانتقال إلى نظام جديد ينبنى على حكمة جديدة لتدبير منظومة

جاء في مشروع القانون 59.23، وهي طريقة تدبير مناسبة لمثل هذه البرامج نظرا لما تتوفر عليه المؤسسات العمومية من الوسائل المادية والبشرية والتقنية والمرونة الكافية لإنجاز المهام المسندة إليها.

هذا، ويأتي مشروع القانون رقم 41.23 القاضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، الذي يسعى إلى إيجاد حلول لاختلال التوازن المالي للنظام وكذا إلغاء الديون المترتبة في ذمة هؤلاء.

وهي مبادرة تستحق التنويه، إذ من شأنه المساهمة في إنجاح مشروع تعميم الحماية الاجتماعية والزيادة في منسوب الثقة وإعطاء دفعة جديدة لورش التغطية الصحية وترسيخ مبدأ الدولة الاجتماعية، كما سيساهم في التزليل السليم لهذا المشروع المجتمعي الذي نتمنى صادقين أن يتم تنزيله وفق الأجنحة الزمنية المحددة إليه.

## VI-مداخلات فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

### 1) مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر. وهو مشروع القانون الذي يهدف إلى وضع الإطار القانوني المُحدّد والمُنظّم للإطار العام لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

السيد الوزير المحترم،

يُشكل مشروع نظام الحماية الاجتماعية ثورة اجتماعية حقيقية ونقطة تحول في مسار الإصلاح الشامل للحماية الاجتماعية في المملكة المغربية، كمشروع مجتمعي غير مسبوق.

وهذا المشروع الذي يركز أساسا على التوجهات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لترحيل جلالته على عرش أسلافه المنعمين بتاريخ 29 يوليوز 2018، والذي حثّ فيه جلالته على إعطاء دفعة قوية ودينامية متجددة لمشروع إصلاح منظومة الدعم



وإعداد المعطيات الإحصائية الخاصة بالفئات المستفيدة من النظام عبر وضع نظام خاص للتتبع والتقييم الدائم والمستمر من أجل تجاوز وتصحيح الاختلالات التي قد تواجه تنزيله، وضمان تحقيق مبدأ "الاستفادة بالاستحقاق".

السيد الوزير المحترم،

إن برنامج الدعم الاجتماعي المباشر يُشكل ثورة وجيلا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، ونواة صلبة لمغرب الغد، من شأنها تعزيز الإحساس بالانتماء للوطن، ورفع منسوب الثقة في المؤسسات، ويؤهل المغرب للارتقاء في تصنيف الدول الصاعدة، ومن شأنه أن يُحسِّنَ من مُؤشِّرَاتِنَا الوطنية على المستوى الدولي فيما يَخُصُّ الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال رؤية ملكية متبصرة لتعميم الحماية الاجتماعية بوصفها إحدى ركائز تنزيل النموذج التنموي الجديد، الذي يراهن على الاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما يستدعي منا جميعا اليوم التعبئة الشاملة من أجل السير ضمن مسار الثورة الاجتماعية الحقيقية التي يقودها جلالته، بما يَحَقِّقُ رهان تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وفي الختام، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لا يسعنا إلا أن نُؤكِّد على انخراطنا الكامل في هذا البرنامج الاستراتيجي. ونحن سنصوت بالموافقة على مشروع هذا القانون، وندعو إلى الإسراع في إخراجها إلى حيز التنفيذ.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**(2) مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

وهو مشروع القانون الذي يأتي بهدف تحديد الإطار القانوني للجهاز المشرف على تدبير برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، من خلال إحداث مؤسسة عمومية، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تحمل اسم "الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي" يعهد إليها السهر على تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر وتبعية وتقييمه بهدف الرفع من فعاليته.

الدعم الاجتماعي على جميع الأصعدة، وهو ما يستدعي بالضرورة وضع مشروع القانون ضمن سياق العام المرتبط بتطوير منظومة الحماية الاجتماعية، ودعم الاستقرار الذي تنعم به بلادنا وجلب الاستثمارات، كثمرة للعديد من الإصلاحات التي يباشرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ توليه عرش أسلافه المنعمين.

السيد الوزير المحترم،

الأكد أن مشروع القانون لا يمكن قراءته بشكل معزول عن منظومة الحماية الاجتماعية:

- السجل الوطني للسكان؛

- وضع السجل الاجتماعي الموحد؛

- وضمان حماية المعطيات الشخصية للأشخاص المقيدون في هذه السجلات وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات...

مما يستدعي الوقوف عند بعض الملاحظات الجوهرية التي تجمع هذا المشروع بعدد من القوانين والمراسيم المنظمة للمجال (القانون 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، فيما يخص السجل الاجتماعي الموحد، القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات الشخصية، القانون 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل الاجتماعي...)، والتي نوردتها كما يلي:

أولا: فيما يتعلق بالقانون 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وخاصة البند 4 من المادة 3 من مشروع القانون رقم 58.23 والتي تؤكد على شرط وجوب التقييد بالسجل الاجتماعي الموحد:

- عدم دقة بعض التعاريف مثلا، ما المقصود بالهيات الخاصة، والهيات الوسيطة الواردة في المادة 2 من القانون 72.18؛

- اعتماد القانون 72.18 على مبدأ التسجيل الإرادي، فالتسجيل خاص بالأفراد والأسر الراغبة في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي والذي يتم بناء على طلب من أحد أفراد الأسر الراغبة في الاستفادة، وهو ما قد يتسبب في إقصاء عدد كبير من الأسر والأفراد خصوصا القاطنين في المناطق النائية، أو الذين لا علم لهم بهذه السجلات، وهو ما يستدعي نهج مقارنة مجالية من خلال إحداث مكاتب للتوعية والتسجيل بهذه المناطق البعيدة، وحثهم على التسجيل والاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي؛

- وضعية تستدعي تعبئة مختلف الوسائل الممكنة من أجل إرساء نظام فعال وناجع من أجل تلقي طلبات الاستفادة من الإعانات في إطار هذا النظام والبت فيها ومعالجة التظلمات المرتبطة بها، والتحقق من صحة المعطيات المصرح بها من أجل الاستفادة من الإعانات،

**VII- مداخلات فريق الاتحاد المغربي للشغل:**

**1) مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر؛**

**2) مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.**

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، علينا أن نستحضر جميعا ما قاله جلالة الملك محمد السادس نصره الله في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، أنه:

"تجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة".

وقد كان لمجلس المستشارين الشرف الكبير أن يحال عليه بالأسبقية مشروع قانونين حول الدعم الاجتماعي بالنظر لطابعهما الاجتماعي، وباعتبارهما المؤثرين لعملية الدعم الاجتماعي المباشر التي قررت الحكومة الشروع في تنفيذه بدأ من شهر دجنبر المقبل.

- مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والذي صادقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية مادة/ مادة بالإجماع وعلى مشروع القانون برمته كما أحيل على اللجنة بالإجماع؛

- ومشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، والذي صادقت عليه بالإجماع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

هذين المشروعين القانونيين المعروضين على أنظار مجلسنا الموقر، سيعززان بدون شك منظومة الحماية الاجتماعية، إذا ما تم استهداف الفئات التي تستحق هذا الدعم المباشر لتحسين ظروف معيشتها اليومي، والحد من أوجه عدم المساواة، بحيث أن مشروع القانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، يعهد إليه بالسهر على تدبير المشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر الرامي إلى تطبيق بعض أحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، نعتبرها فرصة حقيقية في الاتحاد المغربي للشغل لإعادة النظر في سياسة الدولة في المجال الاجتماعي، والتفكير في إعادة ترتيب الأولويات، لتنتقل الدولة من دعم العرض إلى دعم الطلب من خلال تقديم دعم مالي مباشر للأسر.

وكما تعلمون جميعا، تفصلنا أيام قليلة عن تنزيل أكبر مشروع مجتمعي تعرفه بلادنا، من خلال الشروع في نهاية هذه السنة في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر؛ بعد التنزيل الفعلي للشق الأول من الحماية الاجتماعية المتعلقة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛ وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشر، والتي أكد من خلالها جلالته على ضرورة تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ابتداء من شهر دجنبر 2023، بما يحمل ذلك من دلالات عميقة على مستوى الفعل العمومي والسياسات العمومية، والتأسيس لجيل جديد من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، وذلك وفق مقاربة تقوم على التأكيد على أن الحماية الاجتماعية لا تتبع من قيم التعاطف والكرم والإحسان، بل إنها حق وديّن لكل فرد على المجتمع، ومن واجب الدولة ضمان إعماله.

وتقدم الحماية الاجتماعية بوصفها مكونا من مكونات السياسات العمومية الرامية إلى إعمال حق أساسي من حقوق الإنسان، وتؤسس أيضا لأرضية تنسجم مع مبادئ الشمولية والتحسين المستمر لمستوى الخدمات الاجتماعية التي يدعو إليها المجتمع الدولي اليوم، وهو ما يستلزم منا جميعا، كل من موقعه، الانخراط بروح وطنية مسؤولة، من أجل توفير كافة الشروط الضرورية لضمان التنزيل السليم لهذا الورش الاستراتيجي، والتنزيل الأمثل للنقّس الاجتماعي والإصلاحي الذي تحمله.

السيد الوزير المحترم،

إننا نشتم العمل الكبير للحكومة الذي تقوم به من أجل توفير كافة الشروط اللازمة للإسراع في تنزيل هذا الورش الاجتماعي، سيما على مستوى تفعيل السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد (الذي على أساسهما سيتم تحديد الأسر المستفيدة) تقدما كبيرا، إذ بلغت حصيلة التسجيل فيهما إلى غاية 27 شتنبر 2023:

- تسجيل 13.6 مليون شخص على مستوى السجل الوطني للسكان؛

- تسجيل 2.8 مليون أسرة، وهو ما يعادل 9.7 مليون شخص على المستوى السجل الاجتماعي الموحد.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لا يسعنا إلا أن نوّكد على انخراطنا الكامل في هذا البرنامج الاستراتيجي. ونحن سنصوت بالموافقة على مشروع هذا القانون، وندعو إلى الإسراع في إخراجه إلى حيز التنفيذ.

والسلام عليكم ورحمة الله.

اتفاقيات الشراكة والتعاون، والعائدات الناتجة عن أملاك الوكالة المنقولة والعقارية، والمداخيل المتأتية من أنشطتها أو من توظيفاتها المالية، فضلا عن الهبات والوصايا وباقي المداخيل التي يمكن أن تخصص لها لاحقا وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

أما نظام الدعم الاجتماعي فسيتولى في بابه الأول تحديد مكونات نظام الدعم الاجتماعي المباشر وشروط الاستفادة منه، حيث ينص على نوعين من الإعانات كما جاء في تقديمكم السيد الوزير المحترم:

- إعانات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، تستفيد منها الأسر التي لديها أولاد دون سن الواحدة والعشرين، وتشتمل على منحة شهرية ودعم تكميلي، ومنحة الولادة؛

- وإعانة جزافية: تستفيد منها الأسر التي ليس لديها أولاد، أو التي لديها أولاد يتجاوز عمرهم 21 سنة، ولا سيما تلك التي توجد في وضعية فقر أو هشاشة أو تعاني من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة.

كما يتضمن بعض القواعد المؤطرة لعدم الجمع بين الاستفادة من الإعانات المحددة في مشروع القانون وإعانات أو تعويضات عائلية يتم منحها طبقا لنصوص تشريعية أو تنظيمية أخرى.

ولا يسعنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إلا أن نصوت بالإيجاب على مشروع القانونين:

- مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر؛  
- مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

مؤكدين على ضرورة احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف، ومنح الدعم لمن يستحقه، واعتماد حكمة جيدة في كل أبعاد هذا البرنامج نظاما ووكالة، والحرص على وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم بما يضمن له أسباب التطور والتقييم المستمر، كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس في خطابه، حيث قال:

"ينبغي أن يشكل نموذجا ناجحا في تنزيله، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة".  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

نعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ببلادنا لحظة مفصلية وحاسمة وحدث تاريخي لبناء مغرب التقدم والكرامة، وتكريس لدعائم الدولة الاجتماعية، وإحداث وكالة وطنية للدعم الاجتماعي ونظام الدعم الاجتماعي المباشر، تشريع قانوني تفرضه الظرفية الراهنة، لتدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر، حيث ستتولى الوكالة:

- تلقي طلبات الاستفادة من الإعانات في إطار هذا النظام؛

- البت فيها ومعالجة التظلمات المرتبطة بها؛

- التحقق من صحة المعطيات المصرح بها من أجل الاستفادة من الإعانات؛

- إعداد المعطيات الإحصائية الخاصة بالفئات المستفيدة من النظام؛

- إصدار تقارير دورية تهم حصيلة تدبير النظام، وتطوير أدوات مراقبة؛

- رصد وتتبع المؤشرات المتعلقة بمجال الدعم الاجتماعي المباشر؛

- إنجاز دراسات تقييمية حول نجاعته؛

- اقتراح حلول مبتكرة للارتقاء به؛

- تقديم كل توصية أو اقتراح إلى الحكومة من أجل تحسين تدبيره والرفع من فعاليته.

هذا، فضلا عن إبرام اتفاقيات شراكة مع مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية التي تروم تحقيق أهداف مماثلة، وفق المذكورة ذاتها، وللدولة أن تعهد إلى الوكالة بموجب تشريع خاص أو بموجب اتفاقيات بتدبير أي برنامج أو نظام آخر للدعم الاجتماعي.

كما أن مشروع القانون بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي يحدد أيضا أجهزة الإدارة والتسيير، إذ يسهر على إدارة وتسيير الوكالة مدير عام، بينما يتألف مجلس إدارتها من ممثلي الإدارة، والمدير العام للوكالة الوطنية للسجلات و3 أعضاء مستقلين مشهود لهم بالكفاءة في المجالات المرتبطة بمهام الوكالة.

بينما يمنح مشروع القانون لرئيس مجلس الإدارة إمكانية الدعوة لحضور اجتماعات المجلس، بصفة استشارية، كل شخص ذاتي أو اعتباري يرى فائدة في حضوره.

وقد حدد مشروع القانون بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي في الجانب المالي المتعلق بالمداخيل الإعانات المالية التي تمنحها الدولة والجماعات الترابية وكل هيئة خاضعة للقانون العام أو الخاص، ومساهمات الهيئات الوطنية والأجنبية الممنوحة في إطار

### 3) مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

إيماناً منا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، بأهمية تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، التي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطاب 29 يوليو 2020 بمناسبة الذكرى 20 لعهد العرش المجيد، ناقش اليوم بكل مسؤولية مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

هذا المشروع قانون الذي يواكب خارطة الطريق التي وضعها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، في ظرف استثنائي تاريخي، يربط مصير تنزله، تزامنه مع مناقشة مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، الذي كنا ننتظر في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن يأتي بابتكار وإبداع جديد وحقيقي من طرف الحكومة في إيجاد مصادر تمويل ورش الحماية الاجتماعية.

أكد أنها أورش هامة ومهيكلية وراءها الإرادة العليا السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لكن للأسف الشديد الحكومة لم تنجح في البحث عن حلول عادلة ومنصفة لتمويلها، بل إلى جانب استمرار استنزافها للطبقة الوسطى دون أية إجراءات حقيقية وواقعية لحماية قدرتها الشرائية، ها هي اليوم حفاظا على التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبدون سابق إنذار تثقل كاهل فئة عريضة من المواطنين في وضعية هشاشة وفقير، كانوا ينتمون لنظام المساعدة الطبية "راميد"، وسيستفيقون اليوم على مديونية تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا علم لهم بهذا الصندوق، وسيصبحون مطالبين بالأداء.

السيد الوزير،

نعي جيدا أن خيار التسوية الذي سيفتحه هذا المشروع قانون، سيمكن الأشخاص المعنيين من فتح صفحة جديدة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لتسيير تطبيق ما جاء به القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وسيضمن التوازنات المالية للصندوق على المدى المتوسط والبعيد، عن طريق حل إشكالات تراكم الديون

فضلا عن الزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، بالإضافة إلى توقيف خدمات التأمين الصحي لصالح المؤمن المعنيين وذوي حقوقهم، بمبادرة استثنائية تتوقف على إلغاء الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفق شروط محددة، بعدما أكدتم أن نسبة 68% من الفئات المعنية لا تستفيد من التغطية الصحية طالما أنه تم إغلاق حساباتها لكونها لم تقدم المساهمات المطلوبة، وأن الهدف من مشروع القانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، بهدف إلى تثبيت اللائحة المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، وتثبيت لائحة القطاع غير المهيكل وكذا الأجراء، وتأكيدكم، السيد الوزير، على أنه من مميزات هذا النظام أنه نظام متحرك يمكن من الانتقال عبر وضعيات مختلفة من وضعية التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، إلى فئة الأجراء، ثم الانتقال إلى صنف فاقد العمل على أنه ستكتمل هذه الحلقة عند الوصول إلى تعميم الحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، بالنظر إلى الرهانات التي يطرحها والأهداف المتوخاة منه، لتحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية، متوقف على نجاح تقديم المساعدات والعون للفئات الضعيفة من المواطنين المغاربة، والتي على الحكومة تحمل مسؤولية حمايتها من الوقوع ضحية اقتصاد السوق الرأسمالي، وتضمن لهم حماية قانونية خاصة عبر تشريعات اجتماعية بالدرجة الأولى، خصوصا في مجال التقاعد والشيخوخة والتأمين والعجز وغيرها من المخاطر التي تهدد الطبقة المستضعفة.

وأمام خيار التسوية تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لحل إشكالات التوازنات المالية للصندوق، يجب استحضار إشكالية النظام والمتعلقة أساسا بالمعايير المحددة لتصنيف الفئات المستهدفة، والتي تستدعي من الحكومة إعادة النظر في البعض منها، لكونها مجحفة ولا تجسد حقيقة الواقع والأنشطة التي تم على أساسها تحديد واجبات الانخراط، وعلى الخصوص الفئة التي كانت تستفيد من نظام المساعدة الطبية "راميد"، والتي أصبحت مطالبة بالأداء، بحيث أن غالبيتها نساء عاطلات عن العمل، وتم تسجيلهن على كونهن يمتن حرفة الخياطة أو الفلاحة، في حين نجد أن نسبة كبيرة منهن عاملات المنازل، والمشغل أو المشغلة لا يباليون لقانون عاملات المنازل الجديد، الذي دخل حيز

فكما لا يخفى على علمكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، أن اقتراح هذا المشروع جاء لأجل تجسيد الإرادة الملكية السامية الداعية، حيث أكد جلالة الملك محمد السادس خلال الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، على ضرورة تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ابتداء من شهر دجنبر 2023.

فمن خلال الاضطلاع على كافة بنود مشروع القانون الإطار 58.23، يتضح أنه تضمن مجموعة من الأحكام، تحدد في بابها الأول مكونات نظام الدعم الاجتماعي المباشر وشروط الاستفادة منه، الذي ينص على نوعين من الإعانات: إعانة للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، تستفيد منها الأسر التي لديها أولاد دون سن الواحدة والعشرين، وتشتمل على منحة شهرية ودعم تكميلي، ومنحة الولادة.

أما الإعانة الثانية فهي جزافية، تستفيد منها الأسر التي ليس لديها أولاد، أو التي لديها أولاد يتجاوز عمرهم 21 سنة، ولاسيما تلك التي توجد في وضعية فقر أو هشاشة أو تعاني من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة. كما يحدد هذا الباب شروط الاستفادة من إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة وشروط الاستفادة من الإعانة الجزافية.

كما يتضمن هذا المشروع بعض القواعد المؤطرة لعدم الجمع بين الاستفادة من الإعانات المحددة في مشروع هذا القانون وإعانات أو تعويضات عائلية يتم منحها طبقاً لنصوص تشريعية أو تنظيمية أخرى.

كما يحدد الباب الثاني كذلك من هذا المشروع مسطرة الاستفادة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر، الذي يحيل على نص تنظيمي من أجل تحديد كفاءات تقديم طلب الاستفادة من الإعانات وكفاءات التحقق من أحقية الأسر في الاستفادة منها.

وبالتالي، فإننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا أن نقول نعم لهذا المشروع باعتباره ورش هام في تأسيس وتكريس الدولة الاجتماعية، كما سيساهم لا محالة في تعزيز المنظومة القانونية لبلادنا، كما سيؤسس لمرحلة جديدة.

وفي الأخير، وانطلاقاً من القناعات والمبادئ الراسخة، لدى مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي من أجل دعم وتشجيع كافة المبادرات التي تخدم المصالح العليا للوطن والمواطن، فإننا نبارك مرة أخرى هذا المشروع الذي من شأنه تدعيم الخيار الديمقراطي في بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**(2) مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي:**

بسم الله الرحمن الرحيم

التطبيق منذ 3 يونيو 2020، وأصبح إلزامياً، ومن يخالفه يتعرض لمجموعة من العقوبات، لتفاجئ هذه الفئة التي تعيش هشاشة وفقر كبيرين، بمدىونية لا علم لهم بها، في حين أن المشغل أو المشغلة من يتحمل مسؤولية تسجيلهن في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لكي يستفدن من التعويضات العائلية والتقاعد والتغطية الصحية والعطل.

وهي مناسبة نرفع فيها صوت الطبقة العاملة وعموم الأجورين والجماهير، من داخل الاتحاد المغربي للشغل، لوقف استنزاف الفئات الضعيفة، والعمل على تبسيط كيفية التسجيل بالسجل الوطني الموحد والسجل الوطني للسكان، لإعادة النظر في تصنيف الفئة غير القادرة على تحمل واجبات الاشتراك، وخلق خلية تتبع يعهد إليها تقييم عملية التسجيل، لإنجاح المشروع الملكي الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طالما أن مشروع القانون رقم 41.23، هو مقتضى يصب في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، خاصة وأنه ينص على إلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، وسيساهم في التنزيل الأمثل للمشروع المتعلق بالحماية الاجتماعية، في احترام للأجندة الزمنية التي تم الالتزام بها، نصوت في فريق الاتحاد المغربي للشغل بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**VIII- مداخلات مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:**

**(1) مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء، المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون، المحترمون،

إعمالاً لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالاً لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 59.23 بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

هذا المشروع الذي يهدف إلى إحداث مؤسسة عمومية، تحمل اسم الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يعهد إليها بالسهل على تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وتتبعه وتقييمه بهدف الرفع من فعاليته.

كما يحدد مشروع هذا القانون، مهام واختصاصات الوكالة وكيفية تسييرها وتديورها، واختصاصات وتأليف مجلس إدارة الوكالة الذي يتكون من ممثلي الإدارة ومن المدير العام للوكالة الوطنية للسجلات، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء مستقلين مشهود لهم بالكفاءة في المجالات المرتبطة بمهام الوكالة، كما يحدد أيضاً صلاحيات المدير العام للوكالة المتمثلة في التسيير والسهل على تنفيذ مقررات مجلس الإدارة، لاسيما تلك المتعلقة بالميزانية السنوية والموارد البشرية، كما يحدد التنظيم الإداري والمالي للوكالة من حيث مواردها ونفقاتها والكيفية التي تتم بها ممارسة المراقبة المالية للدولة عليها، وكذا نظام مواردها البشرية.

وعليه، فإننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا التشجيع على إخراج هذا النص القانوني إلى أرض الواقع، على غرار باقي النصوص التي تصب في تأسيس وتكريس الدولة الاجتماعية. والسلام عليكم ورحمة الله.

**3) مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالاً لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً.

فكما لا يخفى على علمكم، أن اقتراح هذا المشروع جاء بعدما اتضح بمناسبة التنزيل التام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض المذكور، ليشمل جميع الفئات المعنية، كما نصت على ذلك المادة 5 من القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية أن فئات مهمة من الخاضعين لهذا النظام غير منتظمة في أداء واجبات اشتراكاتها مما أدى إلى تراكم الديون المرتبطة بها، فضلاً عن الزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات مع وقف خدمات التأمين الصحي لصالح المؤمنين المعنيين وذوي حقوقهم، الشيء الذي سيؤدي -لا محالة- إلى اختلال التوازن المالي لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً.

وبالتالي فإن مشروع القانون سيتمكن من إلغاء الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، وفق شروط واضحة ومحددة.

كما أن عملية الإلغاء هذه تهدف إلى إعفاء المؤمنين في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض السالف الذكر الذين لن يستطيعوا سداد ما بذمتهم من ديون مستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك من أجل تخويلهم الاستفادة من التغطية الصحية وتمكينهم من تسوية وضعيتهم تجاه الصندوق، وكذا الانتظام في أداء الاشتراكات.

كما أنه سيستفيد من عملية إلغاء الديون والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، المؤمن الذي لم يؤد اشتراكاته للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر برسم الفترة السابقة للشهر الذي سيتم فيه نشر القانون بالجريدة الرسمية شريطة انتظامه في تسديد الاشتراكات طيلة فترة اثنتا عشر شهراً متتالية تبتدئ من الشهر الموالي للشهر الذي شرع فيه في أداء الاشتراكات.

وبالتالي فإننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا أن نقول نعم لهذا المشروع، الذي يصب في تأسيس وتكريس الدولة الاجتماعية، شأنه شأن باقي النصوص المرتبطة بنفس الورش. والسلام عليكم ورحمة الله.

**IX- مداخلات مجموعة العدالة الاجتماعية:****(1) مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي:**

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.  
السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة مشروع القانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي والذي يندرج في إطار تنزيل الورش الملكي الذي أطلقه جلالة الملك نصره الله لإرساء ركائز الدولة الاجتماعية.

ونتمن في هذا الإطار تمكين الوكالة من جميع الاختصاصات في مجال تقديم الدعم الاجتماعية والتي كانت منوطة بإدارات عمومية مختلفة مما سيمكن من ضمان الانسجام والالتقائية في هذا الجانب منها بالأساس:

- تلقي طلبات الاستفادة من الإعانات في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر والبت فيها ومعالجة التظلمات المرتبطة بها؛

- صرف الإعانات للمستفيدين؛

- التحقق من صحة المعطيات المصرح بها من أجل الاستفادة من الإعانات؛

- مسك وتديير الحسابات المتعلقة بالميزانية السنوية المخصصة للنظام؛

- إعداد المعطيات الإحصائية الخاصة بالفئات المستفيدة من النظام؛

- إصدار تقارير دورية تهم حصيلة تدبير النظام؛

- تطوير أدوات مراقبة ورصد وتتبع المؤشرات المتعلقة بمجال الدعم الاجتماعي المباشر؛

- إنجاز دراسات تقييمية حول نجاعة نظام الدعم الاجتماعي المباشر واقتراح حلول مبتكرة للارتقاء به؛

- تقديم كل توصية أو اقتراح إلى الحكومة، من أجل تحسين تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر والرفع من فعاليته؛

- إبرام اتفاقيات شراكة مع مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية التي تروم تحقيق أهداف مماثلة.

وفي المقابل ندعو في مجموعة العدالة الاجتماعية إلى ما يلي:

- الحرص على إعمال مبادئ الحكامة الجيدة في عمل الوكالة من

أجل ضمان النجاعة والفعالية في تدخلاتها خاصة وأن الأمر يتعلق بدعم الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع المغربي؛

- الحرص على استدامة منظومة الدعم الاجتماعي من خلال ترشيد النفقات؛

- تعزيز مبادئ الشفافية بالعمل على نشر التقرير السنوي للوكالة بجميع الوسائل المتاحة من أجل تنوير الرأي العام الوطني بالمنجزات في هذا الجانب بما يمكن من تقييم حصيلة عملها واقتراح حلول عملي لتجاوز النقائص التي يمكن تسجيلها في هذا الباب؛

- معالجة الإشكالية التي يطرحها تحديد الفئات المستحقة للدعم باعتماد السجل الاجتماعي الموحد دون إقصاء.

وفي الأخير، واقتناعا بأهمية مشروع القانون في تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية، سنصوت له في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب.

والسلام.

**(2) مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولن نشاطا خاصا:**

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولن نشاطا خاصا، وهو إجراء ضروري لتجاوز الإشكالات التي عرفها تدبير انخرافات المهنيين المستقلين والأشخاص غير الأجراء.

ونعتقد في المجموعة على ضرورة أن يكون هذا الإجراء استثنائيا وظرفيا والعمل على الحل الجذري للإشكالات المطروحة من خلال:

- مراجعة قيمة انخرافات المعنيين وفقا لقدراتهم المالية؛

- إطلاق إصلاح جوهري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتعزيز مبادئ الحكامة في عمله بما يمكن من ضمان الاستدامة المالية

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وبالنظر لأهمية هذا النص القانوني، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب، آملي أن يحقق الأهداف المتوخاة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**(2) مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وهي مناسبة، نؤكد فيها على أهمية هذا القانون الذي يأتي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية المتعلقة بتعميم ورش الحماية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة، والذي سيتيح فرصة جديدة للمعنيين به، وتمكينهم من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض.

السيد الوزير المحترم،

إن النص القانوني الذي بين أيدينا سيمكن من إلغاء الديون والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات المترتبة على المستفيدين، المؤمن الذي لم يؤد اشتراكاته للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر برسم الفترة السابقة للشهر الذي سيتم فيه نشر القانون بالجريدة الرسمية، شريطة انتظامه في تسديد الاشتراكات طيلة فترة (12) شهرا متتالية تبتدئ من الشهر الموالي للشهر الذي شرع فيه في أداء الاشتراكات.

ونظرا لأهمية هذا القانون، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، سنصوت بالإيجاب عليه، آملي أن يحقق الأهداف المرجوة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

للمنخرطين؛

- العمل على الاستثمار الأمثل لمدرجات الصندوق بما يمكن تحقيق عائدات هامة لتعزيز الاستدامة المالية.

وفي الأخير، واقتناعا بأهمية مشروع القانون في تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية، سنصوت له في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب.

والسلام.

**X- مداخلات المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة ليلى علوي:**

**(1) مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على أهمية هذا القانون الذي يأتي في سياق الدينامية الاجتماعية التي تعرفها بلادنا والتي تم تعزيزها بورش الحماية الاجتماعية، الذي أطلقه جلالة الملك، حفظه الله.

ولذلك، فإن أهمية هذا القانون تكمن في تيسير تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ابتداء من شهر دجنبر 2023 بعد ورش الحماية الاجتماعية، المتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

السيد الوزير المحترم،

إن النص الذي بين أيدينا يتضمن مجموعة من الإجراءات التي ستمكن من تحديد مكونات نظام الدعم الاجتماعي المباشر وشروط الاستفادة منه، والذي يضم نوعين من الإعانات: الأولى، موجهة للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، والذي ستستفيد منه الأسر التي لديها أولادا دون سن 21 سنة، وتشتمل على منحة شهرية ودعم تكميلي ومنحة الولادة؛ ثم إعانة جزافية ستستفيد منها الأسر التي ليس لديها أولادا، أو التي لديها أولادا يتجاوز عمرهم 21 سنة، لاسيما تلك التي توجد في وضعية فقر أو هشاشة أو تعاني من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة.